

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

صناعة العنف السعودي



السعودية وتعزيز دعم
الإنقسام الطائفي

السعودية: الهدنة
المشروطة مع حزب الله



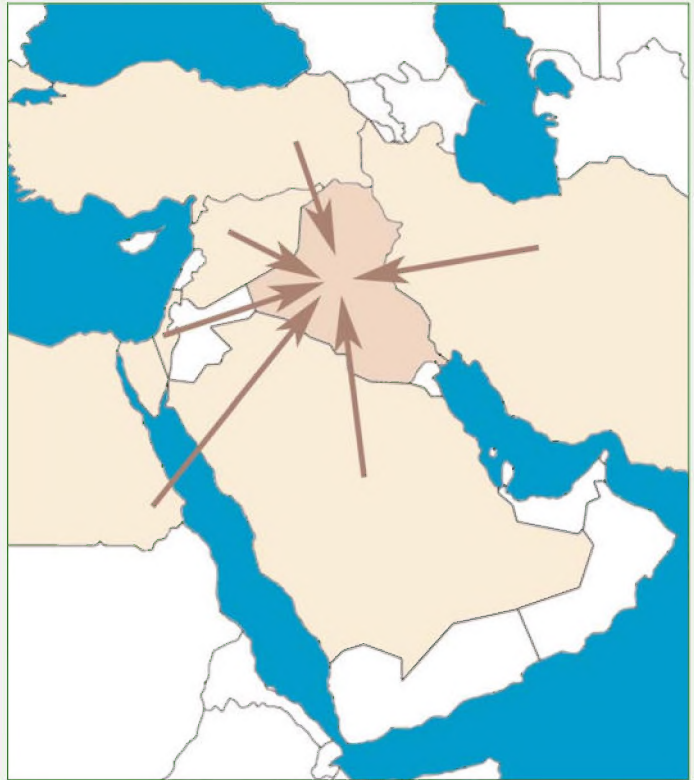
السعودية وإيران:
منافسة وربما صراع مسلح

ملوك الصلاح والطهارة!

الصراع الطائفي
يهدد وحدة السعودية

التحالفات السعودية وخارطة مراكز القوى في الشرق الأوسط

الإستعداد السعودي لحرب أميركية ضد إيران



استقالة تركي الفيصل:

الصراع الداخلي على سياسة خارجية



- ١ الدولة المخطوفة
- ٢ الصراع الطائفي يهدد وحدة السعودية
- ٤ الإنقسام الطائفي يتعزز بدعم السعودية
- ٥ بندر يسوق ورقة سلام جديدة عربياً
- ٦ صناعة العنف السعودي
- ٧ لقاء الملك بحزب الله: الهروب من الطائفية الى الهدنة المشروطة
- ١٠ في مؤخرة سلم الحرية الصحافية: مملكة القمع
- ١٣ وفي ٢٠٠٧، لم أكن طائفيًا!
- ١٤ خلفية استقالة تركي الفيصل: الصراع على سياسة خارجية
- ١٨ ردود فعل السعوديين: ليس حباً في صدام ولكنه الزلزال العراقي
- ١٩ فيلق مكة
- ٢٠ الحرب الطائفية وأسلمة البعث
- ٢٢ السعودية وايران: فشل في المنافسة والمعول على حرب أميركية
- ٢٧ اصمتوا أو العبوها بطريقة صحيحة
- ٢٨ وجه: عادل الجبير سفيراً في واشنطن
- ٢٩ يريد أن يصبح ملكاً: بندر يدعو لحرب أميركية ضد ايران
- ٣٠ أحلاف السعودية بين الماضي والحاضر: مراكز القوى الإقليمية
- ٣٤ ديكتاتورية السعودية تدحر الديمقراطية الغربية
- ٣٦ صدام: قراءة في الموقف الوجداني من الإعدام
- ٣٩ أعلام الحجاز: أبو بكر الحبشي
- ٤٠ ملوك الصلاح والطهارة

الدولة المخطوفة

الصاخبة. فقد كانت العائلة المالكة تلوذ بالتروفي في التعبير عن رؤاها السياسية، وبالعمومية في الإفصاح عن مواقفها حيال الأحداث الجارية، وبالتصالحية في ترجمة وجهات نظرها في الخصومات السياسية. الآن، لم يعد الأمر كذلك، فقد نزع الجناح الفاعل في العائلة المالكة رداء المحافظة السياسية، ومنح لنفسه الحق المطلق في أن يكون له مواقف شبه علنية بصرف النظر عن تداعياتها وارتداداتها السياسية والاجتماعية والدينية. هكذا كان الحال، حين وقفت الحكومة السعودية في وجه حركة حماس الفلسطينية المنتخبة ديمقراطياً، وتواطأت مع المتواطئين العرب والغربيين في سياسة تجويع الشعب الفلسطيني، وشاركت في حرمانه من مجرد الحصول على لقمة العيش، عبر منع وصول الاموال والمساعدات اليه من أشقائه العرب والمسلمين، بل ورفضت حتى مجرد استقبال رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية خلال جولته العربية والاسلامية في ديسمبر الماضي. وكذا كان الحال، حين أصدرت الحكومة السعودية بيانها. للفضيحة في اليوم الأول للعدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، والذي اعتبرته الدولة العبرية بمثابة تأييد لها في عدوانها. وتكرر المشهد في مواقفها المتشددة من سوريا الى حد الاصطفاف بجانب واشنطن وبإربس في مخطط ضرب سوريا وحصارها، وكذلك في موقفها من إيران، والتسيق المتواصل مع اميركا وبريطانيا واسرائيل للتحضير لإشغال حرب إقليمية ضد إيران، والتي ستشمل، لا قدر الله، سوريا ولبنان.

البراغماتية السعودية وفق هذا المسار غير الرشيد تنطوي على مغامرات بالغة الخطورة وستكون الدولة السعودية أول من يدفع ثمنها، خصوصاً وأن صورتها ومصداقيتها منذ أن أصبحت القطب الرئيسي في محور الاعتدال اميركي، وبالتالي فهي كما هو شأن شركائها الآخرين: الاردن ومصر وحكومة فؤاد السيورة وفريق الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تراهن على مشروع اميركي لم يعد يملك من أدوات الحسم أكثر مما استهلكه في العراق. إن ما قاله الرئيس الاميركي بوش لمصر والاردن ودول الخليج بأن فشل الاميركيين في العراق سينعكس على أمن واستقرار هذه الدول صحيح تماماً، ولكن ليس على قاعدة تصحيح الخطأ الاميركي الفادح في العراق، وإنما لأن هذه الأطراف مجتمعة زهت مصيرها السياسي بالمشروع الاميركي في المنطقة، وبالتالي فهذه الدول حرقت اوراقها وخياراتها، وأصبحت مسألة حياة أو موت، بسبب فقدانها للقواعد الشعبية التي تمثل الضمانة الحقيقية لاستقرار هذه الانظمة.

البراغماتية السعودية ذات الطابع الراديكالي تبدو مخطوفة لجهة غير معلومة، وهي غير مؤسسة على قواعد صلبة فضلاً عن كونها غير منسجمة مع طبيعة الدولة وسيورتها التقليدية، وما تنطوي عليه من مخاطر على الكيان السياسي للدولة، بالنظر الى المشاريع الاميركية المعلنة حول إعادة تشكيل الشرق الاوسط، وهو ما يشعر الفريق المحافظ في العائلة المالكة بالهلع من تصرفات الاتجاه البراغماتي الذي يقوده بندر بنالباجة عن الجناح السديري وآخرين في الدولة السعودية.

من منظور العلوم السياسية، فإن الدولة السعودية تشهد تحولاً دراماتيكياً من المحافظة الى البراغماتية، وهو تحول يبطن مخاطر جمة على الكيان السعودي الجيوبوليتيكي. فتمتدح من الثوابت السياسية والايديولوجية التقليدية بهدف تعزيز النزعة الواقعية التي يتم عبرها ازالة الثوابت، والاعراف السياسية الموروثة والمشدودة في اعتبارات دينية واجتماعية وتاريخية، ويمكن للمرآقب أن يلحظ تحولاً داخل العائلة المالكة بدأ يتبرغم في بداية التسعينات ويميل الى التخلص من أعباء داخلية وخارجية لجهة تحرير الارادة السياسية. وأخذ هذا التوجه بالتقدم بخطى حثيثة بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر وتنامي الاحساس بالخطر إزاء ما يمكن أن يؤدي اليه تصدع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. ولذلك، كان ترميم التحالف يتأسس على قاعدة الانعتاق من المنظومة الاخلاقية والايديولوجية التي طبعت سياسات الدولة السعودية منذ عقود.

وقد أملت النزعة البراغماتية بأن تخوض العائلة المالكة معارك مفتوحة وعلنية في الداخل والخارج، من أجل إعادة إعمار التحالف الاستراتيجي مع الغرب. في الداخل، واجهت العائلة المالكة حليفها التقليدي وسدنت اليه ضربات موجعة أمنية وأيديولوجية، دون أن تؤدي الى تحطيمه، طمعاً في إعادة تشكيله كيما يكون صالحاً للاضطلاع بدور الحليف، والاحتفاظ به كمصدر ديني لمشروعية للدولة. القرارات الخاصة بالمرأة، والانفتاح الثقافي والاجتماعي في نطاق محدود، والتشريعات التجارية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، كانت تمثل جزءاً من الميل البراغماتي الذي يفضي في تسلسله الى تطويع الرؤية المحافظة لخدمة النهج البراغماتي.

في الخارج، أصيبت السياسة السعودية على مدار أربع سنوات منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر بشلل شبه تام، فيما كان فريق العلاقات العامة مستنفراً من أجل إعادة الحياة الى العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. كانت العائلة المالكة تشعر، خلال تلك السنوات، بأن التاريخ قد فتح أبوابه فجأة وقد يقفلها عليها، وكان لا بد لمعجزة أن تقع من أجل إنقاذ مصيرها، خصوصاً وأن ثمة تلويحاً أميركياً وغريباً بأن قاطرة الديمقراطية شرق الأوسطية ستعجه الى حدودها. ولكن المعضلة السياسية التي فغرت فاهها في السعودية بعد أن إستعاد النظم عزته وكرامته وتدفق النفط بغزارة على الاسواق الاميركية والغربية، فيما تخلت العائلة المالكة عن مثلها الدينية والاجتماعية، وأصبحت تتعاطى السياسة من منظور مصلحي محض، وفق قاعدة (الصداقات المتغيرة والمصالح الثابتة) بصرف النظر عن تنطبق عليه القاعدة سواء غريباً أو اسلامياً أو غريباً أو حتى إسرائيلياً.

التوجه البرغماتي لدى العائلة المالكة بدا في مستهل العمل على أساسه مستهجناً وربما مفاجئاً لدى من تعود أن يرى في السياسة السعودية ذلك الهدوء وإن خلا من العقل، والصمت وإن خلا من الحكمة، ولكنه يبقى مؤنساً في المناخات السياسية

استدراج آل سعود لـ (الفوضى الخلاقة)

الصراع الطائفي يهدد وحدة السعودية

الخطر بكفاءة عالية وتحديد ارتداداته.

على السطح، يبدو بريق المكاسب باستعمال خيار الحرب الطائفية مغرياً، فهو يلبي أهدافاً مباشرة، منها على سبيل المثال تجبير النشاط السلفي العنفي في الداخل أو المرشح عودته من العراق الى الخارج تحت عنوان مذهبي، خصوصاً وأن هذا العنوان مازال مدرجاً على قائمة أولويات العمل السلفي. بالمناسبة، يحقق هذا الخيار رغبة أميركية أيضاً فهو يوجه جزء كبيراً من مخزون العنف باتجاه خصم آخر، سواء في العراق أو خارجه ويدخل ضمن ملفات سياسية أخرى: الملف النووي الإيراني والحديث عن تمدد نفوذ طهران في المنطقة (وما الهال الشيعي عن ذلك الخيار بعيد)، وكذلك التجاذب السياسي على الساحة اللبنانية الذي تضفي عليه السعودية عبر حلفائها في قوى الرابع عشر من شباط طابعاً مذهبياً، وحتى فلسطين لم تسلم من الغيروس الطائفي عبر درس العنصر الإيراني فيه. لم يكن مفاجئاً المفاضلة التي طرحها مواقع حوارية سلفية تابعة لوزارة الداخلية بشأن التحالف مع إسرائيل لمواجهة إيران الرافضة!! دع عنك تراجع نيرة العدا للولة العبرية منذ تصاعد الكراهية المذهبية.

ما تغفل عنه العائلة المالكة أن تطييف المناخ السياسي والاجتماعي في الداخل وتعميمه في الخارج، يلتقي في محصلة الارتدادات التي ستعقب انفجار الصراع الطائفي في نقاط مشتركة مع مشروع أميركي رئيسي وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستند في جوهره الى إعادة تشكيل خارطة الجيوسياسية في المنطقة، وستكون السعودية في مقدمة الدولة المرشحة للتقسيم، بسبب هشاشة بني الدولة، وفشل العائلة المالكة في تحقيق مبدأ الاندماج الوطني، يتراق ذلك مع ما تفرزه السياسة الطائفية في الداخل من مشاعر لدى غالبية السكان تفضي في نهاية المطاف الى القبول بفكرة التقسيم طالما أنها ستفرج عنهم الحرمان والغبن وتحرمهم من القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الناعبة من وجود منفعة عامة، على أساس أن الدولة كفيلة بحفظ المصالح العامة وضامنة للحقوق المتبادلة. هذه الرابطة، بهذا المعنى، تقطعت بوتيرة متسارعة خلال الثمانينات، وبدت الدولة وكأنها كيان فنوي مغلق فيما شعرت الغالبية بأنها خارج سياق عمل الدولة ووظائفها، وبالتالي كانت بذور الثقافة الانفصالية ناشطة بانتظار الظروف المناسبة التي تسمح بتوظيفها في مشاريع سياسية. لقد تنبّهت العائلة المالكة في منتصف التسعينيات الى جفاف المشاعر الوطنية، التي تكافئ ضعف الولاء للدولة السعودية، فلجأت الى تنشيط الروح الوطنية عبر فرض مادة تعليمية مصممة لغرس الولاء للعائلة المالكة. لم تحقق هذه المادة نتيجة مرضية، والسبب ببساطة أن المدخل الى تنشئة ثقافة وطنية لدى السكان كان مضللاً، كونه تجاهل جذور المشكلة فيما انشغلت المادة التعليمية بمعالجة عوارض المشكلة وليس جوهرها. فقد نزع واضعو الثقافة الوطنية نحو إعادة انتاج وتعميم تاريخ، وثقافة، ورمزية، وهوية، ومذهب، وتراث العائلة المالكة ومنشأها والمناطق، ومعتقداتها الأيديولوجي، وبالتالي أبغوا على أصل المشكلة. وللمره أن يتصور كيف أن تلك المكونات التي ساهمت لعقود طويلة في تقسيم المجتمع تصبح ثقافة وطنية عامة أو أن تكون وسيلة لتنمية الروح الوطنية لدى السكان!.

قد يصيح الاعتقاد بالقوة عاملاً تدميراً حين لا تدرك الطبقة الحاكمة توجّجات سياساتها الطائفية والعوامل التي تشارك في توضيح شروط التقسيم الداخلي. في الثمانينات كانت العائلة المالكة تتمتع بدعم دولي وغطاء عربي وإسلامي ومركزية سياسية إقليمية متميزة، وهو ما درأ عنها أخطار عدة. ويخشى أن تكون هذه التجربة مغرية لدى العائلة المالكة ما يدفعها لتكرار تجربة الصراع الطائفي، والإنغماس فيه حتى النهاية، إحساساً من مهتدي الطائفية في هذه الدولة بأنهم قادرون على إستعمال هذا السلاح

بإمكان السعودية أن تقرر بداية الصراع الطائفي ولكن بالتأكيد لن تكون قادرة على ضبط إيقافه ووضع نهاية حاسمة له، فضلاً عن السيطرة على تداعياته الاجتماعية والأمنية والسياسية في مدياته القريبة والمتوسطة والبعيدة.

اللجوء الى خيار الصراع الطائفي كبديل عن الحسم السياسي أو العسكري كان أميركياً بدرجة أساسية، ولكن تفجيريه يتطلب إقحام دول بحجم السعودية التي تملك ترسانة طائفية ذات قوة تدميرية هائلة، ظهرت خلال الثمانينات حيث وُظفت مؤسستها الدينية للعمل بأقصى طاقتها للاضطلاع بمهمة تعبئة طائفية واسعة شملت الأجواء الثقافية والسياسية والاجتماعية، وأفضت الى تعميق الانقسامات الداخلية وتقطيع سبل التواصل بين فئات عديدة من المجتمع والسلطة. وكان من أخطر ما أفرزته تلك المرحلة ذبول الروح الوطنية، وانحسار مفهوم الدولة الوطنية على وقع التمزقات الداخلية التي تظاهرات في تصنيف الدولة باعتبارها فئوية وطائفية وفقدان العائلة المالكة الأهلية الكاملة كيما تصبح رمزاً لسلطة وطنية تمثل فئات المجتمع كافة.

في ذلك الوقت، لم تكن أنوية التقسيم مخصصة بدرجة كافية بفعل الدعم الخارجي (الأميركي بدرجة أساسية)، يضاف الى ذلك عامل آخر وهو عدم بلوغ ردود الفعل على الاحساس بالغبن السياسي والاقتصادي والثقافي درجة القطيعة النفسية والعملية مع الكيان الجيوسياسي القائم، بالرغم من مشاعر القهر والحرمان لدى أغلبية السكان ممثلة في الحجاز أو الجنوب أو المنطقة الشرقية. وقد كانت ثمة فرصة تاريخية من أجل تصحيح الخلل التكويني لدى الدولة عبر إستيعاب القوى الاجتماعية والسياسية في المناطق كافة من أجل احتواء مخاطر التقسيم التي قد تنشأ عن مشاعر الحرمان طويلة الأمد. ولابد من التذكير بأن الرابطة المعنوية بالدولة لدى عموم السكان لا تنعقد دونما إحساس بضرورتها،

تجدد الإشارة إلى أن العائلة المالكة لا تعارض في الداخل بإسـم الإسلام السنـي، بل بإسـم مذهبها الوهابي الرسمي، وهذا لن يمنحها اصطفاً باخـلياً خصوصاً وأن المذاهب الإسلامية الأخرى المالكي والشافعي كانت ضحايا سياسة تمييز مذهبية منذ احتلال آل سعود للحجاز وحتى اليوم وبالتالي لن يقبل أهل الحجاز إختطاف الإسلام وبأن تقود العائلة المالكة وأتباعها صراعاً بإسـم.

بدون أدنى شك، ستخسر العائلة المالكة في أية صراع طائفي تخوضه، ولن تعود عقارب الساعة للوراء هذه المرة، وستخرب ببيتها بيدها تلجبة للمشروع الأميري التقسيمي الذي سيدخل حيز التنفيذ في اللحظة التي تكون فيها شروط التقسيم جاهزة. وللتذكير فحسب، فإن الفترة القليلة الماضية كانت كافية لاختيار ردود الفعل الداخلية على المناخ الطائفي الذي تساهم وسائل إعلام سعودية محلية وخارجية وكذلك بيانات وفتاوى طائفية صدرت من رجال دين يعملون تحت وزير الداخلية. فقد تبذلت المشاعر لدى قطاع كبير من السكان، وبدأت النزاعات التقليدية المذهبية تطفو على السطح بما ينذر باستقطابات مذهبية حادة، وتهدد بتصعيد بنية الدولة. إذ لا يمكن الآن الحديث عن روح وطنية جامعة، بعد أن اجتاحت الخطاب الطائفي الفضاء الثقافي والإعلامي والسياسي.

تقارير عدة صدرت مؤخراً تحذر من مغبة الصراع الطائفي الذي تقوده السعودية في المنطقة، خصوصاً بعد أن كشفت العائلة المالكة في مناسبات وممارسات متكررة عن نواياها بتجيش طائفي سنـي، شيعي على خلفية ما يجري في العراق من اقتتال طائفي. يعكس إلى حد كبير فشل الأطراف العراقية المتصارعة وكذلك دول الجوار العراقي في تسوية الملف العراقي بصورة سلمية.

لقد سلط تقرير نشرته مجلة (أمرام إبدو) المصرية باللغة الفرنسية الصادر في مطلع السنة الجديدة شارك فيه عدد من الباحثين والخبراء الاستراتيجيين على المخاطر التي تهدد وحدة السعودية في ظل الصراعات الطائفية التي تشهدها المنطقة ولا سيما في العراق بين السنّة والشيعية وعلى ضوء المشاريع الأميركية التي تطرح إعادة النظر بمستقبل المنطقة.

وذكر التقرير، الذي نشر موقع (الخيمة) مقتطفات منه، أن ثمة خطراً جدياً يتهدد وحدة المملكة، وتحدثت المجلة عن سيناريوهات لتقسيم السعودية تشمل قيام دولة شيعية في المنطقة الشرقية على أن يضم إليها الجنوب

العراقي وشط العرب.

وتكررت المجلة بتحركات الشيعة في السعودية التي كان أبرزها خلال العام ١٩٧٩ حين تظاهر شيعة المملكة مطالبين الحكومة بإعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق وتخصيص كوتا لهم من النفط المستخرج في مناطقهم (المنطقة الشرقية). وقد أرسلت لهم الحكومة ٢٠ ألف من رجال الحرس الوطني لوضع حد لهذه التظاهرات مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى وجرح عدد آخر واعتقال نحو ١٢٠٠ شيعياً.

وتقول المجلة إن الولايات المتحدة الأميركية ترى أن سيناريو البلقنة الذي أصاب عدداً من البلاد العربية مرشح لينكرر في السعودية التي يمكن أن تكون عرضة للتقسيم. ويؤكد مصطفى مجدي الباحث في مركز الدراسات العربية والأفريقية أن الصراعات التي تدور في المنطقة العربية لا يمكن أن تحفظ الاستقرار في السعودية، بل على العكس من الممكن أن تقود إلى تقسيم حقيقي قد يحصل خلال ١٠ أو ٢٠ عاماً. ويضيف مجدي أن الخطر الحقيقي اليوم يتمثل في وجود عناصر خارجية وخصوصاً العامل الأمريكي الذي يعزز من الانقسام.

أما محمد عبد السلام رئيس تحرير ملف الأهرام الاستراتيجي فيرى أن السعوديين لديهم مخاوف أخرى غير المسألة الشيعية وأبرزها الإرهاب وتقلقه جداً فكرة عودة المقاتلين السعوديين من العراق. ويشير التقرير إلى أن الأميركيين يعتبرون تقسيم السعودية إذا حصل مدخلاً لتقسيم في كل العالم العربي.

من جهته، يعرب مدير معهد الأبحاث والدراسات العربية أحمد يوسف عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة الأميركية تهتم بالسعودية لأن المملكة هي أكبر دولة خليجية مصدرة للنفط وتذكر أنها مبنية على الثقافة المحافظة فإذا انهارت هذه الثقافة في السعودية سينسحب ذلك على بقية البلاد العربية.

وتذكر المجلة بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي وضعه الكولونيل الأميركي المتقاعد رالف بيبترز والذي يرمس فيه حدوداً جديدة للسعودية وبقية الدول العربية استناداً إلى التوزع الاثنى والطائفي.

ويجسد هذا المخطط من المنطقة الشرقية في السعودية دولة شيعية عربية قوية بعدما يتم ضم المناطق الجنوبية في العراق ذات الأغلبية الشيعية إليها وكذلك حقول النفط في شط العرب الإيراني. ويقترح هذا المشروع قيام دولة سنّية مؤلفة من مكة والمدينة.

ويقول مصطفى مجدي إن واشنطن تسعى للسيطرة على موارد النفط وتوسيع حدود إسرائيل.

أما عماد جاد فيعتبر أن واشنطن تمتلك الآليات الفعلية للتأثير في الشارع السعودي، فيكفي أن يتوجه الأميركيون مباشرة إلى الشيعة في السعودية لدفعهم إلى التمرد والمطالبة بفتح ملفات حقوق الإنسان.

لكن جاد لا يرى أن الأميركيين اتخذوا بعد قراراتهم النهائي بتقسيم السعودية وإلا لكانوا فعلوا ذلك منذ زمن طويل. ويضيف (لكن هل يكون ذلك في صالحهم في حال قراروا؟ إنهم يرون أن الشارع العربي أكثر تطرفاً من نظم الحكم نفسها). وتخلص المجلة إلى اعتبار إحتمال تقسيم السعودية وارداً والسبيل لتفاديه يكون بأن تعامل الحكومة السعودية الشيعة بوصفهم مواطنين كاملي الحقوق.

من جهة ثانية، رأى الخبير الاستراتيجي في القضايا الإقليمية والدولية عماد رزق أن صراع الولايات في العائلة المالكة السعودية يهدد المملكة وليس من المستبعد أن يؤدي إلى تفككها.

وأوضح أن انقسام العائلة المالكة السعودية في الولاء بين أوروبا أو أميركا أو بريطانيا أدى إلى نزاع العائلة غير أن التيارات الموالي لأميركا هو الذي يهيمن حالياً على السلطة منذ التسعينيات، وبالتالي فهو الذي يريد فرض الهيمنة الأميركية على المنطقة، الأمر الذي يتجلى بشكل واضح في الخلافات العربية العربية.

ورأى رزق في حديث تلفزيوني أن اتهام السعودية بضلوعها في أحداث سبتمبر وصفقة اليمامة نموذجاً للصراع داخل الأسرة وفي الوقت نفسه نموذجاً لتنافس القوى الدولية على السعودية، مشيراً إلى أن القوى الكبرى لا يهمها مصير السعودية بقدر ما تهمها مصالحها. وأرجع رزق سبب اضطراب العلاقات السعودية مع كل من سورية وإيران إلى أن الرياض تسعى إلى إبعاد النفوذ السوري عن لبنان والإيراني عن العراق، وتطرق إلى احتجاج السعودية على نفوذ الشيعة وتهديدها بدعم السنة ورأى أنها سياسة أميركية وأن السعودية وكافة الدول العربية ستعرض لتهديد الانقسام الطائفي إذا استمرت في مسارية المشروع الأميركي، وتوقع استغلال واشنطن للأزمة الطائفية إذا اندلعت في السعودية من أجل الضغط عليها ومن ثم إخراجها من اللعبة السياسية. وأكد رزق على أن السياسة السعودية في المنطقة تعزز الانقسامات وتخدم السياسة الأميركية.



نظام الشرق الأوسط الجديد

الإنقسام الشيعي السني يتعزز بدعم السعودية

مي يمني

الله، وخالد مشعل زعيم حماس، وأحمدي نجاد زعيم إيران.

في العام الماضي قرر ملك السعودية عبد الله، بسبب انزعاجه من التوسع الشيعي، وإقناعاً من الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي، اللجوء إلى التنسيق السياسي مع إسرائيل بهدف مقاومة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة. ذلك أن إسرائيل تشكل بالنسبة للسعودية «عدواً جديراً بالنقطة»، بعد نجاحها في تدمير جيش عبد الناصر المصري في العام ١٩٦٧ - في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية تقاتل مصر بالوكالة في اليمن. وعلى هذا فقد التقى الأمير الفيصل مدير الاستخبارات السعودية برئيس الموساد الإسرائيلي مائير داجان، بينما التقى الأمير بندر برئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في الأردن في نفس الشهر.

إلا أن الدعم المستمر الذي تقدمه إسرائيل، والولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية إلى عباس والسننوية لا يشكل عوناً كبيراً لإسرائيل الرئيسين فيما يتصل بمعاركهما الداخلية. فمن المغرب، والجزائر، وليبيا، والسودان إلى البحرين واليمن - بل وفي كافة أنحاء العالم الإسلامي من جاكارتا إلى نيجيريا - تمكن المتطرفون من الفوز بأكثر من نصف الأصوات في الانتخابات. وهذا يقودنا إلى معضلة لا مفر منها: فلسف يكون لزاماً على بوش أن يختار بين دعم الديمقراطية وبين مساندة هؤلاء الراغبين في مقاومة التطرف الإسلامي.

مع هذا فإن إسرائيل وأميركا والأنظمة المعتدلة في المنطقة تستطيع أن تستفيد من الانقسام المتعمق في العالم العربي الإسلامي. والحقيقة أن هذا الانقسام يتعزز بسبب الدعم السعودي لكل المسلمين السني في المنطقة. ولقد أصبح حس الكتلان السني بشكل العامل الحاسم في الحرب من أجل إحياء روح الإسلام، والنضال من أجل الغزو بالسيادة في الشرق الأوسط.

باعتباره الأمل الوحيد للمنطقة. والحقيقة أن إسرائيل ترى الآن أن أمنها لا يعتمد على الضمانات التي تقدمها الولايات المتحدة إليها، بقدر ما يعتمد على قدرة مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وتركيا (التي تسعى إلى فرض نفوذها الإقليمي خشية رفضها من قبل الاتحاد الأوروبي) على تقييد إيران ووكلائها. وطبقاً لتصريح نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز فإن إسرائيل ترمي عزل واحتواء القوى الشيعية الفارسية من خلال التعاون الخارجي الصريح مع الأنظمة العربية السنية المهيمنة.

ولا تقل المملكة العربية السعودية تلهفاً إلى احتواء التهديد الإيراني والهلل الشيعي المتنامي الذي تحرك باتجاه الغرب، بعد تمكين الشيعية في العراق. لكي يشمل المناطق الشيعية في المملكة. وعلى هذا فليس من المدهش أن يكون النظام السعودي أول من يدين حزب الله الشيعي مع بداية حربه ضد إسرائيل، وليس من الغريب أن يعلن هذا النظام في ديسمبر/كانون الأول الماضي أنه سوف يقدم الدعم للقوات العسكرية السنية في العراق إذا ما تسبب انسحاب الولايات المتحدة على نحو متعجل في اندلاع حرب أهلية بين السنة والشيعية في العراق. إن تهديد الشيعية للحكومة السعودية تهديد إيديولوجي. والحقيقة أن هذا التهديد يمتد إلى قلب سلطة الدولة السعودية، بسبب اعتماد أسرة آل سعود المائلة على الإسلام الوهابي لإضفاء الشرعية على حكمها. وحيث أن الوهابيين يعتبرون الشيعية مرتدين عن دين الإسلام، فإن التحدي المتمثل في الشيعية - داخل المملكة العربية السعودية وخارجها - يشكل تهديداً مهلكاً.

وعلى هذا فإن المملكة العربية السعودية على استعداد للتعاون مع إسرائيل، ليس فقط في مواجهة إيران، بل وأيضاً في مواجهة جهات «متطرفة» أخرى مثل حماس. ومن الجدير بالملاحظة أن رئيس وزراء حماس إسماعيل هنية لم يُستقبل في المملكة العربية السعودية أثناء زيارته لبلدان المنطقة ملتصماً بدعم لحكومته المحاصرة. إن المملكة العربية السعودية تفضل التعامل مع الزعماء التقليديين الذين يمكن التنبؤ بمتوابعاتهم، مثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، على التعامل مع الزعامات المتشددة مثل حسن نصر الله زعيم حزب

السياسة الجديدة للولايات المتحدة في العراق ضرورية ليس فقط لإيقاف انزلاق أميركا إلى مستنقع العجز بينما تحاول منع العراق من السقوط في هوة الحرب الأهلية الشاملة، بل وأيضاً لأن خريطة القوة في الشرق الأوسط قد تبدلت بصورة جذرية.

كانت تلك الخريطة تتقلب على نحو متصل طيلة الستين عاماً الماضية، وأثناء هذه الفترة ظلت القوى الرئيسية في المنطقة - مصر، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وإسرائيل، تشكل التحالفات ثم تحلها. والآن بدأنا نشهد ما يشبه خط التقسيم، وإذا ما نجح بوش أخيراً في فهم الديناميكية التي تتحرك المنطقة وفقاً لها، فقد يتمكن من صياغة سياسة قد يكون لها حظ من النجاح.

ويتجسد هذا التحول الإقليمي من خلال بروز تحالف فعلي لا يتجاسر أحد على تسميته بصراحة. فقد اجتمع الكيانان الأعداء عن أي احتمال لقيام تحالف بينهما، إسرائيل والمملكة العربية السعودية، على هدف واحد يتلخص في احتواء العدو المشترك: إيران بنفوذها المتنامي في العراق، ولبنان، وفلسطين. إن إيران لا تكتفي بتهديد إسرائيل (والمنطقة) نتيجة لرغبتها الملحة في امتلاك القدرة النووية وبسبب مقاتلتها بالوكالة من الشيعية؛ بل إنها تسعى أيضاً إلى اغتصاب الدور التقليدي الذي تلعبه الأنظمة العربية السنية المعتدلة كمدافع عن الفلسطينيين.

فبعد عقود من استغلال القضية الفلسطينية كأداة لحشد وتعزير والتأييد الشعبي لأنظمتهم الفاشلة المستبدة، أصبح هؤلاء الزعماء العرب المعتدلين في موقف الدفاع عن أنفسهم في مواجهة سعي إيران إلى فرض هيمنتها على المنطقة. وإذا ما تجتحت إيران إلى الظهور بمظهر النصير الحقيقي للطموحات الوطنية الفلسطينية، فليسوف نتجج أيضاً في إضفاء الشرعية على مساعيها الرامية إلى فرض هيمنتها على الشرق الأوسط.

أما إسرائيل، الدولة المصدومة في أعقاب فشلها في تدمير حزب الله الصيف الماضي، وبعد أن أهدئت نتيجة لتعهد الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد بمحوها من على الخريطة - وهو التهديد الذي يتعزز من خلال دعم إيران لحماس وحزب الله - فقد أصبحت الآن تتحدث عن (رباعي من المعتدلين)

تواصل لقاءات مسؤولين سعوديين واسرائيليين

بندر يسوق ورقة السلام عربياً

محمد الأنصاري



بندر بن عبد العزيز آل سعود

وقال أعتقد أنهم (الاسرائيليون) يقرّون بأن سياسات السعودية القليلة الماضية وأن السعودية الآن أكثر اهتماماً وتقف بشكل أكبر في جانب السلام، ونتيجة لهذا فإن الاسرائيليين يرحبون بذلك.

وأضاف جوتز قائلاً: ولذلك فإنه بالتأكيد هناك شيء ما يحدث لكن فيما يخص الإتصال الذي تناولته الصحف فإنني لست لدي علم به.

في السياق نفسه، نشرت صحيفة (المنار) الفلسطينية في الثاني والعشرين من ديسمبر الماضي نبأ عن دعم واشنطن لوفود سعودية في دول عربية. وقالت الصحيفة بأن ثمة لقاءً قريباً بين الأمير بندر ومسؤول أمني إسرائيلي لاطلاعه على تعديلات المبادرة العربية. وذكرت الصحيفة: تشهد الساحة العربية إتصالات واسعة، لترتيب لقاءات واصطفافات تساهم في تحريك عملية السلام، ونزع فتيل الانفجار في أكثر من ساحة، وبالتالي، سوف تشهد الأسابيع القليلة القادمة تطورات ومفاجآت على أكثر من صعيد.

وكشفت مصادر دبلوماسية أمريكية للصحيفة أن لقاءً سرياً سيقدّم في الثالث الأول من شهر يناير بين الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي وسفير الرياض السابق في واشنطن وبين مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى، ترجح المصادر أن يكون رئيس جهاز الموساد مائير دغان الذي يقرّض وصوله إلى العاصمة الأميركية في بداية يناير الحالي.

وقالت المصادر، حسب الصحيفة، أن اللقاء سيناقش بشكل خاص المسودة النهائية التي تتضمن التعديلات التي أدخلت على المبادرة العربية للسلام، وأن المسؤول السعودي سيحاول إقناع المسؤول الإسرائيلي بإيجابية هذه المبادرة التي من شأنها إستئناف مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية. وأكدت المصادر للصحيفة أن الإدارة الأميركية اطلعت على هذه التعديلات وأبدت موافقتها وبمعها لها. وأشارت المصادر نفسها إلى أن الرياض تقوم باتصالات مكثفة سرية مع عدد من الدول العربية لتجهيز الأجواء والمناخات الملائمة واللازمة، للإعلان عن المبادرة المعدلة، وقد بدأت وفود سعودية بزيارات سرية إلى دول عربية لاطلاعها على التعديلات والحصول على موافقتها.

وما يدور في فلكه حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي.

وأضاف المصدر، حسب الوكالة، أن رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت قال لرئيس الوزراء اللبناني أن الوجود الدولي المكثف في لبنان والدعم الأمريكي لأصدقائها أوجدا منفذاً من شأنه توفير فرصة غير مسبوقة لتخليص لبنان من حلفاء إيران وسوريا، فيما أكد رئيس الوزراء اللبناني نظيره الاسرائيلي تصميم حكومته على تنفيذ الاستحقاقات المطلوبة ومنها بسط سيادة الدولة، وإلغاء أي وجود منازعها، ونزع سلاح حزب الله، والقضاء على أي تواجد لأية قوى مؤيدة لدمشق وطهران، حسب المصدر العربي.

من جهة ثانية، نقلت الوكالة في الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي عن السفير الأمريكي في إسرائيل ما يؤكد أن أولمرت إجتمع بشخصية سعودية رفيعة المستوى في عمان. وذكرت الوكالة أن السفير الأمريكي لدى إسرائيل ريتشارد جوتز أقرّ ضمناً نبأ عقد لقاء بين رئيس الوزراء إيهود أولمرت وشخصية رفيعة المستوى من العائلة السعودية المالكة في عمان قبل نحو شهرين.

وكان الأردن والعربية السعودية قد نفيا هذا النبأ الذي نشرته في حينه صحيفة يديعوت احرونوت بينما التزمت إسرائيل جانب الصمت، فيما قال السفير الأمريكي أنه لا تتوفر لديه تفاصيل عن الاجتماع ولكن نشر هذا النبأ بعد ذاته يعد تطورا في غاية الأهمية، وأشار إلى أن الرغبة في التلازم لدى الجانبين تدل على جدية المواقف تجاه العملية السلمية.

وكالة رويترز نقلت في الثالث والعشرين من ديسمبر عن سفير أمريكي يؤكد حصول اتصال إسرائيلي-سعودي، ودار حول السلام في الشرق الأوسط وبرنامج إيران النووي. ورغم أن نبأاً من الحكومتين الاسرائيلية والسعودية لم تؤكد مثل هذه الاتصالات إلا أن ريتشارد جوتز سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل قال عندما سئل عن هذا الامر أنه يعتقد أنه تطور مهم جداً أن هذا الاتصال أعلن عنه.

وأضاف قائلاً ليس لدي أي تفاصيل محددة بشأنه، لكن أن يكونوا تمكنوا ورغبوا في الاتصال هو أمر يدل على تقارب جدي جداً.

وأشار جوتز إلى أن بعض المسؤولين الاسرائيليين تحدثوا مؤخراً بشكل أكثر إيجابية عن خطة للسلام بين العرب وإسرائيل اقترحتها السعودية في عام ٢٠٠٢ والتي اعتبرها الاسرائيليون طويلة مشروعا محكوماً عليه بالفشل.

لا يبدو أن الدخان الكثيف الذي اتبع في سبتمبر من العام المنصرم حول لقاءات بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين كان مجرد خطأ صغير غير مقصود، أو شائعة مدسوسة في صحيفة مغمورة، فالتقارير الواردة من مصادر عدة بما فيها الطرف الاسرائيلي تؤكد أن ثمة لقاءات جرت في عدد من العواصم العربية والعالمية، لجهة تسويق مشروع سلام جديد تقوده الحكومة السعودية. بالنسبة للجانب الاسرائيلي، فإن البوح بأسرار اللقاءات يبدو مقصوداً من أجل إزالة (الدنس) عنها، حيث ينزع الاسرائيليون إلى جعل مثل تلك اللقاءات مألوفة واعتيادية. بالنسبة للجانب السعودي، فإن القضية مرتبطة بواقعه كدولة ذات واجهة إسلامية تمثل رافعة لقضايا العرب والمسلمين، وفي القلب منها القضية الفلسطينية، وعلى المستوى الداخلي فإن الادبيات الدينية السلفية تنبذ التقارب من أي نوع مع الدولة العبرية.

وقدما تتجاذب أجنحة الحكم السعودي أطراف السياسة الخارجية، فإن الجناح السديري ينجح إلى تمزيق القشرة الدينية التي تحيط به من أجل التعاطي مع الواقع السياسي الاقليمي والدولي وفق قاعدة المصالح وليس القيم الدينية.

في سياق اللقاءات السعودية الاسرائيلية، نقلت وكالة معا الاخبارية، وهي وكالة أنباء فلسطينية مستقلة في بيت لحم، تأسست عام ٢٠٠٤ وتضم عشرات الصحافيين المتخصصين وتحظى باحترام واسع في الاوساط الاعلامية على المستوى المحلي والدولي، نقلت في الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي عن مصدر مطلع بأن لقاءً سرياً عقد في شرم الشيخ بعد الحرب على لبنان ضم أولمرت والسنويورة وحضر اللقاء الأمير بندر بن سلطان. وفي تفاصيل الخبر ذكرت الوكالة بأن مصداً عربياً واسع الاطلاع كشف للوكالة عن لقاء سري عقد في عطلة عيد الفطر عقب انتهاء الحرب على لبنان في شرم الشيخ، ضم رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت، ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنويورة، بحضور أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري، والأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي الذي كلف من حكومته لإجراء الإتصالات مع الاسرائيليين لترتيب اللقاء.

ونقلت الوكالة بأن الإجماع الذي عقد في استراحة الرئيس المصري ضمناً للسرية إستغرق خمس ساعات وتناول موضوع التنسيق والتعاون بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية وإسرائيل والقوى المتحالفة معها في لبنان لمواجهة الخطر المشترك الذي يشكله محور طهران - دمشق.

صناعة العنف السعودي

مصادرة السلاح ودعم مضخات الدافع باتجاه اقتنائه

خالد شبكشي

الرجولة، ويدافع به عن الشرف؛ وتسترده به الحقوق الضائعة، سواء تلك التي عند الدولة أو المجتمع؛ لم تطرأ على المجتمع ثقافة مختلفة، ولا أداءً سياسياً رشيداً يمنع ظهور (الشعور بالحاجة) لوجود السلاح. بل لم تنشأ عصبية (علياً) ونقص بها (العصبية الوطنية) تزيح العصبية الفرعية عن تربيعها على عرش الإنتماء.

وثانيهما - إن هناك نزعة ثقافية - طائفية حادة تشجّع على القتل واستخدام السلاح لإنهاء الآخر، المخالف في الداخل أو الخارج. والحكومة السعودية لم تأبه يوماً إلى أن النزعة الطائفية الحادة في المذهب الوهابي يمكن أن تنعكس حية على أرض الواقع، خاصة على الحكومة السعودية نفسها. ولكن هذا ما حدث بالفعل. لقد ارتدت النظرة السوداوية التي أطلق لها العنان لتصيب حياة المملكة طفلة عقد كامل بسواد المتفجرات والعنف. لكن هذا العنف ليس إلا قمة الجبل. فالشحن الطائفي شديد التوتر ولأغفه الأسباب، قد ينعكس على المواطنين في شكل صراع دموي وحرب داخلية، من المرجح أن يشهدها السلفيون/ الوهابيون في أي لحظة قادمة.

الشحن الطائفي، المملوغم بالتوترات السياسية المحلية والإقليمية، والمترادف مع الإحباطات الاجتماعية والاقتصادية، ولد لدى البعض مشاعر الخوف والرهبة فاندفع باتجاه اقتناء السلاح؛ وولد لدى البعض الآخر - الوهابي المتطرف رغبة عارمة في تفريغ شحنات نفسه المتفروجة رصاصاً وتخفيفاً في رؤوس أعدائه المخالفين له في الرأي والفكر والموقف.

ستكون الحكومة السعودية عاجزة عن إيقاف انتشار السلاح - إن لم تستطع أن توقف مائدة الشحن الطائفي فضلاً عن تعذيبه إبدى أسلحتها السياسية التي تستخدمها داخلياً وخارجياً. وستكون الحكومة السعودية عاجزة عن فعل ذلك أيضاً ما لم توفر الأرضية المناسبة لقيام ثقافة وطنية متسامحة مبنية على احترام خيارات الشعب في الإصلاح السياسي وغيره.

والحكومة السعودية فوق هذا لا تستطيع أن تلعب لعبتين متناقضتين في آن واحد: فمن جهة هناك التحريض والثقافة العصبية وفشل الدولة، ومن جهة ثانية هناك العصا لمن يبحث عن حل في (السلاح).

والمواد المكتوبة.

نعم.. كانت هناك فئة مأمونة الجانب، موالية للسلطة، بل هي يد السلطة وعينها، وهذه الفئة سمح لها بأن تحتفظ بسلاحها تحسباً لـ (يوم أسود) قد يأتي على حين بغيته فيهدد النظام ومعه تلك الفئة المدنية النجدية.. ولكن فيما بعد، وجد النظام أن قيام المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتحت سيطرة تلك الفئة يلغي مسألة بقاء السلاح (خارج إطار الدولة) وهو التعبير الذي صار شائعاً اليوم كلما جرى الحديث عن الوضع في لبنان أو العراق.

بيد أن ثقافة اقتناء السلاح استمرت بتكتم بين الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية، حتى صارت ظاهرة هذه الأيام - الذي حدث هو أن كميات كبيرة من السلاح تسربت بادئ الأمر عبر الحدود: من اليمن، ثم من العراق بعد تحرير الكويت، وأخيراً في التسعينيات. وبعد الانتكاسات الاقتصادية وضعف ضبط الدولة - صار السلاح يهرب من مخازنه في الجيش والحرس الوطني، كما قطع الغيار الأخرى، يباع برخص التراب، ومع سقوط صدام وانفتاح الحدود زاد الطين بلة. الفلسفة العامة للدولة السعودية لا تميل ولا تقبل بأي حال أن ينتشر السلاح بين المواطنين، بل وأكثر من ذلك هي حريصة أن لا يتعلم شعبها فنون القتال، ولم تقبل يوماً (التجنيد الإجباري) أو سن قانون الخدمة العسكرية ولو لأهداف تربوية واجتماعية أخرى. فمن يحمل السلاح أو الذي يحق له التدريب على حمل السلاح يجب أن يكون موالياً من بيئة معينة، ينتمي إلى مذهب معين وغير مرتبط قبلياً بإحدى القبائل المشاغبة ضد الحكم السعودي في التاريخ.

هذا على علته الكثيرة قد يكون محموداً في كثير من الجوانب. فلا عسكرة المجتمع مطلوبة، ولا ثقافة العسكر والسلاح مطلوبة. لكن المشكلة التي تواجه السعودية دوماً أمران:

أولهما - رغم نجاح السعودية النسبي ولفترة طويلة في مصادرة السلاح من الأيدي في مجتمع يعتبر خزاناً للعصبية القبلية والمناطيقية والطائفية، وذلك بسلطان الدولة وقوتها، إلا أن العملية تبدو - اليوم - وكأنها فشلت، لأن المخزون (الثقافي) لتلك العصبية بقي على حاله متأججاً بحثاً عن تجسيد مادي (سلاح في اليد) تكتمل به

السلاح في مجتمع قبلي يمثل أزمة. والدولة لا تقوم ولديها شعب مسلح بدون انضباط.

وثقافة السلاح واقتنائه تنتشر بشكل خاص في المجتمعات التي يضعف فيها سلطان الدولة، أو حين يختل ذلك السلطان فلا يحمي ولا يردّ المظالم.

والمملكة حين استكملت قيامها ونشأتها، شهدت أكبر عملية إخضاع (للقبيلة) لم يعرفها التاريخ الحديث.

ونقص بالإخضاع: نزع مخالب القبيلة، وخضد شوكتها، والإستحواذ على سلطة قيادتها في إعلان الحرب وقرار السلم والقضاء وغير ذلك، بحيث لم يعد هناك سوى سلطة الدولة.

وجاء متساقداً مع ذلك، تجريد أكثر القبائل من قواها الحية: حيز الأرض (الديرة) الذي تعيش عليه أو ترعى فيه إبلها، وكذلك تجريدتها. أو بعضها على الأقل - من أسلحتها، وأحياناً من خيولها!

شيء مهم لم تفعله (السلطة) السعودية، لأنه كان خارج إطار إمكاناتها، بل كان خارج إطار وعيها، وهو القضاء على الثقافة القبلية، من خلال صناعة ثقافة جديدة، ثقافة وطنية، ثقافة مواطنة.

ثقافة القبيلة، أو الثقافة القبلية، تكفلت عمليات التحديث والتدين (التوهاب - أي قسر الآخر على المعتقد الرسمي الوهابي) بتشذيب بعضها، وإضعاف بعضها الآخر. ولكن إلى حين فقط. فقد بقيت تلك الثقافة حية لم تمت، ولم تزل حية، بل أن حيويتها لاتزال في أوجها منذ أكثر من عقدين.

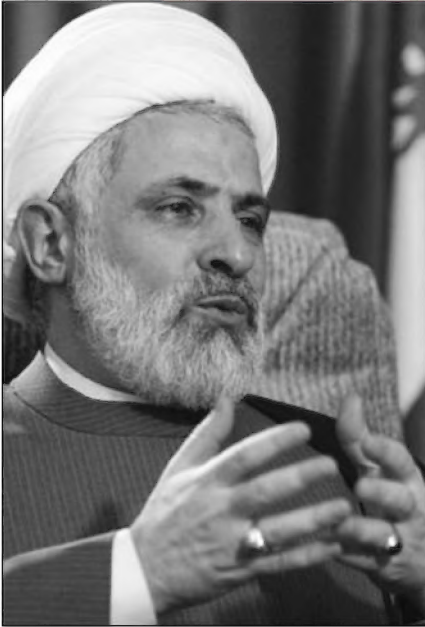
الحكومة السعودية حاولت أن تهيل التراب على الصراعات القبلية القديمة، ومنعت من انتشار ثقافة بعض القبائل (غير الموالية) سياسياً لآل سعود، كما شمر. بل منعت من انتشار شعر الحرب (الزرف) الشعبي، وأي كتب تتحدث عن غابر القبيلة وتراثها وشخصياتها، خاصة تلك التي أشغلت بالسياسة، أو لعبت دوراً سياسياً ما في حقبة سابقة ضد السعوديين.

لقد جرت عملية تفريغ، سواء في المجتمع الحضري أو القبلي، من السلاح المادي بل وحتى المعنوي، عبر المنع والمصادرات وحظر اقتناء السلاح

لقاء الملك بوفد حزب الله

الهروب من الطائفية الى الهدنة المشروطة

هاشم عبد الساتر



نعيم قاسم: لقاء إيجابي

الامين العام لـ (حزب الله) الشيخ نعيم قاسم وعضو قيادة الحزب الوزير محمد فنشيش الى المملكة قد بدأت منذ أسابيع عدة، وقد تولاهما عن الجانب السعودي رئيس الاستخبارات العامة نائب أمر منطقة مكة المكرمة الأمير مقرن بن عبد العزيز بالتنسيق مع الملك عبد الله. اللقاء حضره من الجانب السعودي، الملك عبد الله والأمير مقرن ووزير الخارجية سعود الفيصل والسفير عبد العزيز خوجة ودام ثلاث ساعات، اتسم بالصراحة والحرارة المرتفعة أحياناً فكان يتحلب تدخل الأمير مقرن للتهذبة وإيصال اللقاء الى نقاط مشتركة من اجل استئناف النقاش، والتأكيد

جاء اللقاء المنتظر منذ فترة طويلة بين الملك عبد الله وقيادة حزب الله الممثل في نائب الامين العام الشيخ نعيم قاسم ووزير الكهرباء المستقيل محمد فنشيش لأداء القدر المتيسر من الغرض السياسي والاخلاقي والديني. كانت القيادة السعودية قد وجهت دعوة الى الامين العام لحزب الله السيد نصر الله بزيارة المملكة، ولكن لأسباب أمنية وربما سياسية لم تتم الزيارة، وكان تفسير القيادة السعودية بأن ثمة سبباً آخر، غير أمني، يحول دون تلك الزيارة وقد أفصح عنها نصر الله نفسه ولكن في سياق الرد، وهو أن طهران ودمشق لم تسمحتا بتلك الزيارة، وهو أمر أنكره نصر الله في أكثر من مناسبة، مؤكداً على استعداده لزيارة الرياض في أقرب فرصة سانحة، ولذلك فهو على استعداد لأن يوفد من يمثلته في قيادة الحزب.

وفيما يبدو فإن اللقاء الذي جرى في جدة في ديسمبر الماضي لم يرد له أن يكون علنياً، فلم تعلن عنه الحكومة السعودية في وسائل إعلامها، ولم يصدر بيان عن حزب الله بعد الزيارة مباشرة، بالرغم مما تخلل عودة الوفد وإعلان البيان ظهور اعلامي للشيخ نعيم قاسم الذي كان على رأس الوفد القيادي من حزب الله. غير أن تصريح رئيس مجلس النواب نبيه بري بأنه (ما إن علمت قوى ١٤ آذار بخبر زيارة وفد حزب الله الى المملكة حتى أعلنوا الاستغفار ووزعت المهمات) في إشارة الى تصعيد وليد جنبلاط ضد قيادة حزب الله واتهامه بأنه يقف وراء أغلب الاغتيالات في لبنان إن لم يكن جميعها بحسب ما قاله في مقابلة مع قناة العربية الممولة سعودياً اضطر حزب الله لليوج بسر الزيارة وشرح أبعادها بقدر من التعميم، بما يحفظ سرية محتويات اللقاء مع الملك.

وبحسب السفير السعودي في بيروت عبد العزيز خوجة، فإن ترتيبات زيارة نائب

الرئيسي لقوى ١٤ آذار في الحكومة السعودية، وهو الذي أعد بيان (المصدر السؤل) خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان وأجرى لقاءات مع المسؤولين الاسرائيليين بشأن لبنان وغيره، فهو مشغول بقضايا أخرى على النقيض من أي صيغة توافقية داخلية.

كان حزب الله خلال اللقاء مع الملك عبد الله يسرد روايته حول مجريات الأحداث منذ اغتيال الرئيس الحريري، اعتقاداً منه بأن الفريق الحكومي في لبنان قد عمد الى تشويه دوره وصورته لدى القيادة السعودية، ما اضطره لأن يقيض في تقديم شرح وافٍ لما جرى بعد إغتيال الحريري مروراً بتطورات لاحقة منها نشوء الحلف الرباعي وحرب تموز وصولاً الى النشاطات الاحتجاجية السلمية على الحكومة، مشفوعة بفاتورة المؤاذات على سياسة الفريق الحاكم برئاسة فؤاد

على الموضوعات ذات الاهتمام المتبادل. لقاء استثنائي كهذا تطلب مداولة في موضوعات الساعة وقضايا الامة بما فيها ذات الحساسية الجالفة لدى الطرفين مثل العراق وفلسطين وإيران الى جانب لبنان، بما استدعى إفصاحاً عن المواقف لجهة البدء من نقاط الاشتراك. حاول الملك أن يدرء تهمة الاصطفاف الى جانب فريق السلطة في لبنان من خلال التأكيد على الدور الحيادي في الملف اللبناني. ربما كان تفاؤل وفد حزب الله كبيراً في كسر حدة الموقف السعودي من نشاطات المعارضة، عقب تصريح الملك عبد الله الذي اعتبر النزول للشارع (خرقاً أمنياً)!! مستأنسين لرؤية السفير خوجة بأن الملك عبد الله منفتح ومن وطيّب القلب. لم يكن ملفاً غياب مستشار الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان المهتم بالموضوع اللبناني، والعرض



مفطرة من الموضوع الطائفي، وربما تستدعي هذه الحساسية خلفية التحالف الرباعي بين حزب الله وتيار المستقبل الى جانب حركة أمل واللقاء الديمقراطي بقيادة جنبلاط، حيث كان حزب الله مدفوعاً برغبة لجم الفتنة الطائفية بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري.

كان واضحاً في بيان

حزب الله وتصريحات قياداته قبل زيارة السعودية وبعدها أن ثمة هاجساً رئيسياً يحيط به، ولربما هو ما تنبّه له فريق ١٤ آذار في مرحلة مبكرة، ألا هو الهاجس الطائفي، الذي يمثل نقطة ضعف كبرى لديه. فقد سعى حزب الله الى إخراج نفسه من شرقنة التمثيل والانتفاخ على الطيف العربي والاسلامي بأنواعه، لادراكه بأن التصنيف المذهبي

زيارة وفد حزب الله الى السعودية كانت لوقف الشحن الطائفي في ظل نوايا إسرائيلية وأميركية بلعب الورقة المذهبية

يفضي الى تمزيق التلاحم اللبناني والعربي والاسلامي، كيف به وهو يدرك تماماً بأن انتصاره في حرب تموز - يوليو ٢٠٠٦ كان يعود الى قدرته على المحافظة على الوحدة الداخلية وتأكيد عمقه العربي والاسلامي عموماً. لقد برزت إشارات منذ الأيام الاولى للحرب على البعد المذهبي من قبل الدولة العبرية وبعض المسؤولين الأميركيين، الا أنها لم تتجسّد بسبب شراسة المعارك والصمود البطولي للمقاومة، بالرغم من أن الساحة السلفية السعودية تحديداً كانت بطبيعتها متمذهبة ولم تكن بحاجة الى مزيد من الوقود الطائفي من أجل تشغيل محرقاتها، فضلاً عن أن الموقف الرسمي السعودي كان كافياً لأن

السنيرة.

على أية حال، فإن زيارة وفد حزب الله الى المملكة تبدو على درجة كبيرة من الأهمية كونها تأتي في سياق تصاعد الموجة الطائفية التي غمرت الخطاب الاعلامي العربي، الأمر الذي أدى الى اتساع الفجوة وزيادة التوتر في العلاقات بين المسلمين، الى جانب تصدّع قواعد الثقة بين كثير من الحكومات العربية والاسلامية وعكست آثارها على العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية بما يهدد بتفجّر العنف الطائفي. اللقاء مع الملك عبد الله في مدينة جدة بحسب بيان لحزب الله صادر في الرابع من يناير تركّز على الوضع اللبناني الداخلي وأهمية الخروج من المأزق الحالي، وارتباط هذا الوضع بالتطورات المحيطة في المنطقة. وقال البيان بأن حزب الله عرض رؤيته حول الواقع اللبناني ومطالب المعارضة الوطنية. وكان من الطبيعي أن يفتح وفد حزب الله ملف العدوان الاسرائيلي على لبنان، الذي أبدت خلاله الحكومة السعودية موقفاً مثيراً للجدل، حيث وصفت عملية أسر الجنديين من قبل حزب الله بأنها مغامرة، فيما برر البيان السعودي ما لحق بلبنان من تدمير همجي اسرائيلي.

إن قرار قيادة حزب الله بوضع ملف العدوان الاسرائيلي على لبنان على أجندة اللقاء مع الملك عبد الله يأتي في سياق اغلاق هذا الملف بعد إلقاء العتب والاستماع لوجهة نظر الملك، على أساس أن البيان الصادر في اليوم الأول للعدوان الاسرائيلي لم يكن يعكس وجهة نظر القيادة السياسية العليا، بقدر ما يعكس موقف ما داخل العائلة المالكة.

بالنسبة لحزب الله، فإن ثمة إصراراً على إشراك الدور السعودي في المعادلة اللبنانية، ولكن ليس على قاعدة الانحياز لطرف على حساب آخر. لا يخفى أن قيادة حزب الله سعت الى إعادة تأهيل الدور السعودي بحيث يكون على مسافة واحدة من الغرقاء السياسيين كافة. وقد لا يكون هذا اللطوح وجهه الدافع وراء اللقاء، خصوصاً بعد أن أطلت الفتنة الطائفية برأسها في التجاذبات السياسية الداخلية، وبعد أن أصبح التلويح بالسلاح المذهبي خياراً سياسياً. السعودية التي يريد بها بعض الأطراف اللبنانية أن توفر غطاءً مذهبياً لمعركته السياسية، وهو أمر أثار هلع قيادة حزب الله، الذي يبدي حساسية

يضفي زخماً إضافياً على الحملة الطائفية السلفية خلال فترة العدوان وما بعدها كما هو شأن كتابات عدد من الصحافيين السعوديين من منطلقات علمانية وليبرالية لا تقل طائفية عن الخطاب السلفي المتشدد. قيادة حزب الله أرادت في زيارة السعودية أن توصل رسالة الى الملك بصورة خاصة، بأن التجاذب في لبنان هو سياسي وليس مذهبياً، فليست حكومة السنيرة سنية كما ليست المعارضة شيعية، ففي كل جبهة منهما خليط مذهبي وطائفي وأيديولوجي، وأن المعيار المذهبي يصبح قاصراً في تصنيف ما يجري على الساحة اللبنانية. الحال يختلف بالنسبة لفريق ١٤ آذار، فهو يمسك بورقة يحسبها حاسمة، ويعتقد عن طريقها بكون قادراً على استقطاب مزيد من الزخم والقوة بجانبه، فهو حين يضفي طابعاً مذهبياً على صراعه مع المعارضة يكون قد فلق الساحة اللبنانية الى معسكرين، سني وشيعي، وهو انفلاق قابل للتعمد خارج الحدود ويصل الى مراكز الاستقطاب الطائفي التي هي مهينة إن لم تكن شريكة في اللعبة الداخلية. ويمكن القول، بأن استعمال الورقة الطائفية قد حقق نجاحاً نسبياً لفريق السلطة الممثل في قوى الرابع عشر من آذار، وظهر ذلك في إنكفاء المعارضة وبالأخص حزب الله عن التصعيد السياسي، خشية أن تعن السلطة في تصعيد خطابها الطائفي.

من هنا جاءت زيارة وفد قيادي من حزب الله الى السعودية في ظل شحن طائفي يدرك الجميع من وحي تجربة الثمانينات بأنه بالغ الخطورة، في ظل تحديات إسرائيلية وأميركية مباشرة. تصريحات الوفد القيادي من حزب الله حول لقاء الملك عبد الله أكدت على (أهمية

دعم السعودية وإسرائيل لخطة ضرب حزب الله

كشفت صحيفة دايلى تلغراف في العاشر من يناير عن خطة أعدتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لضرب حزب الله. وذكرت الصحيفة بأن الوكالة قد حصلت على إذن بالتحرك ضد حزب كجزء من خطة وضعها الرئيس بوش لمساعدة الحكومة اللبنانية لصد النفوذ الإيراني.

أعضاء في الكونغرس قد اطلعوا على خطة رئيسية سرية غير قتالية تسمح لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) تسمع بتقديرات المال والأمدادات لرئيس الوزراء فؤاد السنيورة.

وقد وقّع بوش على الخطة قبل عيد ميلاد المسيح عقب محادثات بين مساعديه ومسؤولين سعوديين. تفاصيل الخطة المعروفة لدى دائرة صغيرة من السبيت الأبيض ومسؤولين استخباريين وأعضاء في الكونغرس، حصلت عليها صحيفة الدايلى تلغراف. وتبين الخط لـ السي آي أيه ووحدات أخرى لتعمل الجماعات المناهضة لحزب الله في لبنان وتحويل الناشطين الداعمين لحكومة السنيورة. سرية الخطة تعني بأن تورط الولايات المتحدة قابل للانكار بصورة رسمية.

وتتمنى إدارة بوش بأن حكومة السنيورة، التي ضعفت بدرجة كبيرة بعد الحرب الأخيرة مع إسرائيل، ستصبح جداراً ضد القوة المتنامية للشعبة المدعومين من إيران وسوريا.

وقد وضع الرئيس بوش آلية جديدة، مدعومة من دول سنية هي السعودية والأردن ومصر وكذلك إسرائيل، لوقف النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط الذي برز بعد انهيار الوضع في العراق. وقالت الصحيفة بأن الأمير بندر بن سلطان، السفير السابق في واشنطن منخرط بشكل وثيق على ما يبدو في قرار دعم حكومة السنيورة.

الحكومة الإسرائيلية هي أيضاً داعمة، وهناك شعور في جوزابايل والرياض بأن النزعة المتوازنة للسنة في المنطقة قد مضت بعيداً، يحسب مصدر استخباراتي. وكان الأمير بندر، مستشار الأمن الوطني، قد قام بزيارات عدة إلى واشنطن والتقى بمسؤول كبير في مجلس الأمن القومي في قسم الشرق الأوسط، إليوت أبرامز. وأضاف الصحيفة بأن الأمير تركي الفيصل استقال بصورة مفاجئة كسفير سعودي إلى واشنطن في ديسمبر الماضي. وتقول مصادر استخباراتية بأن السبب الرئيسي هو اعتقاده بأنه قد تم تفويض موقعه من قبل الأمير بندر، الذي لم يبلغه بخطة لبنان.

في إشارة واضحة الى الموقف السعودي السليبي من المقاومة.

القيادة السعودية لم تكن مسرورة بنتائج الحرب، قياساً على الموقف المفاجئ الذي أعلنت عنه في أول يوم للعدوان الاسرائيلي على لبنان. وقد شعرت بأن الاصطفاف العربي والاسلامي خلف المقاومة اللبنانية خلال أربع وثلاثين يوماً للحرب قد أفقدها جزءاً جوهرياً من صديقتها، ولذلك سعت إلى تصحيح الخطأ بأي ثمن. نتذكر كيف نشرت صحيفة الجزيرة خبراً عن لقاء صحافي مع أمين عام حزب الله يشيد فيه بدور المملكة وقيادتها بالوقوف الى جانب لبنان، وهو ما نفاه مكتب السيد نصر الله لاحقاً، وعاد السفير خوجه بإستئناف لقاءاته مع قيادات حزب الله وتجديد الدعوة الى الامين العام بزيارة المملكة.

في هذه الزيارة، جدد الملك عبد الله كلاماً كان قد قاله لوليد جنبلاط سابقاً ولرئيس تيار المستقبل سعد الحريري حول السيد نصر الله بأنه (إبننا)، ونحن نراهن عليه)، وكانت زيارة الوفد القيادي من حزب الله مناسبة لتكرار الكلام، حيث أشاد بالمقاومة اللبنانية وقيادتها وعن مودة كبيرة تجاه الأمين العام لحزب الله. في المقابل، كرر الوفد تعهدات حزب الله بالموافقة على مبدأ المحكمة الدولية، مع إبداء التحفظ علي

الأبعاد السياسية التي قد تستغل أميركياً، وهو هاجس تحمله القيادة السعودية، على الأقل الملك، وقد أبدى تفهماً لرؤية حزب الله، ولذلك شاركت السعودية الموقف التركي في ضرورة اجراء تعديلات على مسودة المحكمة الدولية.

ومهما يكن، فإن هذه الزيارة التي كانت كافية لكسر الجليد في علاقة الطرفين، لا تبدو أنها قادرة منفردة على تجاوز ضغوطات محلية وعربية ودولية، في ظل تسارع حركة التجاذبات السياسية وتزايد حدة الاستقطاب الاقليمي، ولكنها بالتأكيد فتحت نافذة جديدة في رؤية الطرفين وإمكانية تطوير فهم مشترك لمشكلات إقليمية ودولية.

درة الفتنة السنية الشيعية والفتنة الاسلامية المسيحية). ولأن ثمة ذيولاً خارجية للفتنة الداخلية في لبنان، فإن التأكيد على ضرورة وصول القوى اللبنانية حكومة ومعارضة الى توافق داخلي بعيداً عن تأثيرات الخارج يستهدف إشاعة جو من الاطمئنان المتبادل، لدى حزب الله الذي يشعر بأن هناك قوى اقليمية ودولية تلعب دوراً رئيسياً في تأجيج الصراع الطائفي والسياسي، ونقرأ في تصريح الوزير محمد فنش (أن المملكة تستطيع ان تساهم بما لها من تأثير وامتناد بقطع الطريق على اي فتنة مذهبية وأنها بإمكانها أن تكون وسيطاً بين اللبنانيين) في إشارة واضحة الى أن السعودية تمثل جزءاً من لعبة الطائفية في لبنان، وهي تمسك بأوراق هذه اللعبة الخطرة. في المقابل، هناك هواجس لدى السعودية التي ما فتأت تنظر برؤية الى دور ايران وسوريا في المعادلة السياسية اللبنانية. يقول بيان حزب الله بأن اللقاء مع القيادة السعودية اتسم بـ (الكثير من الصراحة والابجائية والرغبة في التعاون لما فيه مصلحة وحدة لبنان

وأستقلاله)، وهي عبارات تحمل إحياءات جمة، بالنظر الى ما انطوت عليه العلاقة بين الطرفين منذ عودة المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل من الرياض قبل العدوان الاسرائيلي على لبنان

وقتل الوساطة السعودية على يد بعض أطراف في قوى السلطة، بالرغم من الاتفاق شبه المكتوب بين حزب الله وتيار المستقبل وحركة أمل في الرياض برعاية سعودية، وما أعقبها من تطورات خطيرة على الساحة اللبنانية حيث عمدت قوى الرابع عشر من آذار الى السير في خيار المناكفة السياسية حتى النهاية وصولاً الى اندلاع الحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز من العام الماضي وما رافقها وأعقبها من مواقف متشنجة، بالرغم من محاولات التبريد. لقد نقل عن الوزير محمد فنش بأن الزيارة كانت لتقنية العلاقة بين المملكة وحزب الله وتصحيح الالتباس الذي وقع خلال الحرب الاسرائيلية على لبنان

**الزيارة كسرت الجليد في
علاقة الطرفين، ولكنهما
غير قادرة على حسم
الملفات الكبرى في ظل تزايد
حدة الاستقطاب الاقليمي**

السعودية في مؤخرة سلم الحرية الصحافية

مملكة القمع

سعيد الشريف



لا توجد صحافة معارضة في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن بعض كتاب الأعمدة الصحفية انتقدوا وزراء من المستوى الأقل شأنًا وموظفين حكوميين أو مؤسسات الصحة العامة، إلا أن التغطية الصحفية تخلو من أي شيء ينمكس سلباً على العائلة المالكة والمسؤولين رفيعي المستوى ورجال الدين والمؤسسات الدينية في البلاد.

وينظر كبار رؤساء التحرير ومعظم الصحفيين إلى أنفسهم على أنهم مدافعون عن عائلة آل سعود الحاكمة ويكفل المسؤولون الحكوميون الولاء بممارسة الضغط خلف الكواليس حيث يقومون بإصدار التوجيهات بشأن الأخبار الحساسة ويمنعون تغطية موضوعات معينة ويتخذون الإجراءات التأديبية بحق الصحفيين. أظهر البحث الذي أجرته لجنة حماية الصحفيين أن عشرات المحررين والكتاب والأكاديميين وغيرهم من النقاد الإعلاميين تم إيقافهم مؤقتاً عن الكتابة أو فصلهم من أعمالهم أو منعوا من الظهور في الصحافة السعودية خلال العقد الماضي. وقد جاءت هذه الإجراءات بناءً على أوامر من الحكومة أو تدخل من الزعماء الدينين أو بمبادرة من رؤساء التحرير. كما تعرض صحفيون آخرون للاعتقال، والاستجواب من قبل السلطات الأمنية، والمنع من السفر.

وقد ورد في موقع مراسلون بلا حدود: تخضع المملكة العربية السعودية لسلطة الملك عبدالله الذي استلم مقاليد الحكم رسمياً إثر وفاة الملك فهد في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥. وتعتبر من بين الدول العشر الأكثر قمعاً في العالم من حيث حرية الصحافة. أما الإصلاحات السياسية التي أدرجت بخجل في العام ٢٠٠٤

أجرت لقاءات مع أكثر من ٨٠ مراسلاً وكاتباً ورئيس تحرير ومثقفاً في الرياض وجدة والظهران والدمام والقطيف، والتقت بمسؤولين من وزارتي الإعلام والداخلية خلال مهمتين لها لتقصي الحقائق في تموز/يوليو عام ٢٠٠٥ وفي شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦. ويعتقد الكثير من الصحفيين السعوديين ذوي العقلية الإصلاحية بأنه يمكن القيام بقدر أكبر بكثير من العمل لكي تعكس وسائل الإعلام الوطنية النقاش الصريح والأصوات المتنوعة. وهم يحتاجون بأن الإصلاحات الخاصة بالصحافة تصب في مصلحة البلاد على المدى الطويل، وذلك كوسيلة لمواجهة القضايا الداخلية الخطيرة كالفقر

التغطية الصحفية السعودية

تخلو من أي شيء ينعكس

سلباً على العائلة المالكة

والمسؤولين الكبار ورجال الدين

والمؤسسات الدينية في البلاد

والفساد وكوسيلة لتهميش التطرف الديني الغني.

ويعلق تقرير اللجنة: على الرغم من أن الصحف مملوكة للقطاع الخاص إلا أن الدولة تمارس تأثيراً هائلاً على ما يتم نشره. إن توافق الحكومة على تعيين رؤساء التحرير، وهي عملية يقول الصحفيون إنها تتم خلف أبواب مغلقة بإشراف من الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية القوي، وفي الواقع العملي - ولكن ليس بموجب القانون - تحتاج الصحف إلى الدعم المالي والسياسي لأحد أفراد العائلة المالكة. وعلى العكس من أجزاء أخرى من هذه المنطقة،

يتناشهد حالة - وليس تحولاً - تلقت إلى استهلاك الصحافيين السعوديين الشجاعة في طرح الأسئلة المثارة في الشارع من أجل تقديم إجابات عنها ولكن بطريقة خائبة. وتكاد تقدم في الغالب شهادة براءة للسلطة، وتلقي باللائمة على الذات، كونها أخفقت في ممارسة الحرية التي وهبتها إياها السلطة.

تأتي هذه الاجابات في سياق ردود فعل على تقارير دولية تناولت موضوع الحريات الاعلامية، بعد أن أخفقت السعودية في تحسين شروط حرية الصحافة، وما زالت تحتل مرتبة متدنية للغاية في سلم الدول التي تتمتع بحرية الصحافة.

فقد نشرت منظمة مراسلون بلا حدود في يناير الحالي الترتيب العالمي الخامس لحرية الصحافة للعام ٢٠٠٦ الذي يشهد تصدر بعض الدول النامية الترتيب متقدمة على الديمقراطيات الغربية فيما لا تزال الدول الأكثر قمعية على حالها.

إلا أن كل دول الجزيرة العربية قد تقدمت في الترتيب باستثناء اليمن والمملكة العربية السعودية (المرتبة ١٦١). أما الكويت (المرتبة ٧٣) فما زالت تحافظ على الصدارة في العالم العربي تليها الإمارات العربية المتحدة (المرتبة ٧٧) وقطر (المرتبة ٨٠).

ويضيف التقرير بأنه لا تزال الدول نفسها صامدة في آخر الترتيب. ففي المملكة العربية السعودية (المرتبة ١٦١)، وسوريا (المرتبة ١٥٣)، وإيران (المرتبة ١٦٢)، لا تزال الصحافة المستقلة غائبة تماماً في حين أن وسائل الإعلام المرخص لها تشكل أجهزة للبروبغندا وأن القادة يمارسون نفوذاً لا مثيل له على الإعلام عبر تحديد خطوط حمراء ينبغي عدم تخطيها. فلا تزال الرقابة الذاتية الوسيلة الأمضى لحماية العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي مع الإشارة إلى أنه نادراً ما يحصل الصحافيون الأجانب على تأشيرات سفر.

وكانت لجنة حماية الصحافيين نشرت تقريراً في مايو ٢٠٠٦ ورد فيه بأن اللجنة



والخطوط الحمراء تتقاطع مع حولنا... والخطوط الحمراء لا بد منها في كل مكان وزمان (ولدا). من جهة ثانية، عُبِّرت منظمة هيومان رايتس ووتش عن اعتراضها على نقض الحكومة السعودية لوعودها بالسماح لأعضاء المنظمة بزيارة السجون. وعُلِّقت المنظمة بالقول: يسرُّنا أن المسؤولين السعوديين قد تحدثوا إلينا بصراحة حول أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، ولكننا نشعر بالخيبة لأنهم لم يفوا بالتزاماتهم في السماح لنا بزيارة مراكز الاحتجاز. وأصدرت المنظمة بياناً في الثامن عشر من ديسمبر الماضي ورد فيه أن الحكومة السعودية ترفض السماح لوفدها بالدخول إلى مراكز الاحتجاز رغم التأكدات المتكررة على لسان مسؤولين حكوميين كبار بإمكانية حصول مثل هذه الزيارات.

وكانت هيومن رايتس ووتش، وقبل زيارتها الحالية للمملكة وهي الأولى منذ حوالي أربع سنوات، قد أعلّمت السلطات السعودية في ٣ أكتوبر/تشرين الأول الماضي بالمراكز التي ترغب بزيارتها، كما وقامت بأجراء اتصالات مع الحكومة السعودية لمنح وفدها تسهيلات كاملة لزيارة السجون، ومراكز احتجاز النساء والأحداث، وملاجئ النساء الأجنيات في كل من الجريدة، والمام، وجدة، ونجران، والرياض. وقال كينيث روث، المدير التنفيذي لهيومن رايتس ووتش والذي ترأس وفدها إلى السعودية: (يسرُّنا أن المسؤولين السعوديين قد تحدثوا إلينا بصراحة حول أوضاع حقوق الإنسان في

الحكومية وهي تمثل قوة كبيرة ومؤثرة تتناول أكثر من موضوع وقضية، قد لا تكون أحياناً كثيرة في أجندة الحكومات المحلية، ولا قسطاً عنها الخاص، وتحديداً في دول العالم الثالث وتصدر عنها تقارير ودراسات وتصنيفات يأخذها العالم بعين الاعتبار والاهتمام. وتكون مصادر أكثر اعتمادية والوحيدة. أيضاً، وحين تكون الدول ومنظمتها الداخلية لا تمتلك إحصاءات أو دراسات أو تقارير أو معلومات تقدّمها للعالم، وحين يكون الاتصال غانبا بين الدول ومؤسساتها المهنية الأخرى مع هذا النوع من المنظمات والمؤسسات الدولية).

ورغم أن الصرامي يقدم رؤية مختلفة حول كيفية التعاطي مع تقرير مراسلون بلا حدود تقوم على أساس القيام بحملة علاقات عامة مع

لجنة حماية الصحفيين؛ عشرات المحررين والكتاب والأكاديميين وغيرهم من النقاد الإعلاميين تم إيقافهم أو فصلهم من أعمالهم

المؤسسات الدولية المتعلقة بالحرية العامة وحقوق الإنسان من أجل تعديل الصورة، فإنه يمرر بعض مرارة الشكوى لدى الصحفيين منها الحاجة إلى وجود مرجعية قانونية لما تنشره الصحف، إن سبق أن رفعت أكثر من دعوى على كاتب وصحافي في محاكم شرعية لديها وجهات نظر مشوهة ومسيقة عن الإعلام واهله. الصرامي الذي يحاول تخفيف دور الرقابة الرسمية على الإعلام، ودور وزارة الداخلية بوجه خاص بوجه لوماً كبيراً على الصحفيين أنفسهم، من خلال دعم توجهات مطبوعاتهم. ويتحدث عن الخطوط الحمراء بقوله: (إننا ولدنا

فقد تراجعت بسبب تشدّد المحافظين الدينيين، والتصميم على محاربة الإرهاب الإسلامي، والإصرار على بقاء أسرة آل سعود المالكة على رأس الدولة علماً بأنها تمارس نفوذاً لا تشوبه أي شائبة على المعلومات وتفرض خطأً حمراء يتوجب على وسائل الإعلام عدم تخطيها. والواقع أن الرقابة الذاتية المعممة ونادراً ما يحصل الصحفيون الأجانب على تأشيرات دخول إلى المملكة.

في رد فعل على التقرير، بدأت بعض الأقلام المحلية بالتعليق لجهة تقديم تفسيرات لا تخلو من تلويحات مقصودة يراد منها تبرئة ساحة العائلة المالكة ويصوره محددة وزارة الداخلية بشأن أية قيود مفروضة على الحريات الإعلامية.

في مقالة للكاتب ناصر الصرامي في الثامن من يناير بعنوان: (مَنْ المسؤول عن التراجع السعودي في سلم الحريات الإعلامية؟)، ثمة رسالة إستراتيجية من قبل عدد من الإعلاميين السعوديين حيال تقرير مراسلون بلا حدود، على أساس دعوى تطوّر سقف الحريات في الإعلام المحلي. وقد علّق الصرامي على موقف هؤلاء الإعلاميين بالقول: (لم أفهم بعد هل سبب الغضب يكمن في كون التقرير مجحفاً بشأن الحريات الإعلامية في الواقع السعودي، أم أنه يكمن فقط في المقارنة غير المنصفة مع دول أفل! كما لم أجد، بحسب استفتاء شخصي ١٥٥ صحافياً سعودياً - أيأ منهم منتسباً لهذه المنظمة)، وأضاف: (على الإعلاميين السعوديين أن يدركوا أن الدول والمنظمات الدولية لا تلتفت إلى مقال أو رؤية محلية للواقع المهني في المجالات المختلفة الإعلامية. وحتى في تلك التي تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي ومعدلات الثقة الانتمانية في البلد أي بلد، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى أساليب منهجية وأخرى علمية وطرق مختلفة ومقارنة لاستقصاء المعلومات وتأكيداتها، تتجاوز الأسلوبين التقليدي والرسمي).

ويسهب الصرامي في شرح هذه النقطة بالقول: (العالم ينظر بعضاً إلى بعضه اليوم من خلال المنظمات غير الربحية ذات الطابع الدولي، ليس لصحيفة محلية أو خبر نفي أو قلق أو عدم ارتياح يمكن أن يتدخل في هذا النوع من التصنيف. الأهم هو التعاطي الإيجابي مع هذه المنظمات من دون خلق فراغات يمكن أن تسد من مصادر غير جذرية). ويعلق قائلاً: (لا بد أن ندرك أننا في عصر شبكة من المنظمات غير

المملكة، ولكننا نشعر بالخيبة لأنهم لم يفوا بالتزاماتهم في السماح لنا بزيارة مراكز الاحتجاز).

وبدأ وفد هيومن رايتس ووتش زيارته للمملكة في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني، وعقد خلال الأيام العشرة الأخيرة لقاءات مع وزراء ومسؤولي إصلاح السجون. وفي ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني سمحت السلطات السعودية للوفد بزيارة عدد قليل من السجون في جناح واحد فقط في مركز الإصلاح والتأهيل بالحابر جنوب الرياض، لكنها منعتهم من العودة إلى ذات المركز في ٢ ديسمبر/كانون الأول، رغم وعود محمد بن ناصر، معاون رئيس مصلحة السجون في منطقة الرياض بالسماح بزيارات متكررة مع كامل التسهيلات.

وفي ٧ ديسمبر/كانون الأول، صرح الأمير تركي الفيصل، السفير السعودي في الولايات المتحدة لصحيفة (ديلي بريستونيان) بأن (المملكة قامت مؤخرًا بدعوة مجموعة من هيومن رايتس ووتش، وهي منظمة إنسانية تتابع أوضاع حقوق الإنسان، إلى زيارة المملكة وأعطتهم الحرية بمعالجة جميع المواضيع في البلاد بما فيها زيارة السجون والسجون واللقاء مع من يشاؤون دون قيود أو رقابة).

كما وعد الدكتور عبد المحسن العكاس، وزير

الشؤون الاجتماعية بتسهيل دخول هيومن رايتس ووتش إلى مراكز الاحتجاز. وقدم كل من الأمير محمد بن نايف، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية والدكتور علي الغامدي، مدير مصلحة السجون تأكيدات لاحقة بهذا الخصوص. لكن هذه التأكيدات لم تتمخض عن زيارة فعلية إلى هذا المركز وغيره من مراكز الاحتجاز التي ذكرتها هيومن رايتس ووتش في رسالتها المؤرخة ٣ أكتوبر/تشرين الأول، وفي القائمة التي أرسلتها إلى كل من هيئة حقوق الإنسان، ومدير مصلحة السجون، ومعاون وزير الداخلية في ٣ ديسمبر/كانون الأول.

وقد منع باحثو المنظمة أيضاً من لقاء بعض المحتجزين الفرادى في إصلاحيات الأحداث البنين دون الـ ١٨ سنة من عمرهم والشباب والمعروفة بإسم دور الملاحظة الاجتماعية وبعض المحتجزات المتهمات أو المحكوم عليهن نتيجة أفعال جرمية أو أخلاقية في مؤسسات رعاية الفتيات، حيث ادعت الحكومة السعودية، رغم تأكيدات السابقة، بأن أوصياء المحتجزين هم الوحيديون المخولون بالسماح بمثل هذه الزيارات. وتحترم هيومن رايتس ووتش رغبة أي محتجز لا يرغب باللقاء معها، وتلتزم بإبقاء هوية من تقابلهم طبي الكتمان إذا طلبوا ذلك أو إذا كانوا دون الثامنة

عشرة من العمر. ولكن الحكومة السعودية رفضت طلب المنظمة ببقاء المحتجزين أو مقابلة أوصيائهم للتأكد من رغبتهم في إجراء اللقاء.

وقال روث: (لقد أبدى كبار المسؤولين السعوديون سخاء في الوقت الذي خصصوه للقاء هيومن رايتس ووتش، إلا أن المقياس الحقيقي للشفافية هو الرغبة في السماح للباحثين المستقلين بقاء خصوصي وغير مشروط مع المحتجزين في مجموعة من السجون).

وأعربت هيومن رايتس ووتش أيضاً عن قلقها إزاء الجهود الواضحة التي تبذلها الحكومة السعودية وبشكل غير معلن، لتقييد قدرة باحثيها على التحدث مع الناس تحت رقابة الحكومة. وتشير مصادر السفارات الأجنبية في العربية السعودية إلى أن أحد ملاجيء وزارة الشؤون الاجتماعية والمخصص لعمال المنازل الأجانب يضم عادة العنان من النساء، إلا أن أحد باحثي هيومن رايتس ووتش وفي زيارة للملجأ، وجد ٦٠ امرأة فقط فيه. وقام القائمون على الملجأ بنقل أغلبية النساء فيه، في اليوم الذي سبق زيارة هيومن رايتس ووتش، وأعادوهن بعد هذه الزيارة. وقد تمكن الباحث المذكور من التحدث مع النساء الباقيات على انفراد.

الداخلية تلاحق المنتديات الثقافية

بدأت الحكومة فرض إجراءات صارمة على النشاطات الثقافية بعد انتشار ظاهرة (المنتديات) في مناطق المملكة، والتي بلغت ما بين ١٧٠٠ - ٢٠٠٠ منتدياً. وقد نقل عدد من المشرفين على هذه المنتديات بأن الأجهزة الأمنية قامت باستدعائهم وطلبت منهم التوقيع على تعهدات بعدم مزاوله نشاطات ثقافية من خلال فتح المنتديات. وكانت وزارة الداخلية قد أمرت بإغلاق عدد من الدبوبات التي يشرف عليها الاصلاحيون في جدة والرياض والمنطقة الشرقية، وما زال قرار الاغلاق قائماً.

وكانت وزارة الداخلية قد استدعت في يناير الحالي أصحاب الصالونات والمنتديات الثقافية في محافظة الاحساء، وأخذت عليهم تعهدات في مقر محافظة الاحساء يلتزمون بموجبها عن إقامة وتنظيم أية نشاطات ثقافية أو اجتماعية أو سياسية وأبلغ

المسؤولون بالمحافظة المشرفون على الصالونات والمنتديات بأن وزارة الداخلية تنوي إصدار نظام خاص بالصالونات الثقافية والأدبية التي تنظمها الفعاليات الاجتماعية في الأشهر القادمة وأن على الصالونات الحالية في المحافظة التوقف عن ممارسة نشاطاتها حين صدور النظام الجديد. وكان من بين الصالونات التي شملها قرار الداخلية سالف الذكر الصالون النسائي الذي تديره ناشطة اجتماعية وثقافية من الاحساء كما تم استدعاء المشرف على منتدى بوي الثقافي الناقد محمد بوي الى مقر المحافظة. تشير الى أن الفترة الأخيرة شهدت تقييد نشاطات العديد من هذه المنتديات والصالونات مثل منتدى قس بن ساعدة الثقافي بنجران كما تم إيقاف نشاطات صالونات أخرى.

يذكر أن محافظة الاحساء تضم أكبر عدد

من الصالونات والمجالس الثقافية على مستوى المملكة كما تضم أحد أقدم الصالونات الثقافية وهو أحذية المبارك التي يريها السفير بوزارة الخارجية سابقا الشيخ أحمد آل الشيخ مبارك كما تضم الاحساء صالونات أدبية نسائية، هي الأكثر من نوعها في المملكة.

وقد شهدت المملكة ظهور عدد كبير من المنتديات والصالونات الثقافية في أعقاب تكوص الملك عبد الله عن وعوده بإذخال إصلاحات سياسية جوهرية، حيث لجأت القوى الاجتماعية والسياسية الى خيار التغيير من أسفل عبر صنع حراك ثقافي واسع يدفع باتجاه تحقيق تغييرات من أدنى الى أعلى عبر توسيع قاعدة الضغط المجتمعي تفضي في نهاية المطاف الى فرض التغيير بصورة سلمية على القيادة السياسية. وقد تكون تدابير وزارة الداخلية الأخيرة قد تنبّهت الى النتائج بعيدة المدى لنشاطات المنتديات الثقافية، الأمر الذي أدى الى تشديد الإجراءات على نشاطات من هذا القبيل في مناطق المملكة كافة.

حول الطائفية والأقلية الشيعية في السعودية

(... وفي ٢٠٠٧، لم أكن طائفيًا)

ما يجب أن يحدث الآن هو أن يلجم المتعقلون من السنة والشيعية وحش الطائفية النامي، وأن يصروا أكثر من أي وقت على التعايش

إيمان القويضي

وهل من مَسْـبَـحِـرِ رَصِيـرٍ في وجدان الأقلية الشيعية؟ في خياراتهم للسكنى والسفر والتواجد والعمل والأنشطة الخيرية والصدقة والزواج؟ في نظرهم إلى أنفسهم؟ إلى وجودهم؟ في أفكارهم عن الأكثرية حولهم؟ هل يهتم المثقفون من الشيعة بدراسة زواتهم وسلوكيات جماعتهم كأقلية؟ خيارات الكتاب من الشيعة، إنتاجهم المتاح لي، يشغل بحقوق الشيعة وينيرة مُسَايِرة لوجدان الطائفة الذي يلح عليه الشعور بالاضطهاد. لأن توجيه العين إلى الذات في أي تكثُر من هذا النمط، يُستقبل كخيانة وخائن. لكن إبطال التوتر الطائفي هو أمر لحسن الحظ، لا يمكن للسنة إنجازهم وحدهم. فربما، لو أن الذهنية السنية انفتحت على التعايش إنسانياً مع الشيعة، وبات من الممكن للعنصر الشيعي أن يسكن في منطقة سنية وأن يشعر بالراحة فيها، هل لهذا أي معنى ما بقيت الذهنية الشيعية تحكم أبنائها للتواجد في غيوتها معزولة. وما بقيت المدن والمناطق التي يُعْتَرَض بها أنها (متعددة مذهبياً) مُتَفَصِّلة وأقابع حسب الأحياء والمدن والقرى؟

عندما قُتِلَ أطوار بهجت، لَقِـتَـتِ النظرة إلى أنها كانت مولودة لزواج سُنِّي - شيعي. الأمر الذي يبدو غريباً، وربما متفراً في البداية (بُنْطَرُ متعصبة طائفيًا)، لكنه بعد الهدوء، واليوم أكثر من أي وقت آخر، يبدو علامة صحيحة على زمن جيل مضى. لم تتزوج فيه الطوائف عندما تزوجت، ولكن الناس ابتزجوا بأنفسهم مسافة كبيرة عن الطائفة والطائفية، بحيث أمكن لهم الزواج، كأفراد، كمسلمين، كعناصر إنسانية الأمر ممكن إذا الأمر غير مستحيل. ما يجب أن يحدث الآن هو أن يلجم المتعقلون من السنة والشيعية وحش الطائفية النامي، وأن يصروا أكثر من أي وقت على التعايش. كثرة تحدثوا عن اللاطائفية زمن السلم، وقلة يحدّثون الآن، والآن نحتاج هذا الحديث. من كان لديه كلمة ضد الطائفية فليقلها الآن، أو ليصمت إلى الأبد.

المداخلة عنها كأقلية، لكنها لا تتقبل بشكل مائل. الانتقادات لمواقفها وسلوكياتها الجمعية، أيضاً كأقلية؟ تعالوا أقل لكم: إن الأمر شبه مستحيل. إن كان الصمت والتجاهل ومراعاة الحساسيات حامياً جيداً ضد الطائفية قبل سنتين، فهو اليوم إفساح للطريق أمام الريح الآتية من الشمال. وإن يبدو الحديث عن إبطال التوتر الطائفي وإنهاء اعتصام الأقلية الشيعية داخل طائفتها، حالماً جداً اليوم، فإنه ضروري أكثر من أي وقت، لأنه بالذات، بات حالماً.

خذ مثلاً ضعف الثقة العام بولاء المواطنين الشيعة الذي صرّح به الرئيس مبارك العام الماضي، (الشيعة في أي مكان من العالم ولاؤهم لإيران). ربما يعود ضعف الثقة هذا جزئياً إلى زمن محاولات تصدير الثورة الخمينية، لكنه قد يعود بدرجة أكبر إلى غموض الحالة الشيعية كأقلية داخل أكثرية سنية. من هم؟ كم عددهم؟ هل يختلفون؟ كيف يختلفون؟ ماذا يحق لهم؟ ماذا لا يحق لهم؟ كيف تختلف حياة الفرد من الأقلية عن حياة الفرد من الأكثرية؟ وما هي حقوقهما كمواطنين؟ هذه الأخيرة بدورها راجعة إلى أنه ورغم الكلام الكثير عن التعايش والتعددية وحفظ حقوق الأقليات، لا يجري بحث تطبيقات هذه القيم وأبعادها، ولا ترسيم حدودها حقوقياً. ما معنى التعددية؟ ما هو المجتمع المتعدد؟ ماذا يحق للقلات المختلفة فيه؟ هل يحق للأكثرية ما يحق للأقلية؟ ماذا يحق وماذا لا يحق؟ وعلى أي أساس؟ سامي حصص الأتاليات من المقاعد الجامعية والدراسات العليا والوظائف والترقيات؟ هذه الأسئلة، بلا إجابات. وبملا الفراغ بالخيال. في المخيلة السنية الشيعية أن الشيعة ينافسونهم في كل مكان بقوة وينتزعون منهم ما هم أولى به. وفي المخيلة الشيعة المسكونة بالاضطهاد أن حقوقها مهضومة أينما كانت. والحقيقة قد توجد في مكان آخر، ليس هذا ولا ذاك. والحقيقة قد تكون أفضل مما في هاته المخيلات المشحونة. بالصدفة عرفت أن الدولة تدبر قضاء جعفرياً للموارث والأنكحة، وكنت قبلها أتخيل أن الشيعة يلجأون إلى قضاء عُرفي ما، وأن لا قضاء رسمي لهم.

لاحقاً وعندما يسرد الناس تاريخهم في أعوام مقبلة، سيتمكن عدد قليل فقط من القول بصديق (...). في عام ٢٠٠٧، لم أكن طائفيًا. قلة من الناس لم تعد متورطة الآن في مشاعر ومواقف طائفية. وإن كانت الطائفية العامية ليست بجديدة، فإن الجديد هو الطائفية التخريبية، بواسطة أشخاص توصف بمواقفهم عادة بأنها منفتحة وتصالحية ومتسامحة، إلخ... لكنهم عندما كتبوا عن الوضع الشيعي - السني الراهن، اختاروا الكتابة عن إيران الحالية مساهمين - ربما عن غير قصد - في الاختصار التشيعي بإيران أحمدي نجاد، وتلبيس الأقليات الشيعية العربية بطموحات القومية الفارسية، ومتورطين حتماً في إنكاء التوتر الطائفي الكامن بين شيعة وسنة السعودية، والبحرين، والكويت، وكل الدول التي لا تزال بعيدة عن الأوضاع من النوع العراقي أو اللبناني.

موجة الكتابات المحذرة من الطموحات الإيرانية تأخرت كثيراً. كنا غارقين في بقايا الأحلام من إيران خاتمي، المسألة المبهجة كوجه خاتمي، وفي أنشطة التصالح التجاري والثقافي مع المنتجات الإيرانية، والمعارض السنوية لبيضانها. والفستق والسجاد والزعفران والسينما والموسيقى وأشياء أخرى فارسية في غاية الجمال. كانت مدنة رائعة إلى درجة أنه كان من العصي الانقلاب عليها. وهكذا تأخر الوعي بالمشروع القيادي الإيراني حتى أصبح الأمر مُعْلَناً، يُصرّح به نجاد من فوق المنبر. أما الآن، فالجميع يكتب عن الخطّة الإيرانية، لكن ما يجب الكتابة والاشتغال به الآن قبل أن يفوت وقته هو توسع العدوى الطائفية، والتشديد على التمييز بين إيران وفلولها هنا وهناك، وشيعة الداخل، الذين هم بتعبير أفضل، (مواطنون).

لكن كيف يمكن إبطال التوتر تجاه شيعة الداخل، إذا كان الخوض علناً في المسألة الشيعية لا يزال أمراً محرّجاً ويثير الحساسيات، وربما يُحْظَرُ؟ وكيف يمكن، إذا كانت الكلمات المقبولة فقط هي التي تتحدث بشعارياً وتمنّجياً، لا التي تبحث في الأمر الواقع؟ وكيف يمكن، إذا كانت حساسيات الأقلية الشيعية تتقبل المواقف المتعاطفة معها كأقلية،

خلفية استقالة تركي الفيصل

الصراع الداخلي على سياسة خارجية

فريد أيبم



تركي: ما هي المهمة الجديدة؟

أن السفير السعودي الأسبق في واشنطن الأمير بندر بن سلطان عاد إليها ليلعب دوراً محورياً كمحرك للجهود السعودية - الأميركية ضد إيران، في الوقت الذي غادر فيه سلفه الأمير تركي الفيصل مخلصاً وراءه الديون والصراعات بين العائلة السعودية المالكة.

وأشارت الصحيفة إلى أنه منذ أكثر من سنة قام السفير السعودي تركي الفيصل في أميركا بالعديد من الجولات على الجامعات وغرف التجارة ودور البلديات ومجالس الشؤون العالمية في طول الولايات المتحدة وعرضها، في حملة طموحة لتحسين صورة بلاده.

ولكنها قالت إن رحلة الأمير تركي الودية ذات النوايا الحسنة أنتجت في المقابل فواتير غير مدفوعة بملايين الدولارات. ولم تحلق السفارة السعودية على موضوع الفواتير غير المدفوعة أو على السياسة الداخلية للمملكة.

ورأت الصحيفة أن الخلافات داخل العائلة

الاستقالة المفاجئة للسفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل في ديسمبر الماضي بحاجة إلى مزيد من التأمل، خارج مجال تأثير التفسيرات التي يقدمها فريق تركي حول الأحداث والتي تنطوي على احتزال ونزوع تبريري يضيء غماسة على الحقائق الأخرى، حيث أن الأحداث التي تحيط بالاستقالة تفقد تلك التفسيرات صدقيتها، وتضع المراقب أمام سؤال آخر يتجاوز ما قدمه فريق تركي. فليس ما قاله هذا الفريق كافياً لحسم القضية، سيما وأن هناك من اعتبر تلك التفسيرات هو بالضبط ما أراد تركي للمراقبين أن يصنّفوه، بصرف النظر عن قربيه وبعده من الحقيقة، ولا ننسى أن أول رسالة قدمتها المقالة التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست في ديسمبر الماضي، كانت تغيد بأن الملك عبد الله قد طلب من تركي العودة كي يخلف أخاه في منصب وزير الخارجية.

هل كانت تلك الرسالة النسخة الخاصة بتركي؟ ربما، فهي تقدم تحليلاً سهلاً بمعطيات معروفة، ولربما أراد الأمير تركي أن يقتضي التقاليد السائدة في الأسرة المالكة في التعاطي مع الأسرار الخاصة فالتجارب السابقة ترشد إلى أن العائلة المالكة تحجم عن فتح أية كوة تقود إلى رفع الغطاء عن صندوق الأسرار، ولذلك تميل إلى تقديم المقتضب المخل من الأخبار والقلّة المبهمة من التفسيرات.

الأمير تركي، شأنه شأن بقية الأمراء الكبار والصغار، يمتدّ نشر الغسيل، ولذلك لن يفصح عن الأسباب التي أدت إلى استقالته، ومهما بلغت درجة الخصومة مع بندر فلن نجد في فريق الأمير تركي من سيبدلي بتصريح يميّط اللثام عن جزء من الحقيقة، أن يقدم خطاً يقود إليها، ولذلك ليس مستغرباً أن يلوذ الجميع بالتكتم على ما يجري. على أية حال، فقد تجاوزت استقالة السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل حدودها التقنية والادارية، على أساس رواية النقص الحاد في ميزانية السفارة، الأمر الذي أدى إلى عدم صرف الرواتب لموظفي السفارة مدة ثمان شهور، شملت المستشار الأمني للسفير نواف عبيد الذي أقبل على خلفية مقالة مثيرة نشرها في واشنطن بوست الشهر الفائت.

وفي السياق نفسه، ذكرت صحيفة واشنطن بوست في الرابع والعشرين من ديسمبر الماضي

انتقادات متزايدة من

الديمقراطيين في واشنطن

لجنوح بندر الذي يدفع إدارة

بوش لسياسات راديكالية

وكاوتية، بعد الفشل في العراق

المالكة تعكس صراعاً عنيفاً حول كيفية إدارة السياسة الخارجية، فيما أنهى الأمير بندر بن سلطان قبل ١٨ شهراً مهمة أسطورية استمرت ٢٢ عاماً كسفير لبلاده في واشنطن بحجة (الملل).

لكن حسب الصحيفة فقد اعتاد الأمير بندر زيارة واشنطن كل شهر تقريباً وبشكل سري خلال السنة الماضية، مرجحة أن دوره اليوم ما يزال محورياً ومؤثراً في السياسة الأميركية، على الأقل كما كان عليه الأمر حين كان سفيراً.

في المقابل، تحدثت عن استقالة خليفته، الأمير تركي، من منصبه ونقلته عن مصادر مقربة من العائلة السعودية المالكة أن ذلك حصل

إلى حد ما بسبب رحلات بندر التي كان يقوم بها في محاولة لفتح قناة خلفية للقاء المسؤولين الأميركيين بمن فيهم نائب الرئيس ديك تشيني ومستشار الأمن القومي ستيفن هادلي. وأضاف المصدر أن تركي بقي بعيداً عن دائرة نشاط بندر الذي لم يكن يخبره بوجوده في واشنطن في غالبية الأحيان. وفي حالتين علمت السفارة من مصدر خارجي بوصول بندر وأرسلت إلى المطار من يهتم بوصول.

وأشار أحد المصادر المقربة من العائلة المالكة (أن بروز بندر الذي يحتل الآن منصب مستشار الأمن القومي، ربما يعكس تضالاً تأثير أبناء الملك فيصل الراحل الذين سيطروا على الدبلوماسية والاستخبارات السعودية لعقود).

وعزا ذلك إلى أن تركي، الذي كان رئيس الاستخبارات قبل أن يصبح سفيراً في لندن ثم واشنطن، (ليس على ود تام مع الملك عبدالله)، إضافة إلى ذلك فإن أخاه الأمير سعود الفيصل، الذي يشغل منصب وزارة الخارجية منذ عصر هنري كيسنجر، (مريض).

وبحسب ما صرح به متعهدون ومصادر قريبة من العائلة المالكة، فإنّه مع اهتراء العلاقات بين الأمراء في العائلة المالكة خلال السنة الماضية، لم تزود المملكة تركي بالملايين التي يحتاجها لدفع الفواتير السعودية... فإن أحد



وقالت المصادر أن تركي الفيصل يلقي معارضة من الأمير بندر بن سلطان الذي يرأس مجلس الأمن القومي والذي يبدو أنه يتطلع إلى وزارة الخارجية، معتبراً أن كل هذه المناورات ترتبط بحسابات كل فريق داخل عائلة آل سعود الحاكمة ورغبته في السيطرة على قرار العائلة.

رأى كاتب أميركي أن استقالة الأمير تركي الفيصل من منصبه كسفير في واشنطن سببها الظاهري خلاف بين نهجين في السعودية تجاه التعامل مع إيران، مشيراً إلى أن رئيس الحرس الوطني الأمير بندر بن سلطان يلعب ورقة الصراع الشيعي السني في المنطقة ويحاول توريط أميركا في هذه السياسة ليلهي الإسلاميين عن هدفهم المتمثل بقلب النظام السعودي ول يحفظ هذا النظام من خلال سياسة الإلهام.

الآن ثمة أبعاداً جديدة لاستقالة الأمير تركي بدأت تطفو على السطح، منها التوتر المتصاعد بين الأمير بندر بن سلطان مستشار الأمن الوطني السعودي، الذي بات يلعب أدواراً

المتعديين وهي شركة كورفيس كومونيكاشن ل.ل.سي. التي تشرف على تحسين صورة السعودية في الولايات لم تقبض مستحقاتها البالغة ١٠ ملايين دولار هذه السنة، مع العلم أن العقد السنوي لهذا الشركة يضم أيضاً شريكها مايكل بيتروزيلو. كما عهدت كورفيس ببعض الخدمات إلى متعديين صغار، ولذلك فإن عدم دفع هذه الفواتير السعودية أدى إلى حرمان معظم النخب الأميركية البارزة في مجموعات الضغط من مستحقاتها. وعلى الرغم من إن بيتروزيلو قال إن تأخر الدفعات هو أمر عادي بالنسبة إلى السعوديين كما غيرهم، فإنه كان آثار هذا الأمر أكثر من مرة مع تركي. ورجحت الصحيفة أن يكون قطع التمويلات (هو واحد من مظاهر الانشقاق الملكي الأخرى) حول كيفية مجابهة التأثير المتصاعد لإيران في الشرق الأوسط من بين مسائل أخرى.

وقالت مصادر مقربة من العائلة المالكة أن بندر أصّر في زيارته السرية على إدارة بوش كي على عدم التعامل مع إيران، وأن تنظم بدلاً من ذلك توحيداً للجهود من أجل مواجهة التأثير الإيراني المتصاعد في الشرق الأوسط كما يحصل في لبنان. وستكون ثمرة هذا التعاون السعودي الأميركي ما يشبه النموذج الجديد للتعاون الذي ساعد القوى المناوئة للاتحاد السوفياتي إبان احتلاله أفغانستان عام ١٩٧٩.

وأوضحت هذه المصادر أن (المملكة السنية) تنظر بعين الريبة إلى تزايد النفوذ الإيراني والبرنامج النووي المزعوم، وتخشى تغيير ميزان القوى بين الأقلية الشيعية والأكثرية السنية التي حكمت المنطقة لأكثر من ١٤ قرناً.

وقالت الصحيفة إن قلق المملكة تزايد بعد تقرير بيكر، هاميلتون الذي أوصى المسؤولين الأميركيين بفتح باب التفاوض مع إيران وسورية. ذلك أنه قبل التقرير كان الملك السعودي عبدالله حذر تشييتي من خطر إيران عارضا المساعدة السعودية في هذا الجبال. وعلى العكس من ذلك، (فإن الأخوين تركي وسعود الفيصل حضا بثبات على الحوار مع طهران وحذرا من الجهود الأميركية - السعودية ضدها).

ونقلت (واشنطن بوست) عن مصادر سعودية أنه بعد ستة من التجاذبات الداخلية وعدم دفع الفواتير، لم يدع تركي إلى الرياض ليكون في استقبال نائب الرئيس الأميركي. في المقابل عاد بندر إلى واشنطن مباشرة بعد الاجتماع ليحث تفاصيل الجهود المشتركة، واستقال تركي بعد ذلك بأسبوعين. أشارت المصادر السعودية إلى وجود بعد داخلي للاستقالة المفاجئة للأمير تركي الفيصل سفير السعودية لدى واشنطن يتمثل في صراع السلطة الدائر في الرياض له علاقة بالمكان داخل العائلة المالكة السعودية.

تجاوزت استقالة تركي الفيصل

حدودها التقنية والادارية على

أساس رواية التقص الحادي

ميزانية السفارة وعدم صرف

رواتب الموظفين لثمانية أشهر

متعددة، بما فيها الافتتات على وظيفة السفير السعودي في واشنطن وامتدت الى وزير الخارجية الذي يربط بندر بعين حمراء عقب تجاوزه المقرر العائلي والاداري. مقربون من الأمير تركي الفيصل نقلوا انطباعاتهم بأن الأمير بندر صار دور السفارة وتجاوز وظيفته الى حد أنه بات يتصرف كوزير خارجية. يضيف المقربون بأن الخلاف بين بندر والأمير تركي ليس سوى البداية، وأن ثمة خلافات أخرى كامنة داخل العائلة المالكة بخصوص الدور المتصّخّ للأمير بندر ما يجعل إمكانية تجزّر صراع داخل العائلة في وقت قريب.

يعكس المناصرون للجناح السديري وجهة نظر داعمة لموقف بندر، ويرون في استقالة

الامير تركي إزالة قبة أمام السياسة الخارجية الجديدة التي يجب على السعودية المضي فيها دون عوائق. يقول هؤلاء بأن ثمة جناحاً داخل العائلة المالكة بات على قناعة بأن بقاء الأمير تركي في موقعه سيجعل الأمور على درجة كبيرة من التعقيد. في المقابل ذكر بعض المراقبين بأن عدم تدخل الملك عبد الله في وضع حد للتوتر في علاقة بندر وترك، بالرغم من معرفته التامة بالتجاوزات المتكررة للأمير بندر، هي التي أكرهت الأمير تركي على الاستقالة، ولم يكن ذلك القرار يطلب من الملك شخصياً. لقد بات واضحاً بأن الأخير يميل الى تحقيق توافق داخل العائلة المالكة عن طريق عدم الدخول بصورة مباشرة في الخلافات الداخلية، تاركاً المجال للمتخاصمين أن يسوّوا خلافاتهم بأنفسهم، وهو ما يفسّره بعض الأمراء المعارضين لهيمنة الجناح السديري بضعف الملك وافتقاره لقدرة الحسم.

والسؤال هنا: هل كان قرار استقالة الامير تركي يهدف الى تعليق الجرس من أجل تنبيه الملك الى خطورة تجاهل الخلافات داخل العائلة المالكة عقب محاولة بعض الأمراء المحسوبين على الجناح السديري التغلغل في المراكز السيادية للدولة؟

يرى البعض بأن الملك قد يلجأ الى إعادة تركي الى السلطة من أجل وضع حد للطموحات المنفلتة لبندر، ولكن ذلك ليس على سبيل القطع، للسبب المذكور آنفاً، خصوصاً وأن بندر يحظى بدعم أميركي كبير.

تقلل مصادر في الخارجية السعودية من عدد الأطراف الضالعة في العلاقة المتوترة بين بندر وترك، وترى بأن رحاب محمد إبراهيم سعود، المقرب من الأمير بندر، والذي كان يتولى منصب القائم بأعمال السفارة السعودية في واشنطن حين كان بندر سفيراً، وأنه غادر السفارة ليعمل كرجل ثائر في مكتب بندر يمثل من وجهة نظر البعض (صانع فتنة)، وقد لعب دوراً فاعلاً في إنكاء نار الخصومة بين بندر وترك، ويعد مسعود دراعاً طويلة لبندر، وهو الذي بشر



يصبح يوماً ملكاً للسعودية وقد أفضى ذلك لمقربين منه في نهاية السبعينيات، ها هو يحقق تلك الرغبة من خلال السير بطموحاته نحو ذلك الهدف، مع أن طموحه لأن يحتل منصب وزير الخارجية لم يتحزح. في المقارنة بين تركي وبندر يرى المراقبون بأن كليهما متفان على تعزيز سلطة العائلة المالكة ولكنهما يختلفان في نقطة

واحدة: ان تركي يتمسك بالوسائل التقليدية التي تسهم في ترسيخ سلطة العائلة المالكة فيما يجنح بندر الى أن تكون العملية أميركية مئة بالمئة. الجدير بالإشارة أن ميول بندر ليست منفردة، فهو يستند الى قاعدة صلبة داخل العائلة المالكة، وقد كشفت بعض المصادر بأن وزارة الداخلية بإدارة الأمير نايف على استعداد لدعم وجهات نظر بندر خلال الحرب على إيران.

ثمة انتقادات تروح بين طبقة من السياسيين الأميركيين في الحزب الديمقراطي تعارض الغريزة الجانحة لدى بندر والتي تدفع إدارة بوش لمزيد من تبني سياسات راديكالية طائشة

واشنطن بوست: منذ عام وبندر يزور واشنطن كل شهر تقريباً وبشكل سري، ما يرجح دوره المحوري في تنفيذ السياسة الأميركية

ومجهولة النتائج إن لم تكن كارثية، فقد اعتبروا دفعه تشيني الى السير في خيار المواجهة العسكرية مع إيران عملاً شيطانياً في ضوء الورطة الخطيرة التي وقعت فيها القوات الأميركية في العراق.

ولكن هذا التحليل يبقى أسير سؤال كبير: هل من الانصاف القول بأن قرار الأمير تركي بالاستقالة عائد الى معارضة خطة تشيني بضرب إيران؟ فالتحليل المنطقي يملئ رؤية مختلفة، حين تجتمع عناصر متنافرة في معادلة واحدة تفضي الى نتائج ذات علاقة بعيدة بمكونات تلك العناصر. وعموماً، فإن الأمير تركي لن يستقيل لمجرد رد فعل على خيار محتمل بعيد المدى مازال خاضعاً للنقاش، ما لم يكن تركي منخرطاً بصورة شبه كاملة في النقاش

الأميركيين في الأيام الأولى لولاية الملك عبد الله، بأن العلاقات بين البلدين ستكون قوية، وكان مقرباً للغاية من فريق نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني.

مصادر الأمير تركي تفضل الحديث عن قرار الاستقالة على قاعدة مهنية محض، حيث تذكر بأن الأمير تركي قرر الاستقالة بسبب رفضه لعدم حرفية الأمير بندر ومسعود، في إشارة الى أن الأخيرين قدما تلميحات الى تشيني وبغيف أدبنتختون وآخرين في طاقم تشيني للأمن القومي بأن السعودية ستقبل ولن تتدخل في أي عمل عسكري أميركي ضد إيران. لقد فهم البعض من ذلك التبرير لقرار الاستقالة بأنه يعكس الى حد كبير التفاوت داخل العائلة المالكة بشأن رغبة تشيني في القيام بعمل عسكري، فيما تلوح تقارير خاصة الى أن بندر قد طمأن نائب الرئيس الأميركي بأن السعودية قد تفضي في قبول وربما دعم العمل العسكري الأميركي ضد إيران. مصادر أخرى ذكرت بأن بندر قد يدعم شخصياً وبقوة وجهات نظر تشيني حيال رد الفعل العسكري على إيران.

تقول هذه المصادر بأن هذا هو جوهر الخلاف العميق بين الأمير تركي وبندر وهو ذات الخلاف بين وزير الخارجية سعود الفيصل وبندر أيضاً.

فالخلاف إذن حول ما يجب فعله تجاه إيران وكيف يمكن احتوائها. فهنا ما يساند بندر ورحاب مسعود وجهات نظر تشيني والتي هي وجهات نظر إدارة بوش، فإن تركي كان يزعج الى تبني وجهة نظر أكثر واقعية من أجل الحفاظ على المصالح السعودية ناصحاً البهيت الأبيض بتطوير استراتيجيات جادة وبناءة حيال المنطقة من أجل تحقيق الاستقرار وليس شق درب خطر للإرهاب يمتد من إيران عبر العراق ويندفع عبر سوريا والأردن الى حدود إسرائيل.

وفيما ينظر بعض الأميركيين بريبة الى دور تشيني الذي بات يقود مشاريع الحروب في المنطقة فيما يتخلل حوله بعض القوى والأجنحة السياسية في الشرق الأوسط، فإن ثمة شكوكاً متزايدة من أن اندفاع تشيني نحو إشعال حروب اقليمية برعاية أميركية قد يحيله في نهاية المطاف الى كبش فداء في إدارة بوش، وهناك من يرى في تشيني صانع حروب في خط المحافظين الجدد.

يصغي بعض الساسة الأميركيين بإهتمام الى رؤية الأمير تركي الفيصل حيث يمثلون الى أن خيار الحوار مع إيران هو كفيل بتحقيق نتائج مثمرة، وقد جاء ذلك متطابقاً مع تقرير بيكر هاملتون الذي أوصى إدارة بوش بفتح باب الحوار مع دمشق وطهران. بندر الذي لا يخفي رغبته الجامعة بأن

الجاري حول هذا الخيار وأنه فشل في محاولاته بإقناع الحليف الأميركي بإحداث تغييرات جوهرية في الخطة، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار فرضية أن الإدارة الأميركية قد وضعت بالفعل خطاً لمهاجمة إيران. وهذه الفرضية تملئ أيضاً بأن تركي استقال لأن بندر أصبح الرجل المناسب في هذه المرحلة كونه يحمل نظرات متطابقة مع عائلة بوش حيال الهجوم على إيران.

وكشفت مصادر صحافية عن وجود علاقات مشدودة بين الأميرين تركي الفيصل السفير السعودي السابق لدى واشنطن وبندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي الذي اتبع أسلوباً هجومياً في السياسة الخارجية السعودية مناقضاً السياسة الهادئة المدروسة التي يتبعها الأمير تركي وشقيقه وزير الخارجية الأمير سعود، مما دفع بتركي الى تقديم استقالته.

وتوضح المصادر بأن الأمير بندر سعى إلى مبادرات بشكل مستقل عن وزير الخارجية الأمير سعود، بما في ذلك زيارته الأخيرة غير المعلنة إلى واشنطن حيث شجع صقور الرئيس الأميركي جورج بوش على مقاومة الدعوات إلى التواصل مع إيران وسورية، في حين اعتبر الأمير تركي رفض أميركا التحدث مع إيران خطأ، موضحة بأن مثل هذه الاختلافات ربما تعكس انقساماً غير قابل للحل في التوجهات السعودية تجاه الحرب في العراق.

وأشارت المصادر إلى أن العلاقات القبلية والدينية التي تجمع بين آل سعود والأقلية الشيعية في العراق، بالإضافة إلى التنافس التاريخي مع إيران الشيعية والشك في الأقلية الشيعية نفسها في السعودية يثير المخاوف من مخططات للجمهورية الإيرانية للهيمنة على المنطقة، موضحة بأن هذه المخاوف تفاقم بسبب احتمال تطوير إيران أسلحة نووية، وتخلي أميركا عن العراق لسيطرة حكومة شيعية مدعومة من إيران، وانزلاق لبنان ثانية إلى تلك سورية. وأعربت مصادر سعودية عن اعتقادها بأن الخلافات لها علاقة بالسياسة الداخلية للعائلة



الامبراطورية السوفيتية. وحين أوقف الكونغرس تمويل الكونترا، كان تركي وراء قرار التدخل للمساعدة في دفع فواتير إدارة ريغان. تفسيرات المغادرة المفاجئة لتركلي تتباين ويمكن اختصارها على هذا النحو: الأولي أنه سيحل مكان أخيه المريض وزير الخارجية، الثانية أن تركي كان غاضباً لأنه لم يكن على اطلاع بما دار في لقاء تشيني

والمملك عبد الله في الرياض في نوفمبر الماضي، والثالثة أن تركي شعر بالمهانة لأن بندر كان يدمره بصورة فاعلة في واشنطن، الرابعة أن تركي كان يخوض معركة الخلافة مع سلطان، ولي العهد ووزير الدفاع، ووالد بندر، الخامسة: أن بندر لم يستطع الحصول على مؤيدين داخل المحافظين الجدد، السادسة: افتضاح اللقاءات السرية بين تركي والاسرائيليين. يضيف بيير أن شخصاً ما قابل تركي قبل أن يغادر واشنطن أخبره بأن يضع تفسيراً آخر في الاعتبار وهو: أنه قد تم استدعاء الأمير تركي

المالكة، وكذلك بالسياسة الخارجية، لافتة إلى أنه رغم حرص آل سعود على التصرف بناء على إجماع العائلة إلا أن احتمال الصدامات بين مجموعتين رئيسيتين فيها لا يزال قائماً. مجموعة تربط الملك عبدالله إلى شخصيات عملية مثل ابني الملك فيصل، فيما الأخرى يقودها ولي العهد الأمير سلطان الذي يترأس فرع السديريين القوي والذي ينتمي إليه وزير الداخلية الأمير نايف وحاكم منطقة الرياض الأمير سلمان، مذكرة بأن الملك عبدالله والأمير سلطان كلاهما في الثمانينيات من عمرهما، وأنه رغم تغيير قوانين ولاية العهد لتدوير النفوذ السديري يستمر القلق من أن الملك عبدالله قد أصبح أضعف من أن يتمكن من اعتراض وصول السديريين إلى السلطة.

مجلة (تايم) الأميركية نشرت في عددها الصادر في الحادي وعشر من ديسمبر الماضي مقالاً بعنوان (لماذا استقال السفير السعودي) لروبرت بيير، الذي عمل في وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) لمدة ٢٦ عاماً، وأمضى وقتاً طويلاً في الشرق الأوسط، وبيير نشر مؤخراً كتاباً بعنوان (See No Evil) من الأشخاص الذين يؤمنون بأن العلاقة الوثيقة بين عائلة بوش والنخبة السعودية أفضت إلى فشل استخباراتي بلغ ذروته في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

يرى بيير أن استقالة تركي تعود إلى حاجة بلاده إليه في ظل التحضيرات الأميركية للحرب المحتملة مع إيران. ويصرّف النظر عن الزخم الدعائي المصاحب لمقالات كهذه، خصوصاً حينما يراء منها أن تكون في سياق شحن الأجواء بكمية تحليلات ذات طابع خصامي، فإن مقالة بيير قد تعكس النوايا الأميركية العدوانية والتواطؤ السعودي.

يقول بيير أن السفير السعودي الأمير تركي الفيصل وصل إلى واشنطن وغادرها دونما إحداث أدنى رجفة في الأجواء السياسية، بل كان مهملاً إلى حد ما من قبل إدارة بوش، على العكس من سلفه الأمير بندر الذي كان موفداً ناشطاً في واشنطن الذي أمضى ٢٢ عاماً في منصبه. فبالرغم من الزلزال العنيف الذي ضرب الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر والذي كشفت التحقيقات القضائية الأميركية عن تورط ١٥ سعودياً من أصل ١٩ انتحارياً شاركوا في العملية، فإن بندر كان بعد يومين من الهجمات يجلس في باحة ترومان مع بوش للتباحث في تقرير مصير العالم.

وحسب بيير فإن تركي لم يفكر إلى وجهة في واشنطن، فحين كان رئيساً للاستخبارات السعودية أثار قوات الجاهدين في حرب أفغانستان، وأضاع السمار الأخير في نضج

هناك فرضية تقول بأن تركي استقال لأن بندر أصبح الرجل المناسب في هذه المرحلة كونه يحمل نظرات متطابقة مع عائلة بوش حيال الهجوم على إيران

للاستعداد من أجل احتمالية نشوب حرب مع إيران. وهذا التفسير يبدو مربحاً، خصوصاً حين يتعلق الأمر بإعلان حرب، فضلاً عن التصريح غير المباشر بنية التورط فيها. يذكر بيير بأن المقالة التي كتبها نواف عبيد، المستشار الأمني لتركلي قبل استقالة الأخير والتي ذكر فيها بأن السعودية ستحارب من أجل حماية العراقيين السنة في حال سحبت الولايات المتحدة قواتها من البلاد، قد تمت بإذن من الملك عبد الله. يضيف بيير: حين سألت هذا الشخص لماذا أنكر السعوديون مباشرة أن عبيد تحدث باسم المملكة، وتم طرده من وظيفته الرسمية، قال: (إنها مجرد شاشة دخان). إن السعوديين يريدون إيصال رسالة، ولكنهم أيضاً بحاجة إلى نفي مقبول للحفاظ على خياراتهم). ويضيف هذا

الشخص بأن عبيد هو مخلوق الأمير تركي، وموظفه. وأن عبيد لا يعمل بصورة مستقلة (فري لانس). وكذلك الحال بالنسبة لتركلي، فالأمر قد تم تقريره في الرياض. إن هذه المقابلة تتساوى مع تصريح سعودي بالحرب على إيران، وعليه فإن تركي قد تمت ترقيته ولم يتم فصله من وظيفته، بحسب بيير. ويرى بيير أيضاً بأن ثمة مخططاً خلف هذا التفسير، فالملك عبد الله الذي يواجه تنامي النفوذ الإيراني في العراق ولبنان بحاجة إلى تركي كيما يكون بالقرب منه. فتركلي يعرف إيران أفضل من أي أمير سعودي آخر. فهو الذي فتح أول قناة خلفية رسمية مع إيران بعد الحرب العراقية الإيرانية. ومذاك، حافظ تركي على حوار مفتوح مع إيران. في الوقت ذاته، يدرك تركي بأن طهران هي مصدر تهديد. فأيران قادرة على إغلاق مضيق هرمز، وقطع ٢٠ بالمئة من الانتاج النفطي العالمي اليومي، في حال تعرضها للاستفزاز. وعليه، فإذا قوبلت نصيحة تركي بأذان صماء في واشنطن، فلماذا لا يتم إعادته إلى البلاد حيث باستطاعته أن يقوم بعمل ما أفضل؟

تشير هنا إلى رد الفعل السعودي على تقرير بيكر - هاملتون، حيث الانقسامات داخل العائلة المالكة إزدادت حدة إثر صدور التقرير حول التواصل مع إيران وسورية بخصوص الشأن العراقي، حيث تعمق قلق فريق من آل سعود من احتمال حصول تقارب بين واشنطن وطهران قد يكون على حسابها. وأضاف المصارد أن هذا الموقف هو ما بلغه الملك عبدالله إلى نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني لدى زيارته الأخيرة إلى الرياض، مشيرة إلى أن الأميركيين تركي وسعود الفصيل يتخذان موقفاً أكثر حذراً يتناقض مع موقف الملك عبدالله والأمير بندر. ورأت المصادر أن النظام السعودي الحالي يدرك أنه إذا خذل الميليشيات السنة في العراق فهو يخاطر بتفجر معارضة فرق من العائلة المالكة داخل السعودية.

ردود فعل السعوديين

ليس حباً في صدام ولكنه الزلزال العراقي الكبير!



على جرائم وقطائع صدام فيحولها لمجرد (أخطاء مزعومة) على نحو ما ذهب إليه خالد المالك رئيس تحرير (الجزيرة):

إذا لم يكن يوم عيد الأضحى يوماً مناسباً، فما هو الموعد المناسب؟ هل ثالث أيام العيد بقي بالغرض.. هل اعدامه قبل ذلك بإسبوع يجعله سافحاً وديكتاتوراً كما يستحق.. وقّله في يوم العيد صبره قديساً؟

الحقيقة أن الحكومات الخليجية، ومعها دول عربية وإلى جانبهم تخب الإسلام السياسي الأصولي، وعدد من

حسناً فعل بيان المتحدث السعودي، الذي استنقذ كتاب الصحف السعوديين من الضياع، فقد كان من الممكن أن تتشتت الآراء بعد إعدام صدام حسين بين مؤيد ومعارض، حتى جاء البيان الذي كتب بإمرة الأمير بندر بن سلطان، وتم تسريبه بعد ساعات من تنفيذ الإعدام عبر تعليق ورد هذه المرة على لسان معلق وكالة الأنباء السعودية، وهي الجهة الإعلامية التي لا تلتفت أحد إلى تعليقها، ولكن التعليق الأخير أريد له أن يرسم مسار ردة الفعل السعودية على إعدام حاكم العراق السابق، فقام البيان بدور التعليق السياسي للحكومة معبراً عن (استهجان) من (توقيت) الإعدام فجر عيد الأضحى.

قيماً بعد.. انطلق الكتاب والمعلقون السعوديون يتبارون في التنبؤ بتوقيت التنفيذ ومعبرين (كلهم عن (الاستهجان) إياه..

الجميع رد بدون وعي وبطريقة التسيير الآلي وبغفلة النسق الجمعي، عن هذا (الاستهجان)، ولذلك فالبيان الرسمي يُحمد له أنه صاغ العبارات من التشتت والضياع..

بعض المعلقين، وبعض الكتبة، قالوا في صدام قولاً كحديث العشاق، أحدهم وصفه بعمر المختار، (نقل ذلك عبد العزيز الخضراء، الشرق الأوسط ١ يناير ٢٠٠٧) وشبّه تعليقه بالمشقة بقائد الثورة اللببية، والآخر وصف الرئيس المخلوع بالإمام الحسين (إدريس الأدريس، في جريدة الجزيرة، ١ يناير ٢٠٠٧)، أما التشنجات الرجعية، فكانت التعبئة الطائفية الفجة، وإتهان الحدث لتصفية حسابات سياسية بخلفه طائفية، فالجميع، إسلاميون وليبراليون وسواهم حلوا بلغة رخيصة على الشيعة لا في العراق وحدها ولكن في كل بقاع العالم، وإستغادوا لغة مؤتمر استنيزول وبيان المشايخ السعوديين، ورددوا عبارات النار والانتقام ونصّبوا المناحة على ما يتعرض له السنة في العراق، بل أن كاتباً في الحياة (١ يناير ٢٠٠٧) وهو الذي ما فتأ يتفاخر بساعات الرويكس التي كان يهديها لإياه طاغية العراق، رتب مقالات تطعن بالحس الطائفي والعنصري، واستعاد خطاب التكفيريين السعوديين، بل وزايد عليهم بالدعوة لإعادة قراءة كتاب (لله ثم للدارين)!

هل كان السعوديون مغرمون بصدام حسين، ولذلك شعروا بالخجعة لرحيله؟.. هل كان خطأ (التوقيت) الذي أثار (استهجان) البيان الرسمي وجوقة المطالبين خلفه، يمكن أن يسكب ماء زمزم

وفي الأشهر الحرم.. بل أن وعيهم الطائفي لم يمكنهم أن يلحظوا أن يوم العيد هذا سقط فيه سبعون بريئاً عراقياً بنيران مقنخات العرب..

هل نسوا قصف أسكن العبادات في الأشهر الحرم؟.. وهل نسوا تفجيرات سامراء التي اطلقت العنان لبركان الغضب والانتقام الذي — للأسف — خرج عن السيطرة وأصبح مداناً، أم تناسوا مئات المفخخات والانتحاريين في المساجد بين المصلين الأمنيين؟

أما قصة التشفي والانتقام، فهذه مفردات دخيلة على الثقافة العربية، منذ حروب الجاهلية ومعه حرب البسوس، وحتى تعليق رأس الأمين العباسي بيد أخيه المأمون على قصر الخلافة في بغداد، مروراً بمقاتل الطالبين ونبكة البرامكة وثورة الزنج.. حتى مذابح أيلول الأسود وقصف المدن الآهلة بالسكان في معظم الدول العربية ورمي المعارضين في الصحراء اللبية.. ألا خبرنا أحد عما يرتكبه النظام الغربي من العقوبات الجماعية ضد مخالفيه السياسيين أو الدنيين أو العرقيين..؟ ألا يتحدث هؤلاء عن معاقبة كل الأقليات في العالم العربي ونهبها والقتل في استعبادها.. ألا خبرنا هؤلاء الكتاب السعوديون (الأحرار) عما يكابده إخوانهم المغضوب عليهم في سجون الوطن الكبير، وعما يعاني منه المعارضون وعائلاتهم وأصحابهم، وعما يبرج تحته الليبراليون ومؤيديهم.. كل ذلك للتشفي والانتقام.. فمتى أصبحنا نوزع أوسمة في هذا البارز؟

القوميين والبعثيين، اكتشفوا الحقيقة غداً جرأة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على أخذ المبادرة بتنفيذ حكم القضاء بحق صدام حسين، الحقيقة التي لا لبس فيها والتي بسببها ثارت ثائرتهم: أنهم وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه مع ما كانوا يحذرون وما كانوا يسلون أنفسهم بتأجيل بحثه.. لقد شعر القادة العرب ومن معهم أن العراق لم يعد عراقهم، أصبح فيه وجوداً يختلف عما عهدوه وخبروه.. أصبح للشعب العراقي كلمة، وفي ميزان المتنافيين: شعور بالحقبة لأن إعدام صدام بهذا الاستعراض الكبير جعلهم يشعرون بالهزيمة! بكلمات أدق: شعروا أن الشيعة أخذوا زمام المبادرة في العراق.. وهذا ما أثار الرعب في نفوسهم، ترى لو أعدم الأمريكيون صداماً.. لو قتل صدام لحظة خروجه بانساً من حفرة وهو يصرخ: (أنا صدام حسين، رئيس العراق.. أطلب التفاوض) ثم يستسلم لجندي أمريكي وهو يتفحص فمه ولحيته وغير ذلك.. لو قتل ساعتهما هل كانوا يلطمون كما يفعلون اليوم؟

أولئك الذين غضبوا من (التوقيت) وأعربوا عن (استهجانهم).. وسكبوا العبرات ورددوا طرائف التسامح والشهامة والتخلص من شهوة الإنتقام.. هل كانوا يعزفون على سيمفونية لا تطرب؟.. هل كانوا ومعهم التاريخ العربي نظيفاً من أحداث البطش والانتقام والتشفي...؟ وهل فوجئوا حقاً بانتهاك حرمة اليوم الحرام، يوم عيد الأضحى، وهم يعلمون أن كل الماسي العربية ارتكبت أيام الأعياد

فيلق مكة!!

في تقليعة مثيرة للجدل، نشر قادة بعثيون ما وصفوه بإنشاء إيران فيلقاً قرب الحدود مع السعودية أطلق عليه (فيلق مكة) بغرض نقل الفوضى إلى خلف الحدود العراقية. وقد نشرت صحيفة الوطن السعودية في الثامن من يناير تصريحات للنايب العراقي محمد الدايني جاء فيها بأن إيران تعمل على تشكيل فيلق عسكري في جنوب العراق على مقربة من الحدود مع المملكة العربية السعودية (بهدف نقل الفوضى عبر الحدود).

وقال الدايني الذي ينتمي إلى الجبهة العراقية للحوار الوطني برئاسة صالح المطلق أن إيران بدأت قبل فترة قصيرة بتشكيل فيلق عسكري قوامه عشرة آلاف مقاتل أطلقت عليه اسم فيلق مكة وأنشأت له معسكرات في السماوة وصحراء النخيب بالقرب من الحدود السعودية العراقية بهدف نقل الفوضى عبر الحدود).

وكانت قد انطلقت في الفترة الأخيرة على الساحة العراقية موجة إتهامات كثيرة للقوى الشيعية، وتسربت وثائق تخص المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق إضافة إلى اتهامات لجيش المهدي التابع للتيار الصدري إلى جانب أخرى موجهة لمنظمة بدر الشيعية. وتشير غالبية هذه الاتهامات إلى أطماع إيران في المنطقة واستهداف دول المنطقة السنية إضافة إلى جهود وممارسات وحشية ضد سنة العراق.

وقد فند نواب عراقيون آخرون اتهامات الدايني، حيث نفى رئيس المكتب الثقافي والإعلامي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق حميد الساعدي في اتصال هاتفي مع صحيفة كلونوب السعودية البيانات والوثائق التي نسبت إلى المجلس وخاصة المكتب الثقافي والسياسي فيه وتم تسريب بعض منها.

ووصف الساعدي تلك الوثائق بـ (الأكاذيب الملققة والتي يبدو أن جهات إستخباراتية تقف وراءها من أجل إنشاء عداة واسعة وفتنة طاعية بين أبناء السنة والشيعية ليس في العراق فحسب وإنما في جميع أنحاء العالم، واعتقد أن التزييف واضح من خلال الأرقام وأجندة العمل العريضة والبرنامج الواسع الذي من المستحيل أن تنفذه المجلس أو أي كيان سياسي آخر).

وتابع الساعدي: (نحن نعمل كثيراً على المستنيرين من أبناء السنة والشيعية على حد سواء بأن يحبطوا مثل هذه المخططات والنسم الزعاف الذي تحاول جهات لا تريد الخير للمسلمين دسه ونشره من أجل تأليب المسلمين على بعضهم البعض).

وأضاف الساعدي: (ربما نسمع غدا نحن الشيعة عن مثل هذه البيانات من قبل مرجعيات سنية عالية في السعودية أو في مصر تحض على اجتثاث الشيعة ومحاربتهم ولكننا لن نصدق مثل ذلك).

وأضاف: (نحن نرفض ونستنكر وندين مثل هذه البيانات المدسوسة، ولا نتهجم بها بعينها في نشر مثل هذه البيانات ولو عرقنا جهة بعينها لفضحناها على الملأ من خلال القنوات الرسمية، ولكننا في الوقت نفسه نحذر الجميع من الانقياد وراءها والإنصات إلى مثل هذه الأكاذيب المقلقة).

وعما إذا كان للمجلس خطة للتصدي لمثل هذه البيانات مستقبلاً يقول الساعدي: (خطتنا هي أن نتعرف علينا إخواننا من جميع المذاهب عن كتب وقرآن لكي يقرروا أفكارنا ونحنها فقط سيعرفون من نكون قنحون وواحدون وليس لدينا شيء نخفيه حيث إننا كيان سياسي مشارك في النظام السياسي العراقي وأجندتنا واضحة ومعلنة من خلال رئيس المجلس السيد عبدالعزيز الحكيم، وقبل ذلك في زمن صدام لم تكن تخاف وكنا نعلن عن برامجنا السياسية، فكيف تخفيها اليوم).

وفيما يبدو فإن ثمة نشاطات مكثفة تضطلع به مجموعات تابعة لحزب البعث بالتعاون مع قيادات سنية عراقية وسلفية سعودية وخليجية من أجل استئراج السعودية إلى الحرب الطائفية عبر تخويفها من التفوذ الشيعي. تشير إلى أن مقالات نشرت في الصحافة الاسرائيلية تشجّع على خيار الحرب الطائفية. ففي مقالة للكاتبة اليهودية ديانا ويست في ١٧ ديسمبر الماضي (نشر في خدمة الصحافة اليهودية) بعنوان (الحرب الطائفية هي الرد) جاء فيه: (هناك استراتيجية شرق أوسطية أخرى لردع العالم الاسلامي، وهي الخروج: الخروج من طريق السنة والشيعية المتقاتلين. فيما أن القتال عمره أكثر من ألف عام، فهذه حرب لم تبدأها نحن، وإنما أيضاً ليس بإمكاننا إنهايتها. ثم لماذا نقتل ذلك؟

فاذا قامت العربية السعودية، الداعمة الرئيسية لجهاد العالم السني، بخنق الاقتصاد الإيراني، البلد الداعم الرئيسي لجهاد العالم الشيعي، أفن لن يكون ذلك جيداً للغرب المهتد بالإرهاب السني والشيعي. فمع إنهزام الطائفتين الاسلاميتين الرئيسيتين بمعركة الأحجام الملحمية والمدمرة والمهلكة لكلا الطرفين، سيكون للغرب مجال للحصول على بعض الراحة، وبالتأكيد سنتمكن من استخدام ذلك للتخطيط للمرحلة المقبلة).

ألم يعلم أولئك العرب ومعهم (الكتبة) السعوديون، أن معظم الزعماء العرب التاريخيين شربوا الانتقام والتشفي والحق. هل نسي أولئك عن رؤوس المعارضين من زعماء القبائل التي قدمت في أطباق الرز على الخداء؟؟ وهل نسي أولئك أن زعاماتهم التاريخية الكبيرة استولت على أملاك القبائل التي غزتها .. بل وحتى على نساها، هل نسي هؤلاء أن أغلب الزعماء العرب جاؤوا على ظهر الدبابات أو بتأييد الغرب.. وأنهم إنتقموا بشهوة الحكم حتى ضد آبائهم وإخوانهم!

الغريب..إن كل هؤلاء يقولون أن الحكومة العراقية هي حكومة إحتلال وأنها صنعية الإحتلال.. حسناً: لكن لم يجرؤ أحد فيهم على توجيه شتيمة واحدة للولايات المتحدة ولا لبريطانيا العظمى...!

هذا بالطبع لا يخفي أن هناك من شعر بصدمة حقيقية من هذا التوقيت وهو حاول أن يظهر توازناً يحسب له، ففي مقابل التذيد بجرائم صدام، وفي مقابل إحترام إرادة العراقيين، لم يوافق على التوقيت وتمنى لو تم في وقت آخر، دون أن يوظف ذلك لشحن المدي والسكاكين في سوق التطرف.

هذا التطرف هو ما سيجنب المخططين العرب والخليجيين... إتنا هنا نستعيد أجواء القنن التي لعقنا مرها في الثمانينات، وبرغبة إظهار الحكومة دينية وخلق إصطفاف ديني ورائها، ما هي ترتكب خطيئة جديدة بإشغال النار الطائفية وإطلاق المجانين من أغنتها لكي يسودوا صفحات صحفهم بالأحقاد والضغائن والكراهية الطائفية والعنصرية، هذا تحديداً ما يستبش به المحافظون الجدد الذين ينتظرون أن تنفخ الانقسامات الداخلية في الخليج والعالم العربي لتمرير مشاريع التفتيت.

لم تنجح سياسة التهييج الطائفي في الثمانينات لتنجح اليوم، وبالتالي لا بد من وقفها وتحييد الصراعات السياسية عن الاختلافات الدينية والطائفية.. وعدم التماذي في رمي الشيعة في السلة الإقليمية مجدداً.. لأن هذا الوضع خطير ويؤدي إلى كارثة.

بالنسبة للعراق، فقد كشفت الحكومة العراقية الحالية عن شجاعة تحسب لها، وهي اليوم أكثر قدرة على إعطاء البعثيين العراقيين بالخصوص والقوى السياسية السنية في العراق بالعموم، وبالأعم العالم العربي الفرصة لكي يتحدر من هيمنة شخصية صدام والخروج من عباءته.. كان إعدام صدام مهماً لأنه يفتح الأمل في خروج قيادات سنية في العراق وحتى من داخل حزب البعث قادرة على ردع العنف والتواصل السياسي مع شركائهم في الوطن.. في ظل صدام لم يكن أحد يستطيع أن يتجاوزوه.. وعلى العراقيين أن لا يستمعوا إلى دعوات الانتقام والخروج من العملية السياسية التي يطلتها العرب من حولهم لأنها لن تجلب لهم سوى مزيداً من العزلة والبلادهم المزيد من الخراب والفوضى.

الحرب الطائفية وأسلمة البعث



البعثي المؤمن بالشهاد

فليتبرأ من البعثية
وليخرج من الكويت ويرد
المظالم على أهلها، ويعلن
توبته من البعثية وأن
مبادئها كفر وضلال، وأن
على البعثيين أن يرجعوا
إلى الله، ويتوبوا إليه،
ويعتدقوا بالإسلام
ويتمسكوا بمبادئه قولاً
وعملاً ظاهراً وباطناً،
ويستقيموا على دين الله،
ويؤمنوا بالله ورسوله،
ويؤمنوا بالآخرة إن كانوا
صائدين.. هذه حال
صدام وأشباهه ممن يعلن
الإسلام نقاشاً وخداعاً
وهو يذيق المسلمين أنواع
الأذى والظلم ويقم على
عقيدته الإلحادية البعثية.
لاشك أن الفتوى تثير
جدلاً داخلياً لدى الذين

لم يكن المتحالفون الجدد في العراق
والسعودية على موعد مع صدمة الحكم
الشرعي الذي أصدره المفتي السعودي
السابق الشيخ عبد العزيز بن باز (المثبة في
موقعه على شبكة الانترنت) على حزب
البعث وقائده العراقي صدام حسين، وهم
الذين يعملون على تدوير الزوايا بحثاً عن
أثر ديني لتبرير الاصطفاف خلف الرئيس
المعدوم، وصولاً إلى توحيد جبهة طائفية
وسياسية وعسكرية مؤلفة من السلفيين
المتشدد في العراق وفلول البعث وقيادات
دينية عراقية وخليجية.

المفتي ابن باز وصم صدام حسين
بالكفر (وإن قال: لا إله إلا الله، حتى ولو
صلى وصام، ما دام لم يتبرأ من مبادئ
البعثية الإلحادية، ويعلن أنه تاب إلى الله
منها وما تدعو إليه، ذلك أن البعثية كفر
وضلال، فما لم يعلن هذا فهو كافر، كما أن
عبد الله بن أبي كافر وهو يصلي مع النبي
- صلى الله عليه وسلم -، ويقول: لا إله إلا
الله ويشهد أن محمداً رسول الله وهو من
أكفر الناس وما نفعه ذلك لكفره ونفاقه
فالذين يقولون: لا إله إلا الله من أصحاب
المعتقدات الكفرية كالبعثيين والشيوعيين
وغيرهم ويصلون لمقاصد دنيوية، فهذا ما
يخلصهم من كفرهم؛ لأنه نفاق منهم
ومعلوم عقاب المنافقين الشديد كما جاء في
كتاب الله: **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ
مِنَ السَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا**، وصدام
يدعوا الإسلام ويدعوا الجهاد أو قوله أنا
مؤمن، كل هذا لا يغني عنه شيئاً ولا يخرج
من النفاق، ولكي يعتبر من يدعي الإسلام
مؤمناً حقيقياً فلا بد من التصريح بالتوبة
مما كان يعتقد سابقاً، ويؤكد هذا بالعمل،
لقول الله تعالى: **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا
وَبَيَّنُوا**، فالنوبة الكلامية، والإصلاح
الفعلي، لا بد معه من بيان، وإلا فلا يكون
المدعي صادقاً، فإذا كان صادقاً في التوبة

البساط من الحركات الدينية التي كانت
تعارض النظام البعثي، حيث صدرت أوامر
حزبية للبعثيين بوجوب المشاركة في
النشاطات الدينية، وحضور المساجد
والمراكز الدينية وإطلاق اللحى، وكان
الغرض منه إختطاف الاسلام السياسي
بشقيه السني والشيوعي وتحويله الى سلاح
سياسي بيد النظام.

وفيما يبدو، فإن هذه المزاعم ماليثت
آن واجهت خيبة أمل جديدة ظهرت قبيل
ساعات من اعدام صدام، حيث تحدث أحد
محامي صدام في الخامس من يناير بأن
الاخير أبلغه بأن لا مصلحة دون حزب
البعث.

وقال دود فوزي في مقابلة مع
صحيفة (العرب اليوم) الأردنية بأن صدام
(سخر خلال اللقاء من تحرك المصالحة في

أفصحوا بدرجة مبالغه عن غضبهم حيال
إعدام صدام، بالرغم من التحفظات المقبولة
حيال التوقيات، وهو ما حاولت بعض
الجهات المقربة من الرئيس العراقي السابق
وكذلك الاطراف التي تحاول توظيف الحدث
في معارك سياسية قاتمة، إضفاء طابع
ديني قافق على عملية الاعدام. والسؤال: هل
ثمة رابط بين الفتوى وبين مزاعم (الأسلمة)
التي ظهرت بعد اعدام صدام؟

فقد نشر موقع (العربية) في ٤ يناير
٢٠٠٧م، خبراً عن مذكرات منسوبة لصدام
حسين بأن الاخير أقنعت مؤسس الحزب
ميشيل عفلق بالإسلام، وأنه بذل جهوداً
لجهة (أسلمة) حزب البعث. يرد في هذا
السياق الحملة الايمانية التي أطلقها صدام
في التسعينيات وكانت تهدف الى التغلغل
داخل المؤسسات الدينية العراقية وسحب

من الزعماء الذين يحاربون الإسلام ويتشكرون بالإسلام..

من جهة ثانية، يقوم نواب عراقيون بتحرير السجون السعودية في محاولة لاستدراجها إلى الداخل العراقي عبر البوابة الطائفية، وتقوم قيادات بعثية وأخرى سنية متحالفة معها بالترويج لوثائق مزورة بغرض إثارة المخاوف من احتمالات قيام إيران بأعمال تخريبية داخل السعودية. وقد أشاعت في الحج بأن إيران تحضر لعمل تخريبية هذا العام، ما أثار أجواء متوترة عكستها تصريحات وزير الداخلية الأمير نايف وكتابات صحافيين سعوديين بارزين. الجدير بالذكر أن القيادات البعثية بدأت تقود حملة طائفية من خلال استحضار الخلافات المذهبية التاريخية

وهي التي ضخت مصطلحات من قبيل (الصفويين) و(الرافضة) (الاحتلال الفارسي) وقد شاركوا في مؤتمر استانبول تحت عنوان (دعم أهل السنة في العراق) بمشاركة عدد من علماء دين سلفيين متشددين وقيادات بعثية عراقية.

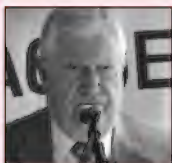
البيان:

فمن المعلوم أن صدام أحد قادة حزب البعث العربي والمعروف أن حزب البعث يقوم على مبادئ جاهلية والحادية وكان أمين الحزب ميشيل عفلق النصراني ولم يعلم أن صداما أعلن براءته من حزب البعث بعد احتلال الأمريكان للعراق ولا قبل ذلك. وأما ما يتظاهر به من الإسلام والنطق بالشهادتين: فلا يكفي: فإن كثيراً من الملاحدة المنتسبين إلى الإسلام يتكلمون بالشهادتين ويتمسحون بالإسلام. وعلق على رد الفعل بشأن توقيت الأعدام بالقول: وأما اختيار يوم العيد لقتله يظهر أنه مضاهاة لقتل أمير من أمراء دولة بني أمية وهو خالد القسري للجد بن درهم — إمام المعطلة — حيث قتل يوم عيد الأضحى وقال: ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضحى بالجد بن درهم فإنه يزعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسى تكليماً، فنزل من المنبر فذبحه.. وختم بيانه بالقول: فنحن أهل السنة غير أسفين على قتل صدام فمثله مثل غيره

العراق التي تستثني حزب البعث) وقال (المصالحة بهذه الطريقة افتراض للمستحيل فلو أن صدام حسين بنفسه ذهب إلى المصالحة دون حزب البعث لن يجدي شيئاً).

وعلق فوزي على التصريحات حول احتمال التدخل السعودي إذا ما تعرض (السنة) في العراق إلى الخطر قال صدام (رغم أنهم نفوا هذه التصريحات لكن هذا جزء من الجو وجاءت بعد ذلك تصريحات لعلماء مسلمين)، في إشارة إلى بيان المشايخ السلفيين. وأضاف فوزي نقلاً عن صدام (رغم أن موقفهم - أي السعوديين - يثير الطائفية أكثر من خدمة الاتجاه القومي، إلا أن أكثر من ١٧ عالماً سعودياً يحشدون الطاقات لحماية السنة في العراق).

في المقابل، أصدر أحد المشايخ السلفيين السعوديين الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك المشرف على موقع (شبكة نور الاسلام) بياناً حول أعدام صدام يتطابق في مضمونه مع فتوى الشيخ ابن باز، وجاء في



والاجتماعات التي تمت مع بندر وكذلك تفاصيل المواقف العربية الرئيس المصري حسني مبارك والسعودية.

من جهة ثانية، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في الحادي والثلاثين من ديسمبر الماضي، أي في يوم إعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، بأن السعودية ومصر كانت على علم بموعد إعدام صدام.

وقالت الجريدة أن أمريكا أبلغت عددا من أهم حلفائها في الشرق الأوسط من بينها مصر والسعودية بموعد الإعدام فجر عيد الأضحى المبارك، وأن أيًا من الدول العربية لم يعترض على موعد الإعدام، وأن الخارجية الأمريكية طالبت مصر والسعودية باتخاذ إجراءات أمنية مشددة حول اعتقالهما الدبلوماسيا خفية ردود فعل انتقامية ضد رعاياها.

دور الملك عبدالله وبندري في إعدام صدام

في العراق في الربع الأول من عام ٢٠٠٥، موضحاً بأن العرض يقضي بأن يظهر صدام على التلفزيون ويطلب من أعوانه التوقف عن الإرهاب مقابل الإفراج عنه وبقائه في منفى اختياري.

وقرأ حسبي تفاصيل محضر إجتماع رامسفيلد مع صدام والحوار الذي دار بينهما في سجنه والذي نسب لوثائق أميركية موثوقة، معتبراً أن أميركا دفنت الأسرار التي كانت ترغب في التخلص منها مع صدام بإعدامه بعد أن فشلت في أن تنفيها بها.

وتطرق حسبي إلى دور الأنظمة العربية في الحرب على العراق وخاصة السعودية، وقال إن الكاتب الأمريكي Bob Woodward نشر كتاباً بعنوان Plan of Attack (خطة الهجوم) يتحدث عن دور السعودية والأمير بندر والأمير عبدالله آنذاك في احتلال العراق

إتهم مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية خير الدين حسبي الملك عبدالله بن عبدالعزيز والأمير بندر بأنهما المجرمان الحقيقيان في احتلال العراق وإعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، موضحاً بأنهم استعجلوا الرئيس بوش في رسائل لتصفيته.

وأشار حسبي إلى أنه يستند إلى وثائق تكشف دور السعودية في احتلال العراق وتصفية صدام، كما كشف عن محاولة إبرام صفقة أميركية مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين يتم بمقتضاها الإفراج عنه وتأمينه وحمايته في منفى إختياري مقابل أن يطلب صدام من أتباعه التوقف عن أعمال الإرهاب في العراق.

وقال حسبي إن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد قدم العرض الأميركي الذي تم بموافقة الرئيس الأميركي جورج بوش على صدام خلال زيارته في سجنه

العلاقات السعودية الإيرانية

فشل في المنافسة والمعول على دور (عسكري) أميركي

محمد قسبي



هل يستطيعان التفاهم على حلّ للمشكل اللبناني؟

يوماً ما قوية، ومخيفة ومهددة، وهذا ما أثبتته حرب الثمان سنوات. ولكن العراق اليوم صار هو بذاته ميدان نفوذ، بعد انقشاصه، وسقوط نظامه البعثي واحتلاله من قبل الأميركيين، شأنه في ذلك شأن كل الدول الضعيفة أو التي استضعفت. يدرك على ذلك أنه حتى الأردن والكويت اللتان شكلتا مسرحاً للسياسة العراقية على مدى عقود طويلة، صارتا تبحثان عن مواطني قدم لهما في العراق (المبعثر)!

إيران ومنذ الشاه (اقرأ مقالة محمد الهليل في هذا العدد) سعت لتنافس السعودية في النفوذ على دول الخليج، ولكن الأخيرة كبحت في إيران الخمينية وبسلاح عراقي. واليوم ضعف نفوذ السعودية في الخليج لاعتبارات سياسية واستراتيجية كثيرة، ولتطورات سعودية داخلية مؤثرة أيضاً. واحتدم ميدان صراع جديد بين السعودية وإيران، لكن هذه المرة على (النفوذ في العراق).. كل يهبح عن مبررات سياسية واستراتيجية وأيديولوجية لتبرير تدخله في الشأن العراقي، وفي الحالة السعودية يتهم الآخر بما يقوم هو به!

مالذي جعل العلاقات السعودية الإيرانية

مماثلة مقابلة، الأمر الذي يظهر وكأن إيران تحاول تهدئة المخاوف السعودية، وتحاول أن لا تسعى الأخيرة إلى تصعيد الموقف (طائفياً).

إيران والسعودية والعراق متنافسون أشداء في منطقة الخليج.

موقع نفوذ العراق الوحيد - من الناحية التاريخية - يقع جنوباً، فالكويت هي نقطة الضعف في منظومة التأثير السعودي. كما أنه يقع غرباً، والأردن هي نقطة الضعف الأخرى التي يمكن للعراق أن يكون له نفوذ فيها. سنجد تاريخ العراق يؤكد على أن التمدد السياسي يشمل هذين البلدين فحسب.

وموقع نفوذ السعودية يقع في جهتين: شرقية وتشمل دول الخليج، وجنوبية وتشمل اليمن، مع أن هذا الأخير أكبر من أن يتعلقه السعودية، وهو يبحث له عن دور، في القرن الأفريقي ولدى بعض دول الخليج: سلطنة عمان والإمارات بوجه خاص.

إيران تستطيع - بعد سقوط الاتحاد السوفياتي - أن تستعرض عضلاتها في كل الاتجاهات تقريباً: شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً. في الغرب - وهذا هو المهم - هناك الدولة العراقية التي كانت

زار علي لاريجاني مسؤول الأمن القومي الإيراني الرياض والتقى بالمسؤولين السعوديين وفي مقدمتهم الملك، وأوصل رسائل من خامنتي ونجاد إليه.

قال السعوديون أنهم سيبحثون معه وضع لبنان وملفات أخرى.

ماذا سيطلبون من الزائر؟

الشيء المؤكد أن الملف السعودي الإيراني شائك، ومن المؤكد أيضاً أن القدر الأكبر منه هو شكوك وسوء ظن أكثر منه مشاكل حقيقية تستعصي على الحل. ومن المؤكد ثالثاً، أن إيران مستميتة في إقناع السعوديين بأنها لا تسعى إلى الإضرار بهم، وأنها تريد تطوير العلاقات معهم، وتقاسم النفوذ. أو الأدوار معهم - خاصة في الموضوعين العراقي واللبناني، وهذا ما ظهر مثلاً من لقاء نجاد مع مراسل تلفزيون العربية.

قد يكون الملف اللبناني الأكثر حضوراً في الوقت الحاضر، بالرغم من سخونة الملف العراقي، لكن هذا الملف العراقي لا يمتلك السعوديون فيه أوراقاً حقيقية وقد سلموها كاملة للأميركيين هناك. ومع هذا، لم تهدأ الرسائل الإيرانية والوفود الإيرانية إلى السعودية، ولم تشهد حركة



الإقليمي والإسلامي.

الثاني. سقوط صدام حسين

وقد أسقط بنفسه الأداة الأميركية والموالة والدعم السعوديين، وهذا لم يزعج السعوديين كثيراً، ولكن ما أزعجهم أن العراق وبدل أن يتحول الوجود الأميركي فيه إلى تهديد لإيران، صار مسرحاً لنفوذها. ولأن

العراق أرض بكر للنفوذ، فالسعوديون انزعجوا لأن منافساً - يمكن أن يتحول في المستقبل إلى عدو ربما أشرس من صدام نفسه - حقق ما فشلوا فيه.

ذات المبررات التي تعطى للسعودية للتدخل في العراق يمكن اعتمادها بالمنطق السياسي لإيران. فالدولتان مجاورتان للعراق، وكلاهما تعرض لتهديد نظام صدام، وإن كان الأخير خص إيران بشيء أكبر وبسبب ذلك شنت حرب السنوات الثمان. وكلا الدولتين لهما حق مشروع في الدفاع عن النفس من جهة (المنتج الأميركي في العراق) فوجود القوات الأميركية يهدد السعودية - على الأقل كان ينظر له هكذا في البداية - كما إيران، وبالتالي لعب الطرفان بصور مختلفة لتخريب اللعبة الأميركية في العراق وجعل الأخير مستنقاعاً للأميركيين حتى لا يفكروا في حرب أخرى. أيضاً كلا الطرفين السعودي والإيراني لا يرغبان في رؤية عراق قوي، أيأ تكن القيادة شيعية أو سنية، بالنظر للحسابات الإستراتيجية لكليهما.

إن لمّاذا يفضي السعوديون من إيران؟ الغضب يعود إلى أن ما جرى في العراق، حقق أمرين: نفوذاً غير متوازن للطرفين السعودي والإيراني، وحتى العربي الإيراني، حيث حصل الأخير على حصة الأسد. والثاني: وصول أكثرية شيعية للحكم، بحكم الديمغرافيا، وهذا اعتبر لصالح إيران أنياً وخطراً ربما مستقبلياً على السعودية (أو هكذا نظرت إليه السعودية).

رغم نقاط التوافق التي ذكرناها بين السعودية وإيران، وأنها ساهمتا في تخريب الوجود الأميركي هناك، فإن رؤيتهما لمستقبل العراق (من جهة من يحكم، وكيف يحكم) اختلفتا. إيران وبحكم استثمارها لمدة طويلة في المعارضة العراقية (كردية وشيعية) وجدت حلفاءها في قمة السلطة، والسعوديون لم يكونوا يوماً يجذبون لا الشيعة ولا الأكراد، لهذا اتجهوا

تراجع خلال العامين الماضيين (١٩٠٤ - ١٩٠٦)؟

لقد كان شهر عسل سعودي إيراني لم يعمر طويلاً ابتداءً بهاشمي رفسنجاني في ١٩٩٧ ويكاد ينتهي بعد عقد من ذلك التاريخ. فما عدا مما بدا؟

الإيرانيون يقولون أنهم كلما بعثوا برسائل التطمين ووجهوا برسائل الشك والريبة من السعوديين.

وكلما بعثوا وفودهم لشرح وجهات نظرهم، ظهرت تصريحات السعودية تفيد بأن شكوكهم لم تبدد.

وكلما ظهر التوتر في التصريحات السعودية، قابلها صمت إيراني شبه مطبق، فلا رد فعل، ولا تشكيك مماثل، ولا تنديد بالرسائل الإعلامية الصوحيّة.

إن - مالمذي يجعل السعودية تشعر بالخصّة والألم، وتجار بالشكوى، وتثير النزعة الطائفية، والعنصرية ضد الفرس الجوس، وكأنها قاب قوسين أو أدنى من الحرب مع إيران (هذا ما يفهم من تهديدات السعودية عبر مقالة نواف عبيد في الواشنطن بوست).

الذي طرأ بين بداية العلاقات ونهايتها أربعة أمور، تسبب الإزعاج الشديد، ولكنها - برأى الإيرانيين - لا تستدعي القطيعة:

الأول. سقوط الطالبان

وقد أدى ذلك السقوط إلى تراجع النفوذ السعودي، وصعود النفوذ الإيراني في أفغانستان. فالسعودية - ولا داعي للتذكير هنا - هي إحدى ثلاث دول اعترفت بطالبان، أو هي حتى أحد أهم صناع الطالبان. ولكن، ومهما قيل عن دور إيراني في إسقاط الطالبان، فالدور السعودي يفوق الدور الإيراني، كون الحرب التي شنت على الطالبان أديرت من القاعدة الأميركية في الرياض، وكون السعودية شرعنتها بصورة أو بأخرى بالقول أن تلك الحرب لا تعني حرباً على المسلمين. إيران راهنت على المعارضة الأفغانية من حكمتار ورباني وشاه مسعود والحزب الإسلامي وكل القيادات غير الطالبانية، في حين راهنت السعودية على الطالبان وحدها، فكانت النتيجة وصول أصدقاء إيران وحلفائها إلى الحكم في أفغانستان. ولكن ما يخفف ألم (الربح الإيراني) على المدة السعودية، ولا نقول خسارة الأخيرة، هو أن لإيران حدوداً مع أفغانستان، التي هي بعيدة كل البعد عن السعودية، وهي أي أفغانستان لا أهمية كبيرة لها في محيطها



يكونوا رؤساء وعبر المال فقط!
كان من الطبيعي ان تريح ايران- فهي فتحت مدارس ومستشفيات في كردستان- أعطت أموالاً للشيعوي والقوسي واليساري، وأتت بهم الى صفها خاصة في السنوات (١٩٩١-٢٠٠٣) في حين أن السعودية وبعد سقوط صدام أرسلت بعض المال لتبني بضعة مساجد لتنشر الوهابية!!

الإيرانيون لا يحتاجون الى إرسال قوات، ولا الى مخبرين إيرانيين، ولا الى زرع أحد في القيادة- فمعظم القيادة العراقية كانت حليفة لإيران قبل سقوط صدام، وكل تلك القيادة كانت تبحث عن ثقب إبرة عربي (سعودي أو مصري) فلم تجده ولم تعط فرصة حتى للتفاهم!

السعودية تستطيع أن تبعث بالمال، وكذلك إيران تستطيع. ودائرة توسيع المال الإيراني في العراق أوسع من دائرة السعوديين. ومن لا يصدق فلينظر الى حلفاء السعودية - إن وجدوا - هناك!

إيران اعترفت - بذلك - بالعملية السياسية في العراق، فبعثوا ممثلهم منذ اليوم الأول الى هناك، وافتتحوا سفارتهم وقنصلياتهم، بل أن القنصلية الإيرانية في أربيل مفتوحة منذ وجود صدام في الحكم قبل أكثر من عشر سنوات. في حين أن العرب رفضوا العملية السياسية كل بطريقته، وشجعوا السنة العرب على رفضها (عدا القليل منهم) كما رفضوا فتح سفاراتهم بحجة الوضع الأمني.

ما نريد قوله هنا أن إيران لم تحصل على هذا النفوذ لولا أن خياراتها الاستراتيجية كانت واضحة، وبتت عليها ربع قرن. في حين لا استراتيجية للسعودية ومصر. والإنزعاج من إيران اليوم هو انزعاج الفاضل والجاهل الذي لا يريد أن يتعلم من خصمه، بل يسعى لشتمه والتنديد به وتخريب (المائدة العراقية) بدل أن يحصلوا على حصة منها!!

الثالث - النفوذ الإيراني في لبنان

وهو نفوذ كان موجوداً ولكن تحت الرقابة السورية، وضمن استراتيجيتها. وكانت للسعودية صولاتي هي الأخرى في لبنان، ولها

ومساجدهم وشوارعهم المفخخات والانتحاريين المؤدلجين وهابياً، ولكن تلك المعاناة لم تتوقف، بعد أن دخل الشيعة طرفاً في القتل أياً تكن الحجة والمبررات، قصار القاتل والمقتول سواء، في دائرة من الدم لم تتوقف حتى الآن. وبعد هذا القتل المتبادل، جأر البعض بالألم، وتحدث عن حماية السنة العرب. والحقيقة أن من قدم السنة العرب قربانين للمحرقة هم: الوهابيون بدرجة أولى، ومن ورائهم الدعم المالي السعودي، وفتح الحدود السورية والأردنية والسعودية لهم بالدخول. مشكلة السنة العرب كما هي واضحة اليوم أنهم بلا قيادة مركزية، وأن قرارهم قد تم اختطافه بيد القادمين من الخارج الذين يميلون الى الجهاد الطائفي أكثر من جهاد المحتل، فعمى الألوان جعلهم يخامرون بمحاربة الأكثرية الكردية - الشيعة، وهذا انتحار بذات ملامحه تتحدد وتتوضح يوماً بعد آخر.

النفوذ الإيراني في العراق حقيقة واقعة. ولكنه نفوذ ذكي، بل بارع الذكاء، كان يجب على العرب أن يتعلموا منه إن فاتهم الدرس الإيراني في أفغانستان!

السعوديون - الوهابيون عموماً - يميلون الى التعميط والتعميم والتفويل، ويتعاملون عن حقائق الأرض، وهذا ما يجعل الحكومة السعودية غير قادرة على رسم سياسة متماسكة مبنية على فهم يقترب من تلك الحقائق. من بين ما يروج هو وجود عسكري إيراني، بل أحياناً يجري الحديث عن (جمهور بشري إيراني) شارك في الانتخابات ومنح الجنسية وما أشبه!، وأن كل الشيعة في العراق لا ولاء لهم إلا إيران: بالطريقة التي تحدث عنها مبارك أو ككتلة صماء تشكل مرغمة جزء من الهلال الشيعي، كما يقول ملك الأردن. مثل هذه التصورات يأخذها المسؤولون السعوديون بجذ، وفي ذلك فتلهم.

النفوذ الإيراني في العراق ابتني منذ ربع قرن وليس ما جرى إلا ثمرة لذلك البناء!! منذ ربع قرن، كانت إيران تستثمر في المعارضة العراقية، يشتت أعضائها، في حين كان المعارضون العراقيون عند الدول العربية يسمون الى صدام ليشققهم. وكان استثمارهم في صدام، وليس في البديل. ويسم حاول السعوديون إيجاد البديل، في بداية التسعينيات الميلادية، انقطع نفوسهم بسرعة، وتركوا الحبل على الغارب، ومن ثم -والى أن سقط صدام- كان السعوديون غير مرحبين لا بالكرد ولا بالشيعة العرب، وكل ما لديهم بعض الضباط السنة القدماء (٧٠ سنة فما فوق!!) يريدونهم أن

من الحلفاء الكثيرين، وأنجزت اتفاق الطائف، بقبول سوري- أي ان الوجود السوري كان عاملاً حاسماً في التحكم بحجم النفوذ الإيراني، وكان أيضاً داعماً في أكثر الأحيان للنفوذ السعودي هناك في لبنان.

استمر الحال على وضعه: السعودية حصرت دعمها للسنة في لبنان، وإيران أخذت تدعم الشيعة وبعضاً من السنة والمسيحيين وحتى الدروز! الفلسفة الإيرانية كانت مختلفة وأبعد من التشترك الطائفي، هذا لا يعني أنها لا تهتم بالموضوع الطائفي، ولكن طريقة معالجتها مختلفة: بالإنفتاح على الآخر واستقطابه، في حين ان الفلسفة السعودية قائمة على الفتوية والعزل. وهذا ما سهل عليها فيما بعد خسارة الكثير من نفوذها في لبنان وحافظ الإيرانيون على وجودهم.

السعوديون اليوم منزغجون من النفوذ الإيراني في لبنان، وهو نفوذ قديم شأنه شأن نفوذ السعودية وكل الدول الكبرى؛ فرنسا وأميركا فضلاً عن سوريا، وأحياناً بعض الدول العربية عراق صدام الى ما قبل ١٩٩٠. يوم حدثت النقلة النوعية في العلاقات السعودية الإيرانية عام ١٩٩٧، لم يكن السعوديون يبدون انزعاجهم من الوجود الإيراني هناك. كان حزب الله يواجه اسرائيل في الجنوب، وكانت سوريا في المايسترو، وكان الحريري رجل السعودية حاكماً.

عام ٢٠٠٠ نجح حزب الله في طرد اسرائيل، فتضخمت مكانته السياسية داخل لبنان وعبر الحدود. لم يجعل ذلك السعودية تفكر في فتح علاقة معه، فهي مصرة على أنه مجرد أداة، وأنه أصولي وهي تكره الأصولية منذ وقفت ضدها في مسألة استقدام القوات الأميركية لإخراج صدام من الكويت، وهو فوق هذا شيعي، والشيعة



تواصلها ولكن بقليل من الأوراق.

انكفاء حزب الله للمعركة الداخلية مع فريق السعودية/ أميركا/ فرنسا/ إسرائيل، كلفه كثيراً، فقد نجحت السعودية في جعل المعركة وكأنها طائفية بامتياز. لكن الحزب وحلفاءه لم يخسروها تماماً. وصار واضحاً أن السعودية ليست قادرة على تخيير موازين القوى، وأن

قرار ١٤ آذار ليس في السعودية وإنما في واشنطن وباريس فقط.

السعوديون اليوم لاعب ملحق لتلك العاصمتين. ليس من المنتظر أن ينجح اللقاء السعودي- الإيراني في الوصول إلى حل بين المتخاصمين هناك في بيروت، حتى لو وافق عليه الطرفان المتنازعان، اللهم إلا إذا كان الاتفاق مرضي عنه في واشنطن وباريس، وهو غير متوقع الحدوث. فسياسة واشنطن اليوم معنية بفتح ملفات الأزمات وليس حلها.

وبالنسبة للتفوذ الإيراني على حزب الله، فإنه تضاعف أيضاً، فالأخير نضج وكبر واستقوى على الأرض وأصبح يتحرك بأكثر مما مضى مستقلاً، ثم إنه بتحالفاته المتنوعة صار حزباً عابراً للمذهبيات، وصار أكثر حرصاً على (لغته الوطنية) ومن المتوقع أن لا يقلل أية املاءات سورية أو إيرانية، بعكس ما تعتقده السعودية!

الرابع. الملف النووي الإيراني

ملف إيران النووي يزعج السعودية لا من جهة تحوله إلى سلاح نووي، فهذا على الأرجح لن يتم إلا في ظروف حرب أميركية- إيرانية، أي مواجهة شاملة بين الطرفين، تدفع إيران لاختصار الوقت من أجل امتلاك ذلك السلاح. في حال وصل الطرفان الغربي/ الإيراني إلى تفاهم سياسي (موسع) يشمل كل الموضوعات في المنطقة، وهذا ما لا تتناهى السعودية ومصر، فإن موضوع السلاح النووي لن يكون في متناول اليد في المدى المنظور.

يجدو أن السعودية ليست قلقلة من تحول المشروع الإيراني النووي من سلمي إلى حربي، ولا نظن قلقها إلا مفتعلاً ذاك الذي يقول بالخشية من تسرب نووي إيراني يلوّث الخليج، فمشكلة السعودية أو نظرتها للموضوع النووي الإيراني تكمن في جزئية أخرى مختلفة.

في السياسة الخارجية السعودية قوى غير موجودة على أجدنتها.

حرب صيف يوليو ٢٠٠٦، كانت حاسمة في الإنزعاج السعودي من إيران.

قبل تلك الحرب حدث اغتيال رفيق الحريري، وانخرطت السعودية مع فرنسا وأميركا في مشروع إخراج سوريا من لبنان، ليس هذا فحسب، بل وإسقاط النظام السوري، قبل أن تتبين ملاحظات الحادث، وهي حتى الآن غامضة، وفي كل يوم تزداد احتمالات مقتله على يد المخابرات الغربية، الإسرائيلية.

تصورت السعودية أن إسقاط النظام السوري يعدّ مكافأة لها وإعادة للتوازن، فقد أسقط نظام أفلوي سني في العراق، ولا يكافؤ سوى إسقاط نظام علوي/ أفلوي في سوريا. هذه بتلك!

وتصورت أيضاً أن إخراج سوريا من لبنان تعني ضربة قاصمة للوجود الإيراني ولطفاته المتعددين وفي مقدمتهم الشيعة وحزب الله.

الذي حدث غير ذلك تماماً. فالوجود السوري كان كائناً بصورة كبيرة لقوة حزب الله، وحين خرج ظهر أن الحزب يستمدّ قوته ليس من الوجود السوري، بل العكس، فإن الوجود السوري قرّم المكانة السياسية لحزب الله. بخروج سوريا، صار حزب الله القوة السياسية الحزبية الأولى في لبنان! يا لها من نتيجة كارثية على السعودية!

والأرياح التي توقعتها بتعاظم نفوذها في لبنان ذهبت إلى موقع آخر، أي ازدياد النفوذ الأميركي والفرنسي ليس فقط على حساب السوري ولكن على حساب السعودي بالتحديد. لقد خسرت السعودية الكثير من نفوذها بخروج سوريا من لبنان، صار حلفاؤها يسمعون واشنطن وباريس أكثر مما يسمعونها، حتى الحريري نفسه، فضلاً عن جنبلاط الحليف الجديد للسعودية!

أيضاً وتبعاً لذلك، لم يتأثر الوجود الإيراني في لبنان، أو هكذا بدا، بل يبدو وكأنه ورث بعضاً من التفوذ السوري الذي هو لم ينته، بل موجود في قمة السلطة إلى قدامها!

خرجت السعودية من لعبة مقتل الحريري، خاسرة بكل المقاييس.

وحين جاءت حرب تموز، عززت السعودية خسارتها بغياً منقطع النظير.

وقفت السعودية مع إسرائيل لأول مرة في تاريخ العرب، وأصدرت بيانات أهدرت سمعتها، ونجح حزب الله في الحرب ليخرج على السعوديين بطلاً قومياً عربياً (بعمامة) في ظاهرة لم تحدث منذ الإنشقاقات الأولى في تاريخ الإسلام! كانت كارثة تلك النهاية، ولا تزال السعودية

السعودية، مثلها مثل أميركا وإسرائيل، لا تريد لإيران النجاح علمياً في الموضوع النووي. فهذا الإنجاز له انعكاسات أيضاً على صعيد النفوذ والتنافس.. لهذا الغرب لا يريد أي مشروع إيراني نووي سلمي.. نقطة أول السطر! لأنه بالضرورة مشروع يقفز بمكانة إيران وبقدراتها العلمية حدّاً لا يراد لها أن تصل إلى. لا يراد لإيران ولا لكثير من الدول غيرها ممن لها نهج سياسي مستقل، أن تمتلك أسباب القوة العلمية الحقيقية. والسعوديون، لا يطمنون للمشروع الإيراني أن يرى النور، مع أن المفاعل الإيراني الأول في بوشهر كان قد بدئ به في زمن شاه إيران، وبمعونات غربية، ولم يكن حينها يسبب انزعاجاً سعودياً!!

هذا النظام الإيراني، غير مقبول، وممنوع عليه أن ينجح، وإن يكون نموذجاً لدول أخرى. والسعوديين لا يريدون لهذا النظام المنافس أيديولوجياً وسياسياً أن يمتلك قوة العلم. تجدر الإشارة هنا إلى أن الغربيين يدركون أكثر مما تدركه السعودية من حقيقة التقدم العلمي الإيراني، الذي هو أوسع بكثير من موضوع صناعة الأسلحة والتقنية النووية، فإيران تصف دول صناعية، وما تشهده مجرد قمة جبل كبير.

لكن السعودية لا تستطيع أن تقول للإيرانيين أن لكم الحق في مشروع نووي سلمي، وبالتالي لا خيار لها إلا بالحدّ من تهويل عن مشروع نووي عسكري مرة، ومرة عن مخاطر المشاريع النووية على البيئة وهي مخاوف مقلّعة كما قلنا، والحقيقة تكمن في زاوية أخرى.

هل تريد السعودية حرباً أميركية ضد إيران

هناك طريقان للتعامل مع إيران. جريئة السعودية الأولى بدعمها حرب صدام،

كارثة إقليمية وراء تحالف سعودي أميركي إسرائيلي بريطاني

رأى الصحفي والباحث الاقتصادي Anatole Kaletsky أن ما يجري في البيت الأبيض حالياً، بالدعم التام المعتاد من رئاسة الوزراء البريطانية، هو نسخة شرق أوسطية من الحرب العالمية الثانية، موضحاً أن الذي سيطلق شرارة هذه الحرب سيكون تشكيل تحالف كان من غير الممكن التفكير فيه من قبل، بين أميركا وإسرائيل والسعودية وبريطانيا لمواجهة إيران وتنامي نفوذ الإسلام الشيعي. واعتبر كالييتسكي، في مقال بعنوان (تحالف شرير يهدد بكارثة) نشرته صحيفة The Times البريطانية في عديدها في الرابع من يناير، أن النتيجة المنطقية لهذه العملية ستكون ضربة جوية إسرائيلية ضد المرافق النووية الإيرانية يتزامن معها تجديد الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد حزب الله في لبنان وتحركات هجومية من الجند الأميركيين والبريطانيين لسحق المليشيات العراقية الشيعية، بينما يعمل الإسرائيليين السُّنة المدعومين سعودياً على التقليل من شأن الحكومة العراقية الموالية لإيران في بغداد. ولاحظ كالييتسكي أن الخطاب المعادي لإيران يتنامي بقوة في الوقت الراهن داخل السعودية نفسها، مبيناً أن الدراع الوحيد لقيام إسرائيل بتحرك عسكري ضد إيران هو الولايات المتحدة.

وبين كالييتسكي أنه من المستبعد أن تقوم إسرائيل بقصف إيران دون موافقة أميركية صريحة، مضيفاً أنه من المؤكد أن أي رئيس أميركي سيمعن إسرائيل من القيام بذلك إذا رأى أن الأمن القومي الأميركي يتطلب ذلك. وذكر كالييتسكي أن هذا كان الموقف حتى وقت قريب، إذ أن أميركا كانت تعتمد على السياسيين الشيعة المدعومين إيرانيًا لتفادي إنهيار كامل للنظام في العراق وطرد مخز للجند الأميركيين من البلاد بطريقة سايغون. وأكد كالييتسكي أنه إذا كانت هناك دولة واحدة في العالم أكثر قلقاً من إسرائيل بشأن صنع قنبلة نووية إيرانية، فهي السعودية، وإذا كان هناك دولتان في العالم تمتلكان نفوذاً حقيقياً لدى إدارة بوش فهما السعودية وإسرائيل، مضيفاً أن هاتين الدولتين تقولان للرئيس بوش حالياً يجب عليه سحب تأييده للحكومة العراقية الشيعية وتمزيق تقرير بيكر، الذي كانت أهم نصائحه فتح قنوات دبلوماسية مع طهران، والتحضير لهاجمة إيران، سواء مباشرة أو عن طريق الإسرائيليين.

خلال الرسالة التي أرادوا توجيهها عبر مقالة تواف عبدي في الواشنطن بوست، والتي تحدثنا عنها في أعداد سابقة. وأصحاب هذا الرأي يرون أن أي حرب ستخوضها واشنطن، لا يسمع المملكة إلا الدخول فيها عبر قواعدهما العسكرية وحتى استخدام جيشها لتعصيد الهجوم الأميركي، وعليها أن تتحمل ما يصيبها من تبعات وخسائر، خاصة الصواريخ الإيرانية التي قد تقصف كرد فعل المنشآت النفطية السعودية، ولهذا لا غرابة أن تأتي واشنطن بصواريخ باتريوت في الخليج لغرض الحماية، وكأن هناك نية أميركية لتوسيع رقعة الحرب لتتمدد إلى إيران، وهذا ما فهمه بريجنسكي. مستشار كارتر للأمن القومي، أي تبني سياسة سابقة اتبعت في فيتنام حين اقحمت كمبوديا ولاوس وغيرهما في الحرب فيما سمي بـ (القفزات)!

الرأي الثاني يقول بمحدودية الانخراط والتشجيع على الحرب الأميركية ضد إيران، وأصحابه يحصرونها في حدود (التأديب) وليس الحرب المفتوحة. وهم ضد الحرب المفتوحة، لأنها ستجر عليهم رداً إيرانياً حتى لو لم تدخل السعودية طرفاً في الحرب، باعتبارها مجال للنفوذ والمصالح الأميركية. لهذا يرى هذا الفريق المحافظ، والمك بينهم فيما يبدو، أن حدود المواجهة مع إيران يجب أن تكون محدودة.

أيضاً، من بين أصحاب هذا الرأي الثاني، من يعتقد بأن من الممكن إعادة (صيانة) العلاقات السعودية الإيرانية بالإنخراط في عمل جدي مشترك، إن على صعيد العراق أو لبنان، فإذا ما قُدم الإيرانيون بعض التنازلات في استراتيجيتهم يتقدم السعوديون باتجاه اصلاح العلاقات. لكن المشكلة الحقيقية هي أن السعوديين لا يعرفون ما يريدون من إيران على وجه التحديد، وإذا عرفوا لا يستطيعون تقرير مطالبهم، وإذا ما برروها لم يوضحوا المشترك في المصالح بين الطرفين.

ولهذا فإن الصورة ضبابية حتى الآن. ولكن ما لا شك فيه أن العام الفائت شهد تحييراً في العلاقات السعودية الإيرانية، كما شهد ولادة فريق من القيادة الحاكمة في الرياض يريد خوض الحرب ضد إيران. وهذه تبدو أول ظاهرة في تاريخ السعودية التي اعتادت الحروب بالوكالة ولم يصحبها من أحداث المنطقة العاصفة على مدى ثمانية عقود إلا القليل من الضرر، وقد تؤدي المغامرة السعودية القادمة إلى الإضرار بالسعودية كدولة بشكل لم يحدث أبداً في تاريخها الحديث.

لكبح جماح الثورة المنطلقة أو ما يسمى (تصدير الثورة). وقد تناسى الفريقان - ولو إلى حين - تلك الأزمات بعد احتلال الكويت، وحاولت إيران - بمبادرة منها وليس من السعودية - تطبيع العلاقات بين البلدين.

السعوديون تلاكأوا، ووضعوا شروطاً تتعلق بالتعاون الأمني. ولكن ظهر فريق من الأمراء الشباب يحدّد إقامة علاقة مع إيران، وبينهم تركي وسعود الفصيل إضافة إلى بندر بن سلطان، بعكس بعض المحافظين كالأمير نايف وزير الداخلية. كان السعوديون يومها يبررون العلاقة بالقول: إيران حقيقة جغرافية لا نستطيع تجاهلها، أما أميركا التي تريدنا أن نخوض حرباً فهي اليوم هنا وغداً راحلة. فغداً قرر ولي العهد حينها، الملك الحالي عبدالله، كسر الجليد وفتح الباب لإقامة العلاقة. والفلسفة السياسية تقول إن خير وسيلة لدرة الشرّ القادم من إيران هو التعامل معها وعدم استعانتها. وهذا المنطق لا زال سائداً في كل دول الخليج بلا استثناء. غير السعودية.

اليوم، تجد السعودية نفسها غير قادرة على كبح الطموح الإيراني، بغض النظر عن مشروعيته من عدمه، فكان لا بدّ من استخدام وسائل أخرى، وهي لا تعدو طريقتين: الأولى، تسخير الجبهة المائتية والعنصرية لاحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، ولكن هذا يعني في حقيقة الأمر إعلان حرب بصورة أو بأخرى، فلا يمكن أن تشعل الحرب الطائفية دون أن تدخل في معركة مع إيران، مثلما هو الحال بالنسبة لهذه الأخيرة لا نستطيع أن نتجاهم (الوهابية) دون أن نصطدم مع السعودية وتدمر الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين البلدين. الثانية، تشجيع الولايات المتحدة لاتخاذ مواقف متشددة من إيران إلى حد أن بعض الأمراء يرى الدقع باتجاه الحرب مع إيران، وهو ما دفع بمرشد إيران إلى أن يبعث برسالة تهدية مبسطة لدول الخليج، محذراً إياها من تسهيل الهجوم على إيران.

في إطار النقطة الثانية، هناك رأيان في القيادة السعودية، وهما في طور مراجعة الموقف السعودي من إيران. رأي الصقور الذي يقف على رأسه الأمير بندر، وهو رأي يتناغم مع مواقف إسرائيل والصقور من المحافظين الجدد في واشنطن، وهو يرى أن قوة إيران تضخم ولا بد من وضع حد لها بالقوة العسكرية، والعقوبات الاقتصادية، بل وحتى الحصار والتخريب الاقتصادي، فالوسائل الدبلوماسية غير مجدية. والسعوديون أعلنوا شيئاً من نياتهم من

أيها الحمقى في خارجة السعودية

اصمتوا... أو العبوها بطريقة صحيحة!



تعديل مبادرة عبدالله

مسؤولي الحرب والسلام في لبنان وفلسطين وسوريا قد تضاعف، بل أنه أصبح في حالة عداء مع أولئك المسؤولين.

من لا قرار له بنفسه، ولا علاقة له بالموضوع بالأصالة، ومن هو في صراع مع أصحاب القضية، كيف يعتقد بأنه سينجح، خاصة وأن ساكنة الإعلام السعودية تهاجم ليلاً نهاراً سوريا وحماس وكل أحد في لبنان غير فريق السفيرة؟!

هذا ما لا نفهمه، ولا نلظن أن الأمراء السعوديين يعيشون واقعهم. ولا يفهمون ما يجري حولهم. فليكنوا عن التصدي لزعماء منطقة لا تقبل بها حتى قطر، فضلاً عن سوريا!



بنذر... قلم التعديل الأميركي!

بالضرورة.

وماذا لو رفضت حكومة حماس وهو مرجح جداً، ولا يمكن أن تعترف بإسرائيل.

ماذا يفيد حينها لو وافق كل العرب على الصلح مع إسرائيل؟!

ليذهبوا ويصالحوا إسرائيل، فالمشكلة باقية بهم أو بدونهم.

قد تضغط السعودية على هذه الجهات الثلاث لقبول التعديلات التي يبدو أنها ستكون كبيرة. ولكن بماذا تضغط؟

هل توقف المساعدات وهي متوقفة عن سوريا وعن حماس؟

هل تهدد بقطع العلاقات، وهي شبه مقطوعة مع حماس وترفض حتى مجرد استقبال رئيس الوزراء الفلسطيني، في حين أنها تعمل على إسقاط النظام السوري؟

ما يتحدث عنه السعوديون اليوم من تعديل المبادرة العربية لتقبلها إسرائيل أولاً، ثم سوريا، ثم لبنان وحكومة حماس، لن ينجح، ولا يمكن للسعوديين أن يتصرفوا في موضوع ليس من حقهم التصرف فيه نيابة عن أصحابه الحقيقيين والمعنيين به.

سيقول السعوديون: إذن لا تطلبوا منا المساعدة!

حسن. لقد دعوتكم وطالبتم إسرائيل بمواصلة تدمير لبنان في حربها، والتقيتكم بأولمرت، ونددتم ببني جلدتكم وهم يقاومون إسرائيل ووصفتموهم بالمغامرين.. إذن واصلوا المسير، وأقيموا العلاقات مع إسرائيل علناً. دونما انتظار سلم وصلاح لن يأتي، لأنه محقق. ويلبي الطلبات الإسرائيلية.

ليس هذا ما يفكر الغضب حقاً.

بل هو أن الأميركيين من الغباء يمكن بحيث يعتقدون أن السعودية والأردن ومصر وعباس يستطيعون تغيير الخريطة السياسية ويفرضوا على العرب صلحاً بشروط إسرائيلية، في وقت هي أي أميركا وحليفتها تعانيان من مصاعب جمة وانزهاش شبه محقق.

والأعجب، هو الجانب السعودي الذي يعتقد بأنه قادر على اجتراح المعجزات، في حين لا يدرك أن حجمه السياسي الإقليمي، ونفوذه لدى

الدول المعنية بالصراع مع إسرائيل ثلاث دول أو جهات: سوريا التي لديها مشكلة الجولان، ولبنان الذي لديه مشكلة ترسيم الحدود وبعض القرى، والفلسطينيون الذين تحكمهم اليوم حكومة حماسية منتخبة.

ما عدا هذا شأن زائد، وطفيليات عالقة.

مصر والأردن وقعتا اتفاقيات مع إسرائيل، وبالتالي لا قرار لهما بموضوع (الصلح والسلم) مع إسرائيل من قريب أو بعيد، فقد اتخذوا القرار وانتهى.

والسعودية التي تحاصر حكومة فلسطين الحماسية، وتصارع سوريا بقية إسقاط نظامها، ولها موقف غير متزن من الصراع الداخلي اللبناني. هذه الدولة كيف يمكنها تسويق مبادرة سياسية للصلح مع إسرائيل، في هذا الظرف؟!

إنه لأمر غريب وعجيب حقاً! الأسد قال قبل بضعة أشهر بما يفيد بأنه لا يقبل أن يقرر (الآخرون) نيابة عنه، فسوريا هي المعنية، ومن لا معركة له مع إسرائيل عليه أن يدعم قرار من له القرار وصاحب الشأن الرئيسي.

من نتائج هزيمة إسرائيل في لبنان، أن الإدائرتين الأميركية والإسرائيلية تسعيان لتعديل مبادرة الملك عبد الله للسلام كيف توافق عليها إسرائيل وتصبح الأساس لصلح العرب معها!

وواحد من بنود زيارة رايس للمنطقة هو تعديل ما يمكن تعديله من تلك المبادرة، والمسألة لم تعد سراً فقد كشف عن أن بندير بن سلطان يحمل هذا الملف ويعدّل فيه؛ بعيداً عن أصحاب هذا الشأن.

لنفترض جدلاً أنه تمّ التعديل، وإن إسرائيل وافقت عليه وكذلك أميركا. ثم ماذا؟

لا بد أن يخطى التعديل بإجماع في قمة عربية، قد تعطل في الرياض في مارس القادم. ماذا لو رفضتها سوريا، وهذا هو المرجح، خاصة إذا لم تستشر في الأمر، وخاصة وهي على هذا النفور من مواقف السعوديين؟

وماذا لو رفض لبنان، وحكومته العاجزة لا تستطيع أن تقرر شيئاً من هذا كما هو معلوم

السياسة الخارجية الجديدة

عادل الجبير سفيراً لدى واشنطن



تسليمها، حسب ما كشفت مصادر مطلعة طلبت عدم ذكر اسمها لأن الإعلان لم يتم بعد.

تسلّم عادل جبير منصب سفير السعودية في واشنطن باعتباره كثيرون انتصاراً للأمير بندر، ويعكس مدى نفوذه في السياسة الخارجية السعودية، وهذا يعني أيضاً انتصاراً للجناح المتشدد في العائلة المالكة لجهة تبني مواقف المحافظين الجديد في الولايات المتحدة تجاه المنطقة، وهو ما يثير هلع الأجنحة الأخرى داخل العائلة المالكة إزاء ما يمكن أن يسفر عنه التحول في السياسة الخارجية السعودية من (المحافظة إلى الراديكالية)، وانعكاساتها على الداخل السعودي خاصة في ظل السياسة المتفككة التي يتبعها بوش وفريقه حيال المنطقة.

عادل جبير المقرب لسنوات طويلة من الأمير بندر من خلال عمله في الدائرة الاعلامية التابعة للسفارة السعودية في

ذكرت مجلة The Economist البريطانية أن الغموض الذي يحيط بالشؤون الداخلية السعودية يقف وراء حزمة التكهّنات التي أثارها استقالة الأمير تركي الفيصل من منصبه كسفير في واشنطن ولا سيما ما تردد عن توتر بينه وبين الأمير بندر بن سلطان، فيما نقلت صحيفة Washington Post الأميركية عن مسؤولين أميركيين توقعهم بتعيين عادل الجبير خلفاً لتركلي.

وأشارت مجلة The Economist في عددها الصادر في العشرين من ديسمبر الأخير إلى أن بعض الأحاديث التي دارت عقب الاستقالة ركزت على ظهور مشاكل في التحالف السعودي الأميركي الحيوي، بينما اعتبر البعض الاستقالة مؤشراً على الصراع على السلطة بين أجنحة العائلة المالكة.

وذكر تقرير للمجلة في عدده الأخير أنه من الواضح بأن الأمير تركلي لم يستقل من منصبه لقضاء مزيد من الوقت مع أسرته كما قال، وأن معظم الشائعات المتعلقة بهذه القضية تدور حول توتر العلاقات بين الأمير تركي والأمير بندر بن سلطان.

وأوضح التقرير بأن الأمير بندر دعا، من خلال منصبه كمستشار للأمن القومي السعودي، إلى سياسة خارجية سعودية أكثر قوة، كما يقال أنه قام بمبادرات مستقلة عن وزير الخارجية السعودي المسن، بما في ذلك زيارة حديثة غير معلنة عنها إلى واشنطن حيث بشّاع أنه شجّع مقهور إدارة بوش على مقاومة دعوات التعاون مع سورية وإيران.

في سياق مماثل، نقل تقرير لصحيفة Post The Washington في الحادي والعشرين من ديسمبر عن مسؤولين أميركيين أن السعودية أبلغت الخارجية الأميركية بأنها تنوي تعيين عادل الجبير سفيراً لها في واشنطن، مشيراً إلى أن الجبير أحد المستشارين للشؤون الخارجية المقربين من الملك السعودي عبدالله شكل وجهاً عاماً للمملكة الغنية بالنفط في الغرب، وكان في الواجبة للتوصل بين العائلة الملكية السعودية والتطرف الإسلامي، وإغالباً ما اضطر إلى الدفاع عن إحدى أكثر الحكومات المستبدّة في وجه الانتقاد القاسي).

واعتبرت صحيفة أن التعيين المنطوق للجبير يمثل برزواً سريعاً في الدبلوماسية السعودية لرجل عمل أخيراً كمساعد خاص للأمير بندر بن سلطان الذي هو اليوم مستشار الأمن القومي، لافتاً إلى أن التعيين السلس جداً غلب بالسريرة، وأن الرسالة المطبوعة التي سلّمت إلى الخارجية الأميركية تركت فراغاً مكان إسم السفير المعين، والذي أضيف لاحقاً بخط اليد من قبل موفد سعودي قبل وقت قصير من

لقاء مع صحافي بريطاني، وأبدى براعة فائقة في (تقويل) ما لم يقله الملك، الذي كان يتمتم بكلمات غير متماسكة وتفتقر إلى الذوق والمعنى، فيما كان الجبير يصوغ تلك الكلمات المتناثرة في جمل شديدة الجاذبية بمعانٍ كبيرة. يضاف إلى سجله في الدفاع عن العائلة المالكة دعوته لوفد من اليهود الأميركيين الأعضاء في الكونغرس إلى السعودية من أجل احتواء (الغضب اليهودية) إزاء تصريح الملك عبد الله بأن (أبائنا صهيونية تقف خلف ٩٥ بالمئة من الهجمات المسلحة في المملكة)، ودفاعه عن مؤتمر صحافي عن الأميرة هيفاء زوجة مستشار الأمن القومي الأمير بندر وغيرها من المناسبات التي حفظها له طويلاً العمر!

تشير فحسب إلى أن لدى عادل الجبير حظوة عند الاسرائيليين، تماماً كما هي مكانة الأمير بندر، فقد ذكرت صحيفة جيو ووليم بوس الاسرائيلية بأن (عادل ظل - منذ بداية التسعينات - على اتصال وتنسيق مع الجماعات اليهودية بما فيها منظمة اللوبي الصهيوني الأمريكي - أيهاك، وسبق أن التقى بيو سي بيلين حينما كان وزيراً في حكومة العمل الاسرائيلية)، وتضيف الجريدة بأن (الجبير هذا هو الذي أقتع الأمير عبد الله، بتوجيه دعوة لتوماس فريدمان وإفرايم بلقاء خاص)، وليس غريباً على من هذه شائله أن يكون سفيراً وأن يحظى بدعم الاسياد والعبيد معاً!

واشنطن، أتقن النهج الذي اتبعه بندر خلال وجوده في واشنطن كسفير من طراز خاص، وخطي بعلاقة وثيقة مع المسؤولين الأميركيين بما فيهم الرئيس بوش، الذي أزال الاعراف الدبلوماسية في علاقته معه. وقد نجح الجبير في إدارة حملة العلاقات العامة بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر بهدف إعادة ترميم صورة حكومته داخل الولايات المتحدة، وقد تولى الرد على الانتقادات العنيفة التي شنتها أميركيون على السعودية واتهموها بأنها (وكر الارهاب)، فيما كان الجبير يعقد الندوات والمؤتمرات الصحافية ويدعو الاعلاميين الأميركيين للاستماع إلى وجهة النظر السعودية، فيما يتصل بعلاقة العائلة المالكة والحكومة السعودية بشبكة تنظيم القاعدة وبالشائعات الارهابية في الخارج، وكان الجبير يسوق بلاءه كضحية للأعمال الارهابية، شائتها شأن الولايات المتحدة والغرب عموماً. أكثر من ذلك، كان الجبير يرتق الفتوحات الواسعة في تصريحات الأمراء، وكان يعيد تفسيرها أو تقيفها وأحياناً يزيد عليها قليلاً كيما تخرج مقبولة، وليس بالضرورة معقولة، كما فعل حين تقى تصريحاً للأمير نايف في حوار مع صحيفة السياسة الكويتية بأن الصاهية هم وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مثبّثاً التهمة الأميركية بأن اسامة بن لادن هو وحده المسؤول، وقد ظهر الجبير عقب اجراء عملية فصل التوأمين العراقيين مترجماً للملك خلال

يريد أن يصبح ملكاً

بندر يدير الحرب على إيران من واشنطن

عداء الحكومة السعودية للشيعنة وسيلة تنتزع بها ورقة من أيدي الجهاديين، والزرقاوي استفاد من الدعم والتمويل الحكومي السعودي للخطاب المعادي للشيعنة

قيادة العالم الإسلامي من خلال مواجهة إسرائيل. والإيرانيون يكتشفون، كما فعلوا في بداية الثورة الخمينية حينما كان التفكير بتصدير الثورة، أنه يمكن أن يتم التشكيك فيهم بسهولة من قبل منافسيهم السنة بدعوى أنهم هراطقة.

وحسن نصرالله الذي رأى فيه العرب جمال عبدالناصر ثانياً خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، يصفه اليوم سنة لبنان بالمتعطش للسلطة وذلك بعدما حاول استغلال رصيده في محاربة إسرائيل لتدعيم مشاركته في السلطة.

فالعداء للشيعنة من قبل الحكومة السعودية هو وسيلة تنتزع فيها ورقة من أيدي الجهاديين، والزرقاوي لم يخترع العداوة للشيعنة ولكنه استفاد من الدعم والتمويل الذي تقدمه الحكومة السعودية لهذا الخطاب المعادي للشيعنة.

ويقول الكاتب إنه ليس مستغرباً أن يصدر ٢٨ عالم دين سني في السعودية بياناً ضد الشيعة في العراق، ثم يتبع ذلك بقتوى للشيخ عبدالرحمن البراك يكفر الشيعة ويقتربهم أشد خطراً على الإسلام من اليهود والنصارى. وبهذا فإن الحكومة السعودية تسبق الجهاديين بخطوة حينما تظهر نفسها مستعدة لتبني أجندة الجهاديين، ويرى كاظمي أن معاقبة إيران تصب حتماً في صالح أميركا والعالم، لكن لا يجب أن تتحول سبباً لنزاع طائفي دام في العراق وفي لبنان. ويخلص الكاتب إلى أن الرئيس جورج بوش يريد نشر الاستقرار الإقليمي عبر التنوير والسلم الأهلي في حين أن السعوديين يريدون حماية نظمهم من خلال إشاعة ثقافة كره الآخرين.

ويقول كاظمي (يجب احتواء إيران، وإعادة العراق إلى العمل. لكن القبول بوسائل الأمير بندر يمكن أن يؤدي مؤقتاً إلى ضرب الإيرانيين، ولكنه سيشتعل النار الطائفية في العراق وسيجعل السعوديين يحافظون على خطاب الكراهية والاستفزاز).

عقيدتهم وكفاحهم، سيتم إطلاقهم ضد الشيعة في لبنان وسورية والعراق وبالتالي حرفهم عن مواصلة هدفهم المتمثل في الإطاحة بالنظام السعودي.

ويعود كاظمي لينذكر بمقال كتبه في يونيو ٢٠٠٥ عن مخطط سعودي يمثل اليوم ما يحاول الأمير بندر تحقيقه. فمنذ عام ١٩٨٠ بدأ السعوديون بتنفيذ مخطط في أفغانستان ودعموا المجاهدين في مواجهة السوفييات.

حينها كان الأمير تركي بصفته رئيساً للاستخبارات مهندس عملية (الإلهاء الأفغاني) الذي صرف الإسلاميين الوهابيين عن السعودية وعن تهديد المملكة، وكان الأمير بندر سفيراً في واشنطن ساهم في دفع الأميركيين نحو هذه الاستراتيجية. وسار المخطط بشكل جيد وحقق الأهداف قصيرة المدى. لكن على المدى الطويل تحولت النتائج إلى سبباً جدياً بالنسبة لكل المعنيين، فقد ظهر أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة.

وقال الكاتب إن الأمير بندر لا يزال يتبع نفس السياسات التي كانت سائدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ تماماً كما يفعل صديقه الحميم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ورئيس مجموعة دراسات العراق جيمس بيكر المتهم من بعض الجهات باتباع المدرسة القديمة وفقدان الصلة بالتغيرات الكبيرة التي حدثت في الشرق الأوسط، بينما يبدو الأمير تركي، وهو المتهم بأنه المسؤول الرئيسي عن خلق (وحيث أسامة بن لادن)، قد تعلم من تجاربه.

والخطوة الأولى في مخطط الأمير بندر هي إظهار المملكة العربية السعودية على أنها حامي الشرق الأوسط السنّي في مواجهة الشيعة والإيرانيين. ويرى الكاتب أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الإيرانيين قد يذهب بهم الخيال إلى التصديق أنهم قد يهيمنون على العالم الإسلامي. فالأحداث في لبنان وبين الفلسطينيين أثبتت القيادة الإيرانية وحتى أكثرهم حماساً مثل الرئيس نجاد عن الفكرة القائلة إنهم يستطيعون

أوضح نبراس كاظمي في مقال نشرته صحيفة The New York Sun الأميركية في عددها الصادر في الثالث من يناير، بأن الصراع الذي ظهر إلى العلن بين أعضاء العائلة المالكة على أثر ترك السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصلي منصبه أدى إلى إخراج الحكومة السعودية ودفعها للطلب من وسائل إعلامها أن لا تنقل شيئاً عن استقالة الأمير تركي.

وأشار الكاتب إلى أن الأمير تركي عبر عن إستراتيجته عندما نشب اختلاف حول طريقة التعامل مع إيران داخل العائلة المالكة، ففي حين كان الأمير تركي يؤيد سياسة الحوار مع الإيرانيين كان جناح آخر يقوده بندر بن سلمان يدعم سياسة القوة والوقوف بجانب أميركا إذا كان هنالك اتجاه لدى الإدارة الأمريكية للغزو. وشكك الكاتب في أن تكون إيران أساس المشكلة، معتبراً أن هم العائلة المالكة هو الحفاظ على السلطة وهي لا ترى في إيران تهديداً لها، بينما التهديد الحقيقي يتأتى من الجهاديين داخل المملكة والأخذي قوتهم في الأزدباد.

وأضاف أن القول بوجود تهديدين الأول تمثله إيران على أميركا وإسرائيل والثاني المدّ الشيعي على السنة ليس إلا لتعمية كل من السيمقراطيين الغربيين والأصوليين الراديكاليين على حدّ سواء.

وقال كاظمي إن الأمير بندر الذي يستمع إليه الملك عبدالله يستغل كل هذه الادعاءات بوجود تهديد ليستطيع تأمين بقاء النظام، حتى لو أدى به ذلك إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأميركية في العراق وإحراق لبنان.

وبناء على مخطط الأمير بندر فإن أميركا عليها مهاجمة إيران بكل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية المتاحة، ومواجهة المزيد من الصعاب في الشرق الأوسط. وتنازع الكاتب مشيراً إلى أن الجهاديين السانترين على نهج أبي مصعب الزرقاوي والذين أرسوا ثقافة العداوة للشيعنة في صلب

تحولات خارطة التحالفات الإقليمية

أحلاف السعودية بين الماضي والحاضر

محمد الهليل

تطوراً، والحياة السياسية فيه أكثر انفتاحاً. الثاني - يمكن اعتبار ذلك الحلف في جانب أساس منه (حماسياً). فمصر في الميخال السعودي/ الوهابي هي الدولة الوحيدة (الأجنبية) التي احتلت معالق الوهابيين في نجد وكسرت شوكتهم بالوسائل العسكرية. ولا زال القلق من مصر إلى هذا اليوم سائداً في ذهنية عدد من النخب النجدية. والسعوديون بالأمر كما اليوم، يعتقدون بأن التحالف مع مصر ليس فقط يمنع استخدام مصر كقوة عسكرية ضدهم في أية منازعات قد تحدث، بل قد يوفر لهم - عكس ذلك - فرصة الاستفادة من القوة العسكرية لمشاريع سياسية مشتركة كما حدث في تحرير الكويت. ينبغي التذكير هنا، أن الملك عبد العزيز، وفي لفظة نادرة غادر السعودية لزيارة مصر، وهي الزيارة الوحيدة للخارج التي قام بها في حياته بعد تأسيس مملكته، تأكيداً منه لأهمية ذلك التحالف، حيث التقى مع الملك فاروق، ومدّ جسور الروابط مع ذلك البلد، بعد أن كان معه في حالة جفاء منذ عهد الملك فؤاد الذي عارض احتلال الوهابيين للحجاز في العشرينيات الميلادية الفائتة، وما تبعها من حدوث قتلى مصريين في واقعة الحمل الشهيرة. وقد تعاون فؤاد مع الهاشميين - ولو جزئياً - في تمويل حركة قبلية عسكرية (حركة حامد بن رفاة) للقضاء على الحكم السعودي هناك. من جانبها، لم تكن مصر في الأربعينيات الميلادية، تتطلع إلى دور عربي بارز لتلعبه، ولم تكن هناك إغراءات لتقيام بمثل ذلك الدور، خاصة وأن عدد الدول العربية المستقلة قليل، وأن أعباء الزعامة يتطلب استقلالاً سياسياً أكبر لم تكن مصر قد حصلت عليه بعد، وزيادة على ذلك لم تكن القيادة المصرية وفي سبيل لعب دور ريادي مستعبد أو قادراً على مواجهة القوى الإستعمارية المحتلة في المنطقة (فرنسا وبريطانيا).

ولهذا بقي التحالف السعودي - المصري منحصراً في بذل جهد مشترك بتمحور حول

قوتها على العنصر البشري، أي عدد السكان، والحجم الإقتصادي، وتأثيرها العلمي والثقافي والفني، والمكانة السياسية المترتبة على تبني قضية ماء، والمكانة الدينية، والمخزون التاريخي من تراث وإرث حضاريين، وما تمتلكه دولة ما من تحالفات وأصدقاء في هذا الكون. كل دولة تستطيع أن تراكم القوة وأن تمارسها في السياسة. والدولة العربية الرئيسية تتمتع كل منها ببعض هذه العناصر من القوة.

الحلف السعودي - المصري

وهو أول حلف يتشكل في العالم العربي، وتمتد جذوره إلى الأربعينيات الميلادية الفائتة، وهو حلف هندسه الملك السعودي المؤسس عبد العزيز آل سعود، أو لنقل كان بمبادرة منه، أمله ظروف سياسية سعودية بالدرجة الأساس. كان الملك السعودي لا يزال في صراع مع الهاشميين، حكام الحجاز السابقين، والذين كانوا في الأربعينيات الميلادية يسيطرون على قطرين عربيين هما: العراق والأردن، وكان الهاشميون لازالوا القوة الفاعلة في المشرق العربي رغم خسارة الحجاز الذي كانوا حينها ما يزالون يخلصون - وربما يعملون - لاستعادته من يد السعوديين.

في تلك السنوات الخوالي، لم تكن هناك سوى أقل من عشر دول عربية مستقلة، ونقول مستقلة تجاوزاً، شكلت فيما بعد جامعة الدول العربية. والملك السعودي وجد أمرين أساسيين في مصر: الأول - أنها أقوى قوة عربية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبشرياً مع أن مصر لم تكن لها اهتمامات خارجية، اللهم إلا في السودان الذي لم يكن يعدو ملحقاً خلفياً لمصر، ومثل هذه القوة يمكن أن توازن النفوذ الهاشمي في المشرق، خاصة في العراق، الذي كان يتمتع بثقل اقتصادي وسكاني أكبر بكثير من المملكة السعودية نفسها، وكان للهاشميين نفوذاً في سوريا ولبنان وفلسطين، وكانت قيادته أكثر

هناك سبع قوى رئيسية فاعلة في الشرق الأوسط: اثنتان منها لهما وضع خاص وهما: تركيا التي أدارت ظهرها لحكمها العربي والإسلامي، وإن حاولت في العقدين الأخيرين أن توازن بين مصالحها الإقتصادية الإقليمية وبين علاقاتها مع أوروبا، ولكن هذه القوة لم تبد رغبة في لعب دور ذي قيمة في الشرق الأوسط، مع أن هناك بعض المؤشرات تفيد بتغير ما حدث في هذا التوجه بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة، وبعد الإحتلال الأميركي للعراق وأثارة المباشرة على تركيا. وهناك بالتأكيد رغبة عامرة - اليوم - لدى قوى دولية وعربية لجذب تركيا كي تلعب دوراً أكبر في قضايا المنطقة. القوة الثانية هي إسرائيل التي تضبط تصرفاتها ومصالحها مع تحالفها بالغرب وخاصة الولايات المتحدة، وهي قوة فاعلة في الشرق الأوسط ولكنها القوة التي يجمع على أنها عدو لكل القوى الأخرى، وإن ينسب متفاوتة، عدا تركيا.

القوى الخمس الرئيسية الأخرى هي: مصر، سوريا، العراق، إيران، والسعودية. وهي قوى منقسمة على نفسها، ونقص العربية منها بالذات، فهي لم تتفق يوماً على مشروع سياسي واحد، وكان هناك فريقان على الأقل مختلفان دائماً، وكان هناك شيء ما يحدث بين الفينة والأخرى ويغير خارطة التحالفات بين هذه القوى، وسنأتي لشرح هذه القضية فيما بعد. لماذا هذه القوى تعد رئيسية وذات أثر ملموس في خارطة السياسة؟ باختصار يمكن الإجابة بالقول أن هذه الدول هي القادرة على إنجاح مشروع سياسي أو تخريبه، وهي الدول التي (تريد) و(تستطيع) أن تمارس نفوذاً في محيطها الجغرافي أو الثقافي أو الدولي، الأمر الذي يجعلها محورا من محاور النشاط السياسي، ومفتاحاً من مفاتيحه الرئيسية. بالطبع ليس كل دولة تستطيع أو ترغب في ممارسة النفوذ. فقرة هذه الدول مختلفة ولكنها متميزة، ومجموعاً ما تملكه كل واحدة من أوراق القوة أو عناصرها يمنحها أفضلية في التأثير. الدول تعتمد في

شهد عام ١٩٥٨ قطيعة بين مصر والسعودية، وتبدلاً في خارطة التحالفات العربية، فبالهاشميين قد سقطوا في بغداد بانقلاب عبدالكريم قاسم المهادي هو الآخر للسعودية (والرجعية) العثمانية، يومها خرج طلاب المدرسة العسكرية في الطائف وهم يلحون بقبعتهم: (باقي اثنين، واحد وحسين). أي لم يبق سوى مكان: واحد غير معرف (ويقصد بالملك سعود) والثاني الملك حسين. لم يعد القلق السعودي منذئذٍ (هاشيمياً)، ولم تكن الهاشميين رغبة في مواجهة السعودية بقدر ما كانت تحذوهم رغبة الحفاظ على الملك الهاشمي في الأردن. وهنا تسنّست العلاقات السعودية الأردنية إلى أبعد مدى. وكان في المواجهة عبد الناصر وسوريا.

كانت مصر هي قطب الرحى السياسية في العالم العربي، كانت الفاعل واللاعب الرئيس، لم ينسافها فيه - بحد أحد. ومع أن سقوط دولة الوحدة عام ١٩٦١ قد أثر كبيراً على مشاريع عبدالناصر، إلا أنها لم تكن كافية. وفي الحقيقة كان اللايمون الكبار في الشرق الأوسط أكثر تناقضاً من أن يشكلوا محوراً خاصاً بهم، فحتى عداؤهم لعبد الناصر لم يجمعهم على واحدة. وخارطة العلاقات في العراق وسوريا كانتا مختلفتين مع بعضهما كما مع عبدالناصر، بعضه له صبغة أيديولوجية، وبعضه يمكن وصفه بالمازادات حول كيفية تحرير فلسطين، وبعضه شخصي للغاية أكثر منه مصلحة (مصلحة للدولة).

في بداية السبعينيات الميلادية الفائقة، وفي ذات السياق، تحسّنت العلاقات السعودية السورية

التي كانت متوترة في عهد صلاح جديد، ولذا ظهر حلف مؤقت قبيل حرب أكتوبر وانتهى بنهايتها، حلف سوري - سعودي - مصري، خطط للحرب، ثم اختلف على طريقة إنهائها.

عادت سوريا مبتعدة عن مصر، وبقيت السعودية إلى جانب مصر، حتى كان ما كان من شأن السادات وزيارته للقدس، وما تبعه من قطع العلاقات بين الدول العربية ومصر، وقد تغير الوضع بعد مقتل السادات، فعادت السعودية والدول العربية إلى مصر بدل أن تعود مصر إليهم! ومنذئذ والعلاقات السعودية المصرية في تفاهم وانسجام عدا ما حدث بعيد انتهاء أزمة غزو الكويت، وإلا هناك شبه تفاهم حول معظم القضايا: السلام مع إسرائيل، الموقف من إيران، الموقف من حماس، الموقف من الحرب الإسرائيلية على لبنان ومن حزب الله، الموقف من القضية العراقية منذ بدايتها وحتى الآن، الموقف المشترك من قضايا ديمقراطية المنطقة، وغير ذلك من المسائل.

الثورة الإيرانية وتبدل التحالفات

لم تتوضح طموحات الشاه وإيران كدولة إلا في بداية السبعينيات الميلادية، أو قبلها بقليل حين قررت بريطانيا الإنسحاب من البحرين والإمارات الخليجية الأخرى. كان الشاه قبلها عضواً فاعلاً في (مكافحة الشيوعية) وقد أرسل قواته إلى سلطنة عمان لضرب ثوار ظفار، ولم تعترض السعودية على ذلك، بل لم تجد فيه ما يدعو للخشية أو الريبة، بل ربما كان الدور الإيراني محدداً سعودياً كما هو غربياً، وظهرت في تلك الفترة النظرية الأميركية المعروفة بـ (العمودين المتساندين) والعمودان هما: إيران، الشاه، والسعودية.

حين قررت بريطانيا الخروج من الخليج، كان لا بد من وجود قوة تملأ الفراغ، ولم تكن هناك قوة مهيأة سوى قوة الشاه، الذي تطورت لديه البارانويا بعيد ارتفاع أسعار النفط وحرب ١٩٧٣ ليعلم أنه شرطي الخليج.

لم تتغير النظرة السعودية للشاه باعتباره حليفاً بل وشريكاً رغم احتلاله الجزر الإماراتية التي صمت الخليجيون عنها إلى أن اشتعلت القضية فيهما بعد سقوط الشاه. المعوقات ان السعودية نسقت مع الشاه مواقفها النفطية، ونسقت معه سياسياً لضرب العراق، وقد تجلى ذلك بوضوح بالغ في دعم حركة الملا مصطفى البرزاني، وقد دخلت إسرائيل على الخط حينئذ، وأثمرت القضية اتفاق شط العرب عام ١٩٧٥م التي وقعها صدام حسين نفسه.

كانت السعودية تنظر إلى العراق كقوة مهددة، فقد احتضن المعارضة البعثية السعودية ودعمها، ومن بغداد ظهرت دورية (صوت الطلبة) واليها التجأ المعارضون البعثيون وفي مقدمهم علي غنّام الذي بقي في العراق إلى أن سقط صدام حسين من كرسي الحكم. كان إضعاف العراق هدفاً إيرانياً سعودياً مشتركاً، وكان السعوديون يتقبلون زعامة الشاه على الخليج مع قدر من مشاركتهم، ولكنهم كانوا يرفضون أي تسلل عراقي إلى الخليج. هذا لا يعني أن دول الخليج كانت تنظر بعين الرضا تماماً للشاه، خاصة في سنيّه الأخيرة والتي بدا معها مهووساً بعظمة القوة والتهديد بها، وكان إلى حد ما قد وضع عقبات أمام السعودية ونفوذها في دول الخليج، إذ كانت إيران نفسها تسعى إلى ذلك النفوذ مع كل دولة على حدة، وقد كان نجاحها بالغاً على الأقل في سلطنة عمان.

حين بدا أن العراق محاصراً من كل الاتجاهات تقريباً، من كل القوى الإقليمية الكبرى ولم يكن له قدرة على ممارسة أي نفوذ واضح (إيران الشاه من الشرق، وتركيا من الشمال، وسوريا من الغرب، والسعودية من الجنوب) حينها تفجرت الثورة الإيرانية لتقلب صيغة التحالفات من جديد.

السعوديون - وعلى لسان فهد - كانوا ضد إسقاط الشاه، وقد امتدحوا حكمته مراراً قبل أن يسقط بأسابيع، واعتبروا ما يجري من ثورة في الشارع مجرد (زوبعة) سيختطأها جلالة الإمبراطور. وكان لسقوط الشاه وقع الصاعقة على الغرب وعلى السعوديين. ويومها أعلن كارتر مبدأه الشهير: (إن أمن العربية السعودية جزء من الأمن القومي الأمريكي). وفي سبيل إظهار الأمر بشكل جاد باعت أميركا عشرات الطائرات الحربية للسعودية (طائرات أف ١٥) مع مناورات حية في سماء السعودية.

مالذي تغير من تحالفات بسبب الزلزال الإيراني؟

مصر الملكية كانت على علاقة جيدة مع الشاه، ومصر الجمهورية جاءت بالنقيض واحتضنت المعارضة الإيرانية وأعلنت أن الخليج (عربي) إلى أن جاء السادات فأصلح علاقات مصر مع الشاه وأعادها إلى الحياة وعززها بشكل كبير، إلى حد استقباله للشاه وبذنه في القاهرة. ولكن قيام الثورة، وضع مصر ضد إيران الجديدة، ومثله وضع السعودية في ذات الخانة، وبقي الخلاف المصري الإيراني منذ سقوط الشاه وحتى اليوم لأسباب استراتيجية تتعلق بالنفوذ بين المصري والإيراني في الخليج ثم في المشرق العربي: من العراق إلى لبنان إلى فلسطين.

لكن التطور الأبرز حصل لوضع العراق وموقعه الإقليمي، فيفقد الخشية على تحول العراق لإيران ثانية، سجلت السعودية اختراقاً (برضا عراقي) لدعم الحكم في العراق، وكذا فعلت مصر التي لازالت يومها مرفوضة مفصولة من الجامعة العربية، ولأول مرة وقف خط (المعتدلين) والذي يضم الأردن والسعودية ومصر إلى جانب صدام حسين حين أشعل الحرب. إنه حلف مواجهة إيران.

تضخم الدور العراقي بسبب الحرب، ولما انتهت أراد صدام أن يوسع النفوذ جنوباً بقوة السلاح كاستحقاق له على ما فعل في سني الحرب، فكان أن احتل الكويت ليعود من جديد إلى خندقه القديم المعزول ولتحتجب السعودية ومصر إضافة إلى سوريا! وكان حلفاً جديداً قد نشأ.

أثناء الحرب العراقية الإيرانية كانت إيران محاصرة خليجياً وغربياً وإسلامياً. وكانت مادة التحريض (فرس مقابل عرب) و (شيعه مقابل سنة) وقد نجحت التحالفات التي هندستها السعودية والعراقيون والمصريون ومن ورائهم الغرب وأميركا في كسر إيران إلى أن أعلنت إيقاف الحرب مرغمة.

لكن هناك أمراً لا بد أن نذكره بهذا الصدد، وهو على أهمية كبيرة، فانتصار الثورة في إيران أنتج قوة إضافية إلى سوريا أيضاً وليس إلى العراق فحسب، فقد وجدت سوريا لنفسها حليفاً لا يقدر بثمن. فهي بمواقفها السياسية المعروفة والمتعلقة بمسألة الحرب والسلام مع إسرائيل لم تكن تسمع أذناً صاغية من أحد من العرب منذ حرب ١٩٧٣، ولكنها استطاعت أن تمد نفوذها بشكل كبير في لبنان منذ ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠٥ وبغضاه عربي من مصر والسعودية كما هو معلوم، وقد بقيت العلاقات السورية مع هاتين الدولتين يسير باستجابتين، اتجاه الموضوعات العامة التي لا علاقة لها بالموضوع الفلسطيني، وهو اتجاه لا تتنازل فيه سوريا كثيراً وبنعت ثمن ذلك حتى اليوم، واتجاه آخر أبدت فيه مرونة كبيرة ويتعلق بالمواضيع العربية العامة، وساحت للسعودية أن تمارس دوراً متميزاً في لبنان ولكن تحت سمعها ويصرها.

وهكذا بقيت سوريا ولمدة طويلة لم تجد تفهماً لوجهة نظرها من قبل العرب (للهم إلا من ذلك المتقلب دائماً في ليبيا) حتى جاءت الثورة في إيران، فاعتبرتها عمقا سياسياً واستراتيجياً لا يجب التغرير به في كل الأحوال، ولا زالت تراه كذلك حتى اليوم. وبهذا يمكن القول بأن العراق وسوريا قد استغادتا بصورة مختلفة من قيام

الثورة في إيران. وفي ذات السياق يمكن القول أيضاً بأن السعودية حققت انتصاراً تاريخياً (وإن كان لمدة ثمان سنوات فحسب) في تطبيع العلاقات مع العراق الذي كان منذ تأسيسه وحتى اليوم، رغم اختلاف الحكومات وتغير الأنظمة، يميل إلى العداء للسعودية ودورها في المنطقة.

بيد أن النجاح العراقي - السعودي - الغربي في تحييد النفوذ الإيراني في العهد الخميني كان لفترة وجيزة، فبعد عامين من توقف الحرب غزا صدام الكويت في وقت الإنكفاء الإيراني الداخلي، وبعد الحرب لإخراجه من الكويت، بقي العراق خارج المعادلة السياسية الشرق أوسطية حتى اليوم، ومن المتوقع أن يكون العراق خارج اللعبة، فاقداً للوزن لفترة زمنية طويلة في المستقبل. أيضاً تفكك التحالف المؤقت بعد تحرير الكويت بين السعودية ومصر من جهة وبين سوريا من جهة أخرى.

أما إيران التي هُزمت، فإنها بعد انكفائها. أو ما بدا أنه انكفاء مؤقت، ظهرت بعد أقل من عقد من نكبتها في الحرب وهي أكثر قوة وصلابة، وبدأت تحقق إنجازات واضحة داخلياً وتوسع نفوذها خارجياً بأبعد مما كان يحلم الشاه نفسه. لم يكن اهتمام إيران بالخليج فحسب بل بكل المنطقة العربية خاصة فلسطين. في ذات الاتجاه، لم يستغد أحد في الشرق الأوسط من سقوط الاتحاد السوفياتي مثل إيران، فقد وسعت نفوذها إلى دول آسيا الوسطى، وأقامت علاقات متميزة مع الهند وروسيا وأوكرانيا والصين والباكستان فضلاً عن تركيا وماليزيا وأندونيسيا وغيرها. وحاولت إعادة علاقاتها مع كل غرمائها العرب، بمن فيهم السعوديين، ونجحوا في ذلك إلى حد كبير.

تبددت المخاوف العربية من إيران طيلة عقد التسعينيات الميلادية، ولم تعط إيران أدلة على أنها تريد الهيمنة والسيطرة، بل بدا وكأن إيران مشغولة بنسج شبكة تحالفات على المستوى الدولي قوية للغاية تحصن الوضع السياسي الداخلي، وكان الاهتمام الإيراني بعيداً عن الجوار العربي، بل في محيط إيران غير العربي في الحقيقة.

الأحلاف ومراكز القوى الحالية ما بعد ١١/٩

إلى ما قبل الزلزال الذي أصاب المنطقة بعد أحداث ٩/١١، ومن ثم احتلال أفغانستان والعراق، والتداعيات للحدث شملت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، وقبلها مقتل

الحريي وإخراج سوريا من لبنان.. إلى ما قبل الزلزال إياه، كان الوضع كالاتي:

إقصاء للعراق كقوة إقليمية بشكل شبه تام وقد كان في حصار استمر سنوات طويلة. إيران الخاتمية تحقق إنجازات وترسم صورة (جميلة) لها في الخارج، وهي قد كانت في أقصى نفوذاتها ونشاطها داخلياً وخارجياً، وجاء نجاح ليكمل المشوار بصورة فاقعة أكثر!

كانت سوريا لاتزال سيّدة لبنان، وتمسك بنحو أو آخر بعضاً من الملف الفلسطيني وحتى العراقي، فضلاً عن تحالفها الذي يزداد وثوقاً بطهران وبحزب الله الذي أنجز للثوّ طرد الإسرائيليين من لبنان في مايو عام ٢٠٠٠. كانت السعودية تعيش أجوداً في سياساتها الخارجية، وتخسر الكثير من نفوذها خليجياً، وبدأت مشغولة بحالها عن أن تمارس دوراً ذا أهمية على الصعيد العربي، ومنه الموضوع الفلسطيني.

مصر، نجحت في مدّ نفوذها لبعض دول الخليج، وصارت ممسكة بالملف الفلسطيني بعضها في ذلك ملك الأردن.

تركيا كانت لاتزال مشغولة بمشاركتها في الاتحاد الأوروبي، فكلما حلت عقدة وضعا لها أخرى، لأن الاتحاد لا يريد في النهاية! إسرائيل كانت في قمة غطرستها وقوتها، فقد حذت الأخطار الآتية من الخارج، ولكنها تعيش أزمة داخلية مستمرة منذ أوسلو، أي أن معاركها الخارجية صارت في الداخل.

كان هذا هو الحال عشية أحداث سبتمبر، لا توجد قوة عربية فاعلة حقيقية، ولا يوجد اتفاق قوى عربية يقود السفينة، في حين يظهر أن القوتين المؤثرتين هما إسرائيل وإيران، والتتان لهما (منتجات) مادية ملموسة وانتصارات واضحة في ميادين مختلفة.

ما بعد ٩/١١ أصبحت إيران أكثر قوة أولاً حين تمّ التخلص من طالبان ووصول أصدقائها من مختلف القوميات إلى السلطة، وذات الشيء تكرر مرة ثانية بعد إسقاط صدام حسين. بعبس ما كان يتوقع البعض بأن إيران ستصبح محاصرة بالوجود الأميركي شرقاً وغرباً!

أما إسرائيل، فقد تصورت في البداية أنها ستكون أكثر قوة بفضل مأكنة الحرب الأميركية فالإتحاد الأميركي عادة ما يصب في خاتمة المصلحة الصهيونية، ولكن تراجع القوة الأميركية في العراق ومن ثم في أفغانستان، لم يعد ما يجري بالضرورة مفيداً لإسرائيل، إن لم يكن على عكس ذلك في غير صالحها، خاصة وأنه ترافق مع وصول حماس إلى السلطة عبر الانتخابات. وتأكد تراجع إسرائيل بعد شتائها

حرب تموز ٢٠٠٦ وهزيمتها المخجلة. ومتعددة الوجوه - فيها، بمعنى آخر، فإن القوة الإسرائيلية والنفوذ الإسرائيلي إلى أقوال حقيقي داخل المنطقة العربية، ومكانتها لدى الغرب تضععت أيضاً بنسبة كبيرة.

سوريا بدأت مشغولة بما يجري في العراق، وأخرجت مهانة من لبنان، وخسرت السعودية، أو العكس: خسرتها السعودية. صحيح أنها لم تفقد كل نفوذها في لبنان، لكن حتى الدور السعودي ضعف في لبنان. من بقي له دور قوي هو إيران بكل تأكيد. المهم أن سوريا عوشت خسارتها بانتصار حزب الله صيف ٢٠٠٦، وبانتكاسة الأميركيين في العراق، وأيضاً بانتصار حماس في الانتخابات، ومساندة إيران القوية بشأن برنامجها النووي، وبدأت سوريا تتحدث عن أن خيارها السياسي هو الصحيح (وإن كان مغامراً)!

السعودية كانت بعد ٩/١١ خاسرة على كل الجبهات تقريباً: ازدادت المخاوف منها خليجياً، وهي وإن لم تخسر العراق لكنها لم تريح شيئاً فيه، وصار الريح يصب في جيب منافسها الإيراني. وفي لبنان خسرت بموقفها من حزب الله وحلفائه المحليين، وخسرت سمعتها العربية والإسلامية حين حاصرت حماس بالتعاون مع مصر، وبالتالي لم يعد لديها حليف قوي اللهم إلا مصر والأردن، اللتان تبغيان الموقف وتسلمان الأثمان مقدماً.

مصر هي الأخرى تقلص نفوذها (المأمول) شرقاً سواء في العراق أو لبنان وربما فلسطين، للأسباب التي ذكرت آنفاً.

امام كل هذا، بدا أننا بين محورين قويين هما: سوريا وإيران، وما كان يغير إعلان، لمحاربة العربية، فواحدة منها معطلة وهي (العراق) ومصر والسعودية في محور لم ينجز شيئاً على صعيد قضايا العرب ولا على الصعيد الداخلي في بلدانهم كنموذج يمكن أن يحتذى به سواء في الديمقراطية أو في تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي. السعودية والعراق وتواجههما كانوا حلفاء من نوع ما واضحاً له توجهاته ورواه الخاصة به، ولم تغفل كونداليزا سوي أن سمت به (حلف المعتدلين).

هذا الحلف المبارك أميركياً يراود لإسرائيل أن تكون جزء منه، وإن كان بغير إعلان، لمحاربة الحلف السوري - الإيراني، كذلك يراود لتركيا المستشارة على حدودها الجنوبية (العراق) أن تكون أيضاً داعمًا للحلف وإن كان غير شريك فيه ولذات الغرض والهدف.

هذه هي المعركة اليوم، بين الأقوياء السبعة. والباقي تفاصيل!

بعد إغلاق ملف رشاشو اليمامة

ديكتاتورية السعودية تدحر الديمقراطية الغربية

الديكتاتوريات



من جهته دافع توني بلير عن قرار إيقاف التحقيق وقال: (إن العلاقات التي تقيمها بريطانيا مع السعودية مهمة للغاية، وإنطلاقاً من ذلك فإن استمرار التحقيق من شأنه أن يسيء إلى هذه العلاقات ويضر بالمصالح البريطانية). وأضاف: (واجبي كرئيس للوزراء أن أقدم النصيحة حول الأمور التي تخدم مصالح بريطانيا الوطنية ومصالحها الاستراتيجية وليس لدي أدنى شك إلتحاقاً في أن القرار الصحيح اتخذ في هذه

القضية وأنا أتحمل المسؤولية الكاملة من هذه النصيحة) مشدداً على أن استمرار التحقيق والمضاعفات التي يمكن أن تنجم عنه (من شأنه أن يثير أجواء عدم الإرتياح لشهور أو سنوات طويلة بيننا وبين شريك رئيسي وحليف قوي في المنطقة). كان الجميع يدرك بأن هناك ضغوطاً سعودية بريطانيا على التحقيق، وكانت صحيفة ديلي تلغراف نقلت عن النائب البرلماني نورمان لام قوله: إذا كان هناك من يمارس الضغوط على المدعي العام، فإن ذلك أمر مخز، وعلى من سن قانوناً لمكافحة الفساد المالي أن يتحمل عواقبه مهما قست. الصندي تايمز (١٧/١٢/٠٦) نسبت إلى أحد كبار المحققين قوله أن الوزراء البريطانيين تعرضوا للإبتزاز من قبل الحكومة السعودية من أجل إيقاف التحقيق الذي يطال أمراء كبار في العائلة السعودية المالكة. وقال روبرت واردل أن رشاشو الستين مليون جنيه استرليني التي منحت كرشاشوى تعرض التحقيق بشأنها (إلى ضغوط صريحة) من السعوديين بإيقاف الصفقة وكذلك التعاون الأمني بين البلدين.

وقد سبب إيقاف التحقيق هيجاناً في البرلمان البريطاني، وقال برلمانيون معارضون بأن ما حدث يُظهر وكأن بريطانيا تتصرف كأحدى (جمهوريات الموز). وقال واردل أن المدعي العام غولد سميث، وبالرغم من شعوره بأن هناك حاجة للتحقيق، وأن مواصلة لن تؤدي إلى فعل أي شيء للأمراء إذا ما قدموا للتحقيق بشأنها (إلى ضغوط سبؤي إلى كثير من الأضرار لبريطانيا.

من بين تلك الأضرار، ليست فقط خسارة صفقة التسليح، ولكن وحسب مصادر مسؤولة في وزارة

يجب الإقرار بأن السعودية حققت انتصاراً باهراً على الغرب الديمقراطي، فقد نجح الذهب الأسود في إشعال حريق هائل في القيم الغربية وأحالتها إلى مجرد قطع خشبية متفحمة تسارعت خطى النظم الديمقراطية الغربية على وقع إرتفاع المداخليل النفطية في الرياض، وكثف القادة الغربيون من واشنطن إلى باريس مروراً بلندن من اتصالاتهم وزياراتهم إلى الرياض بغية الحصول على شيء من البترو دولار.. ولكن لا يوجد دولة انتهازية مثل بريطانيا. كانت كذلك وستبقى، ولا قيمة لمزاعم القيم وحتى القانون.

الحجة التي قالتها الحكومة البريطانية في منعها التحقيق في رشاشو التورنادو هو أنه سيؤثر على الصفقات التالية، ويعرض المصالح البريطانية للخطر. وحاولت أوساط حكومية إعلامية خاصة البي بي سي الترويج إلى مزاعم تقول أن ما يعتبر خرقاً للقانون في بريطانيا مثل الرشاشوى، لا يُنظر إليها كذلك في السعودية؛ هكذا نظراً - كما يقولون - لاختلاف منظومة القيم بين البلدين. بمعنى آخر، إن قيم السعودية تبيح الرشوة والفساد والتهيب، وبالتالي يجب التعامل مع آل سعود وفق منظومتهم الثقافية التي تبيح ذلك.

لكن إيقاف التحقيق لم يمدّ دون شكوى وتحد، ولا زالت الحملة المضادة بلير قائمة، خاصة من الصحف البعيدة نوعاً ما عن الحكومة كما في الغارديان والإندبندنت.

حزب الديمقراطيين الأحرار، وهو ثالث حزب في بريطانيا، ولا زال يواصل صعوده السياسي بشكل مذهش، هاجم قرار مكتب جرائم الاحتيالات الخطيرة وقف التحقيق الذي يجريه بشأن عمليات قساذ تتعلق بصفقة أسلحة ضخمة أبرمتها بريطانيا مع السعودية، وانتقد تبوير الحكومة بأن قرار وقف التحقيق يهدف إلى حماية مصالح بريطانيا وأمنها القومي، واتهم الحكومة بوضع المال قبل المبادئ.

جاء ذلك على خلفية مزاعم تقيد بتهديد السعودية بإلغاء صفقة ملحقة باليمامة لشراء مقاتلات يوروفايتر قيمتها ٩٠ مليارات جنيه إسترليني ما لم يوقف المكتب التحقيق ومنحوا لندن مهلة ١٠ أيام، ووصف النائب عن حزب الديمقراطيين الأحرار نورمان لام بقرار وقف التحقيق بأنه (مخجل وشنيع ويسيء إلى سمعة المملكة المتحدة)، وتساءل: (كيف يمكن لنا بعد الآن أن نحاضر أمام العالم النامي بعلم السياسة؟).

الدفاع البريطانية فإن السعوديين هدوا بوقف مدّ بريطانيا بمعلومات استخباراتية حيوية عن القاعدة، وحسب مصدر بريطاني فإن مساهمة السعوديين في المعركة ضد القاعدة لا يمكن الاستهانة بها (فالسعوديون مهمون جداً في هذا الجانب). لكن آخرين قالوا بأن معلومات السعوديين يمكن الإستغناء عنها، فضلاً عن أن بريطانيا تزود السعودية - في المقابل - بمعلومات استخباراتية عن إيران. وقيل أن السعوديين هدوا بأنهم سيطردون عسكريين ورجال استخبارات بريطانيين موجودين في المملكة. وقد شعر البريطانيون بأن السعوديين يمكن أن يتبادوا إلى أبعد الحدود في اتخاذ إجراءات لإيقاف التحقيق وبأي ثمن. وهذا جعل البعض في لندن يزعم بأن الخمسة آلاف بريطاني الموجودين في السعودية والعاملين في شركات خاصة يمكن أن يتعرضوا للخطر في حال تدهورت العلاقات بين البلدين.

الأوبريفر (١٧/١٢) قالت في افتتاحيتها أن الحكومة البريطانية خضعت للإرادة السعودية بوقفها التحقيق في صفقة اليمامة وقدمت (تبريرات سياسية منها أن العلاقات السعودية البريطانية استراتيجية وهامة، فالمملكة من وجهة نظر بريطانيا الرسمية أغنى بلد نفطي في العالم، وفيها مدنتا مكة والمدينة أكثر المدن الإسلامية قداسة دينية، وهي بالتالي أهم بلد في العالم الإسلامي، وزيادة على ذلك فإن السعودية تناقش إيران على قيادة مسلمي العالم)، واعتبرت الصفقة أن التحالف مع السعودية ربما يكون مؤقتاً، وضراً كون السعودية تمثل (مصدر التمويل للجهاديين، وأن نظامها قعبي وقاس، ولا أحد يستطيع التنبؤ بمصير ترسانة الأسلحة التي تستثمرها السعودية

السعودية وبريطانيا: من يبتز الآخر؟

نجحت الأسرة الحاكمة السعودية في استخدام عضلاتها المالية بشكل كبير، وتوجيه ضربة قاتلة إلى حكم القانون، والقضاء المستقل في بريطانيا، عندما أجبرت الحكومة البريطانية، ورئيسها توني بلير على وجه التحديد، على إيقاف التحقيقات في عمليات صفقة طائرات تورنبور التي وصفت حين توقيفها، قبل عشرين عاماً، بأنها صفقة القرن بسبب ضخامة قيمتها (٤٥ مليار جنيه استرليني) وكثرة عدد المساسرة المتورطين فيها.

إنها عملية ابتزاز بكل المقاييس كانت الحقيقة أبرز ضحاياها جنباً إلى جنب مع سعة القضاء البريطاني، والفهم الديمقراطية الغربية، ومسألة الفصل بين السلطات التي تحتل قمتها، وتشكل أسس نجاح المجتمع الغربي وتقدمه. الحكومة البريطانية ابتزت المملكة العربية السعودية، وأسرتها الحاكمة، عندما أوعزت للجنة مكافحة الفساد بفتح تحقيقات في صفقة الهامة وعمولاتها، لإجبارها على شراء أسلحة وطائرات بريطانية وتوفر وظائف لأكثر من خمسين ألف بريطاني.

السعوديون ابتزوا الحكومة البريطانية أيضاً، عندما اندركوا مدى ضعف رئيسها توني بلير، وحاجته إلى المضي قدماً في صفقة الطائرات الجديدة، والحفاظ على علاقات التحالف مع السعودية لإنقاذ مشروعه الفاشل والكارثي في العراق أولاً، والاستناد إليها كنواة في التحالف السني الجديد الذي تعمل حالياً على تأسيسه، للتصدي للبرنامج النووي الإيراني، وتوفير غطاء عربي وإسلامي لأي ضربة قادمة لتدميره إذا اقتضى الأمر.

ضحية هذين الابتزازين هما الشعبان السعودي والبريطاني أولاً، والأممات العربية والإسلامية ثانياً، وقيم العدالة والأخلاق ثالثاً، وسعة بريطانيا ككفلة للديمقراطية والشفافية والحرية والقضاء المستقل رابعاً.

الحكومة البريطانية الحالية فقدت مصداقيتها كحكومة ديمقراطية، عندما قدمت المصالح التجارية على حكم القانون، والقيم الأخلاقية، وهي لا تستطيع بعد اليوم أن تلقى على العرب والمسلمين، والعالم الثالث بشكل عام، دروساً ومحاضرات في الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

نشعر بالحرز والأسى، لأمرين أساسيين، الأول هو عدم قدرتنا على الترويج لنموذج العدل في العدالة والقضاء المستقل والفصل بين السلطات وانتقاد الأنظمة الديكتاتورية العربية الغربي التي تتمتع بالحريات وتحول القضاء إلى مسخرة بتدخلاتها الاستغرافية، والأمم الثاني أننا كبنا أصبحنا رمزاً للفساد والإفساد في العالم، بل بننا تصدر هذا الفساد إلى العوالم الأخرى، بدلاً من تقديم نموذج في العدالة والشفافية والأصلاح والسواورة والتوزيع العادل للثروة، وهي من صميم قيمنا وأساس عقيدتنا الإسلامية.

عبد الباري عطوان
القدس العربي، ٢٠٠٦/١٢/١٦

يكون للتهديدات السعودية بقطع التعاون الاستخباراتي مع بريطانيا وزن، موضحاً بأن الرياض توفر القليل من المعلومات الاستخباراتية الموثوقة لوزارة الدفاع البريطانية، وأن واشنطن ستقدم إلى لندن أية معلومات تحصل عليها وكالات الاستخبارات الأمريكية من السعوديين.

صحيفة الغارديان نسبت إلى مارك بيث رئيس مجموعة مكافحة الفساد في منظمة التعاون الاقتصادي قوله بأن المنظمة ستضغط على بلير بشأن التحقيق، وأضاف بأن المخاوف بشأن مدى التزام بريطانيا بقوانين محاربة الفساد تزايدت بشكل كبير، وأضاف بأن السبب الوحيد المشروع لاتخاذ مثل هذا القرار هو غياب أية فرصة لحصول إدانة ناجحة، لافتاً إلى أن المنظمة تريد أن تعرف من بريطانيا ما حدث بالضبط، مؤكداً أن لدى المنظمة لائحة بالعقوبات التي قد تتخذ شكل التدخلات السياسية الرسمية.

ونقلت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية عن روبرت وارنل المسؤول في مكتب مكافحة الفساد نفيه للمزاعم القائلة بأن المكتب يمتلك أدلة كافية للمضي قدماً في رفع دعاوى جنائية معترضاً بذلك على وقف النائب العام للتحقيق حول فساد انطوت عليه الصفقة.

وكانت صحيفة الديلي تلغراف قد نسبت إلى رموز المعارضة السياسية في بريطانيا قولهم بأنهم يمارسون ضغوطاً على الحكومة لتشن الوثائق المصاحبة للتحقيق. فيما ذكرت صحيفة ذي انديبندنت بأن رجال الشرطة الذين تولوا التحقيق قالوا بأنهم تعرضوا لعطليات تصنت وأن سرية التحقيق لم تراعى. وقال أحدهم: (ماذا يعني ذلك فيما يتعلق بالتدخل بين السياسة والاقتصاد؟ إننا نستأسد على بعض الدول، بينما لا نستأسد على البعض الآخر. هناك فرق شاسع بين اتخاذ مواقف متشددة من دول مثل إثيوبيا حول المعايير التي تتبعها في نظام المستزوات الحكومية واتخاذ ذات المواقف مع أكبر منتج للنفط في العالم. عادة ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان أقل شأناً في الدول النافذة كالصين مثلاً منها في دول يمكن التصرف معها دون خوف من العواقب الاقتصادية كزمبابوي مثلاً. إنه لأمر جيد أن يتم إلقاء الضوء على المعايير المزدوجة).

وهكذا أسدل الستار على التحقيق، وأعلنت السعودية رافعة شارة النصر يوم ٦ يناير لتقول أنها ستبدأ بتسلم ٧٢ مقالة من طراز بورتوايتا جاء ذلك على لسان ولي العهد ووزير الدفاع سلمان، في إشارة منه إلى أن الرياض، رخصت بالمجهود الذي بذلته الحكومة البريطانية، وأن الصفقة ستكون من حصونها، وأعلن محمد بن باسم شركة السلاح البريطانية فرحاً: (نحن نرحب بتصريحات ولي العهد، لكننا لا نستطيع أن نغطي تعليقات إضافية خاصة وأن الصفقة ما زالت قيد التفاوض).

من بريطانيا فيما لو سقط نظام آل سعود). وتساءلت الصحيفة: (لماذا تلجأ الحكومة البريطانية إلى كسر القانون البريطاني لإرضاء السعودية؟).

وفي سياق الحملة العنيفة ضد قرار بلير بتوقيف التحقيق، وأنها تخرق قوانين بريطانيا محلية، هددت منظمة تناهض تجارة السلاح، ومقرها لندن، هددت باللجوء إلى القضاء لمحاسبة حكومة بلير، ورأت أن ديمقراطية بريطانيا لا يجب أن تستسلم لشركات السلاح. وقال نيكولاس غلبي من المنظمة، إنه كان على الحكومة السماح لمكتب مكافحة الفساد باستكمال تحقيقاته، مضيفاً أن التزام الحكومة بمحاربة الفساد لا يعني شيئاً إذا وضعت شركة BAE Systems فوق القانون، قديمياً يجب أن لا تستسلم لاستبداد شركات الأسلحة). وتابع بأن (البريطانيين يتوقعون أن تخضع مجموعة بي آيه إي سيستمز للقوانين نفسها شأننا جميعاً، لكن هذا القرار يدل على أن الأمر ليس كذلك. ونحن نقف في الطعن في هذا القرار أمام المحاكم).

وأملت هذه المنظمة إضافة إلى منظمة ذي كورنر هاوس التي تكافح بيع الأسلحة، بلير والمدعي العام اسويمن كي يستأنفا التحقيق قبل أن تتقدموا للقضاء ضدهما، كون قرار التوقيف يشكل انتهاكاً للمادة الخامسة من معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول مكافحة الفساد والتي وقعتها بريطانيا في ديسمبر ١٩٩٧، حيث تفيد المادة بأن أي تحقيق حول الفساد في بلد يستهدف مسؤولاً رسمياً أجنبياً يجب أن لا يخضع لأعباءات تتعلق بالمصالح الاقتصادية أو انعكاساتها على العلاقات بين البلدين.

من جهته قال رئيس اتحاد المحامين الليبراليين الديمقراطيين اللورد ليستر، إن على بريطانيا أن تضغط بسرعة من أجل تغيير القانون وذلك لوقف التدخل السياسي في تحقيقات الفساد، منبهاً إلى أن الأمر الخطير في هذه القضية هو تهديد حكم القانون وتهديد سمعة مكتب المدعي العام في ظل تدخل سياسي خارجي من هذا النوع. واعتبرت سوزان هاليبي من (كورنر هاوس) أن تحقيق مكتب مكافحة الاحتيال المالي (كان ينظر إليه دائماً على أنه محك لالتزامات بريطانيا الدولية في مجال مكافحة الفساد).

القائنتشال تايمز شككت في جدية التبريرات الرسمية لوقف التحقيق، وقالت أن مسؤولين سابقين في الاستخبارات البريطانية والأميركية شككوا هم أيضاً في المخاوف الأمنية القومية والدولية التي زعمها بلير. ونقلت الصحيفة عن مسؤول سابق بالاستخبارات البريطانية قوله إن العلاقة الاستخباراتية البريطانية السعودية هي علاقة لا تحكمها الثقة ولم تضر أبداً، فمعظم المعلومات التي تلقتها بريطانيا أتت من أميركا. كما استبعد مسؤول استخباراتي أميركي سابق أن

صدام: قراءة في الموقف الوجداني من الإعدام

تقديس المجرم ومنحه الفخران يعني إعطاء الجريمة شرعية استمرار وتوالد. إن هذا يعني صناعة عالم من القيم الإنسانية. يعني صناعة قيم تستهين بالإنسان، قيم لا وجود لها إلا في عالم العصابات، حيث القيمة لمن يمتلك أكبر رصيد من الضحايا

محمد بن علي المحمود



محمد المحمود

– تجعل من هذا الاهتمام المبرر – إعلاميا – بالحدث، اهتماما بشخصية المجرم، وإعطائها أبعادا ترميزية: لم تكن لها بحال. ليس هذا المقال قراءة في حكم الإعدام. فقد كتبت عنه مقالا خاصا قبل شهرين من الآن. ولا في تنفيذه، وإنما هو قراءة في ردود الفعل على هذا التحفيز: حدثا، وتوقيتا، وكيفية. ردود الفعل – الإيجابية والسلبية – إما أن تكشف عن موقف متسق مع الرؤية العامة التي يتعامل بها المراقب مع الأحداث والتاريخ، وإما أن تكشف عن اضطراب في الرؤية، وحيرة في الوجدان، وارتباط بسخونة الأحداث العابرة: دون ربطها بالسياق والتاريخ. الموقف المؤيد لحكم الإعدام، ولتنفيذه، وللكيفية التنفيذية وتوقيته، موقف له اتساقه الظاهر. وهو أن صدام مجرد مجرم، جرى فيه تنفيذ الحكم: كغيره من ملايين المجرمين في العالم. ومن ثم، فلا اعتراض: إلا لمن يعترض على حكم الإعدام أصلا. أما الأخطاء التي حدثت في كيفية التنفيذ، فتهيب أن تدان بحد ذاتها، ولا يجعل منها مبررا لإدانة الحدث (الإعدام) ذاته. وهذا الموقف هو الموقف العام للحكومة العراقية، ولمعظم الحكومات العربية والإسلامية، وللتنخب غير المؤجلة.

هذا الموقف المؤيد ليس غريبا، ولا متناقضا مع نفسه، من حيث كونه موقفا ينطلق من مبدأ العدالة التي لا بد أن تتحقق، وأن يجري تنفيذها على الجميع، وإلا فلا مبرر لتطبيقها من أساس، بل ولا عدالة أصلا. إعدام صدام، وديكتاتوريته المطاغية، وسحقه لملايين الأبرياء، أصبحت من البدهيات المتواترة التي يعرفها الجميع، ولا ينكرها حتى أقرب المقربين منه، وإن كانوا يحاولون تبريرها. ومن ثم، فلا مجال لاستنكار الحكم أو التنفيذ من حيث المبدأ، في رأي هؤلاء الذي يرون المسألة، مجرد جرم وعقاب. لكن، الراضون للحكم وللتنفيذ، يبررون هذا الموقف بمبررات كثيرة، تختلف من طرف لآخر:

ما إن هوى جسد الديكتاتور العراقي السابق مشنوقا من على منصة الإعدام، صبيحة عيد الأضحى المبارك: حتى تبارت الفضائيات الإخبارية في نقل الحدث بكثافة غير معهودة: بوصفه حدثا تاريخيا كبيرا، لا يمكن أن تظفر بمثله إلا في فترات التاريخ التي لا تتكرر إلا على نطاق محدود. حدث عادي، ولكنه غير عادي في سياق الراهن العراقي والقومي الشدود بسخونة الراهن والآني، عن التاريخي الذي يجعل من الحدث حدثا عابرا، بل وثاقها. جرى تكثيف الحدث: كإجراء إعلامي محض.

صدام مجرد مجرم أعدم،

أما الأخطاء في التنفيذ،

فيجب أن تدان بحد ذاتها،

ولا يجعل منها مبررا لإدانة

الحدث (الإعدام) ذاته

لا يدل على أهمية الحدث ذاته: بقدر ما يدل على موقعه من قلب وعقل المشاهد الذي سيبقى مشدودا إلى الحدث الذي يده نوعيا في الكيفية والتوقيت والرمز والترميز الاهتمام لم يكن بصدام، بل بالشارع الذي تحول فيه صدام إلى حركة وجدان. ومن الطبيعي أن تستغل الآلة الإعلامية – أيا كانت وظلفتها – هذا المشاهد الذي تفتت على مفرة مشاعره: بعرضها الحدث، كحدث تاريخي هام.

إذن، لم تأت أهمية الحدث من حيث وقوعه الجرم: بوصفه تنفيذا للحكم الإعدام في مجرم مدان، وإنما في الموقف الجماهيري الذي يعبر عنه هذا الحدث. لكن، غفلة الجماهيري – أو استغفاله

عدم عدالة الآلية (الحكمة) لا

يعني - بالضرورة - عدم عدالة

الحكم. في رأيي أن الحكم عادل،

وإن لم تكن المحاكمة عادلة،

ولا بريئة من التسييس

حسب الوجهة الإيديولوجية التي يميلون إليها، بل وحسب البرامجاتية التي يمارسونها في سياق توظيف الحدث والموقف. وبما أنني أنتمي فكريا ووجدانا – كما ظهر جليا في مقالي السابق – إلى التأييد النسبي للموقف المؤيد للحكم وللتنفيذ: فمن الواجب علي أن أرد بوضوح على المبررات والاعتراضات التي ساقها الراقضون لإعدام صدام.

المعترضون على تنفيذ الحكم، يقيمون اعتراضهم على مبررات عديدة، يختلفون فيما بينهم في بعضها. لكنهم، يجعلون منها – في الغالب – مبررا لاستنكار الحدث ذاته. ولأنها مواقف متباينة، وتختلف في نوعها ودرجتها،



إحداثياتها، وفق مجريات الحدث السياسي في أمريكا. وبما أنه - وفق ما يروونه - حكما سياسيا، فقد فقد الحكم شريعته، وأصبح تنفيذه في (البريء!) صدام، ظلما يجب استنكاره: لأنه جرى بأيد أمريكية، أو بأيد طائفية منحازة ضده، ويسوق وهؤلاء كثيرا من الشواهد لتأكيد القصور في شروط العدالة، وسباسيتها، وهي شواهد واضحة للجميع، ولا ننكرها. لكن، عدم عدالة الآلية، لا يعني - بالضرورة - عدم عدالة الحكم. لا أظن أن أحدا

سياقه الطبيعي.

٣ - بعض المتعاطفين مع صدام، والمستنكرين لإعدامه، يستشهدون بنطقه للشهادتين لحظة تنفيذ الحكم. ولا أدري ما علاقة هذا بالحكم أو بالتنفيذ. هم يذكرون هذا الموقف منه، وكأنه شهادة براءة له. ومرة أخرى، لا أدري براءة من ماذا؟! من الكفر، أم من الجريمة؟! صدام لم يحكم عليه بالإعدام لإدانته بالردة أو الكفر الأصلي: حتى يمكن اعتبار نطقه بالشهادتين طعنا في حيثيات الحكم، وإنما

يرتاب في استحقاق صدام للإعدام، بل ولما هو أشد من الإعدام، لما هو معلن - فضلا عن غير المعلن - من جرائمه على امتداد ثلاثة عقود في حق شعبه وجيرانه. في رأيي أن الحكم عادل، وكذلك التنفيذ؛ وإن لم تكن المحاكمة عادلة، ولا بريئة من التسييس.

لا تضاد في هذا ولا تناقض. ولا أظن أن الإرهابي أو المعلن بحرب، ذلك الذي يخرج علينا شاهرا سلاحه الخفيف أو الثقيل، ويبدأ بقتلنا واحدا تلو الآخر، حتى نضطر إلى إطلاق رصاصة الصوت عليه، يمكن أن يترك أحد في استحقاقه هذه الرصاصة القاتلة، حتى وإن لم تجر محاكمته: لأن الجرم مشهود بالتواتر هنا، وحكم الإعدام عليه من البديهيات.

صحيح أن قيام محاكمة عادلة من حق أي أحد، وصحيح أن الخطأ لا يبرر الخطأ. لكن، كثير ممن يتكلمون عن عدالة المحاكمة، لا يتكلمون عن عدالة محاكم صدام التي سحق بها الألوף، بل ولا عن من قتل من شعبه، دون أي محاكمة، ولا عن المقابر الجماعية التي ردمها بألوף القتلى على البهوية. لقد توفر لصدام محاكمة لم يكن يوفر لضحاياها جزءا من ألف مما تم توفيره له في هذه المحاكمة: رغم بعض ما فيها، مما يراه البعض قصورا في اشتراطات العدالة.

من يطالب بمحاكمة عادلة لرجل مثل صدام، ويتهم الآخرين (قوات التحالف) بالتآمر عليه، بل ويرى في قتله تأمرا على العروبة والإسلام، ينسى، أو يتناسى، أن طبيعة المحاكم التي تجري في (حالة حرب)، لا تخرج عن هذا السياق، وأن المقصود ليس العرب كجنس، ولا الإسلام كدين، وإنما هي طبيعة المحاكمات التي تجري في مثل هذه الظروف. ومن تأمل المحاكمات التي جرت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى للقادة النازيين (مسيحيون ألمان، وليسوا عربا ولا مسلمين)، عرف أن هذا الإجراء المعترض عليه، إنما هو في

فسأف عندها بالتفصيل: وفق النقاط التالية:

١ - الموقف من الحدث ذاته. وأغلب هؤلاء من ذوي التوجه القومي العربي، أو الإسلامي المتواشج مع الطروحات العروبية. هؤلاء يعترضون على مجرد محاكمة صدام: لأنهم يرونه رمزا قوميا. ويزيد من تشنجهم في هذا الحدث: أنهم رافضون الوجود الأمريكي في العراق - أيا كان مبرره - لمجرد أن في هذا الوجود - حسب الوجدان القومي - إهانة بالغة للأمة العربية المجيدة.

هؤلاء لا يعترضون على حكم الإعدام: من حيث المبدأ - كما تفعل المنظمات الإنسانية الغربية التي هي خارج هذه القراءة - فهم مؤيدون لأحكام الإعدام التي مارسها السيد الرئيس: صدام حسين، في حق ألوף الأبرياء، وإنما اعترضهم متوجه إلى الرمز القومي: صدام، على وجه التحديد.

الإشكالية في هؤلاء، أنهم مشدودون إلى عالم الشعارات الكبرى، من قومية عنصرية، ووحدية، بل و(نازية عروبية) تستهين بقتل ملايين الأبرياء: في سبيل تقريب حلم الشعارات من عالم الواقع. يكفي - عند هؤلاء - أن ترفع شعارات قومية وجدانية، حتى تأخذ شهادة غفران قومية، تسامحك على كل ما تقدم من ذنب وما تأخر، بل شهادة تمنع وصف ما تفتقره بالذنب، وإنما

صدام لم يحكم عليه بالإعدام

لإدانته بالردة وإنما بسبب

جرائم ارتكبها، ونطقه

بالشهادتين، لا تعني براءته

مما نسب إليه من جرائم

تضخ في إطار الضرورات القومية:

٢ - الموقف من المحاكمة. وهؤلاء لا يعترضون على الحكم (الإعدام) من حيث مبدأ تعلقه بصدام كرمز، وإنما هو - كما يظهر - اعتراض على الآلية التي صنعت الحكم: بوصفها محاكمة في ظل الاحتلال، أو بوصفها محاكمة تتسم بالقصور في الإجراءات القانونية التي يجب توفرها في كل محاكمة عادلة. ولهذا، فالحكم غير عادل، ومن ثم التنفيذ: لعدم توفر الحد الأدنى من ضمانات العدالة.

أصحاب هذا الموقف، يرون أن الحكم على صدام بالإعدام كان حكما سياسيا، ولم يكن قضائيا، وأن المحاكمة كانت صورية: تجري

كيف يمكن أن نعد إعدام صدام

في يوم العيد ملقيا بهجة العيد؛

خطف فرحة العيد. الأولى

أن يكون زيادة في بهجة العيد

لرؤية المجرم ينال جزاءه

حكم عليه: بسبب جرائم ارتكبها. ونطقه بالشهادتين، لا تعني براءته مما نسب إليه من جرائم.

ومع أن المنطق السلفي لا يعتبر مجرد النطق بالشهادتين دليلا على عدم الكفر، وإنما له اشتراطات أخرى، ويعد من يكتفي بمجرد الشهادتين من غلاة المرجئة، إلا أننا وجدنا كثيرا منهم يكتفون بذلك في حالة صدام خاصة: نتيجة موقف طائفي، أكثر مما هو عقائدي خالص، بل، ومن التناقض عن هؤلاء، أنهم يكفرون الطائفة الأخرى: رغم نطقها بالشهادتين، لنواقض أخرى، يعتبرونها في السياق السلفي. ومن الإنصاف للسلفية، أن بعضهم اتسق مع منطق المنظومة،

واعترض على هذا التعاطف مع صدام، ومحاولة تبرئته.

من ناحيتي، لا يهمني - هنا - الموقف العقائدي لصدام؛ لأن حكم الإعدام لم يكن مرتبطاً به، وإنما أنا هنا أحاول في هذه القراءة العابرة لردود الأفعال، أن أؤكد على مسألة هامة، وهي: المال الأخروي، مآل غيبي. والحكم فيه ليس إلينا، وإنما إلى الله - عز وجل - مهمتنا تقتصر على عالم الشهادة هنا. وعالم الشهادة هنا، زاهر بوقائع صدامية، تمكّي عن إغفال شديد في الجريمة المنظمة، وانتهاك حقوق الإنسان في مستوياته كافة، وصناعة المآسي والحروب التي دمرت حياة الملايين من الأبرياء - من بني شعبه ومن جيواتهم الأقربين.

٤ - هناك من يتجاوز عن كل ما سبق، ويعترف بأن صدام مجرم كبير، يستحق الحكم عليه بالإعدام. لكنه يعترض على التوقيات، ويرى أن في التوقيات الذي جرى فيه التنفيذ صداماً متعمداً لشلّاع المسلمين؛ كونه جرى في صبيحة عيد الأضحى المبارك، وفي الأشهر الحرم. وأن المسألة كان يمكن تجاوزها، كأى حدث، لو جرت في غير هذه المناسبة الخاصة. في تقديري أن الاعتراض على مسألة التوقيات لا يمكن أن يقوم إلا على مقدمة منهجية، وهي: أن صدام رمز عربي أو إسلامي، وأن - في الوقت

احترام الأشهر الحرم لا يعني

إيقاف الحدود وتنفيذها حتى

في منطقة الحرم ذاته، لأن

حرمة الزمان والمكان لا تعطي

حصانة لمجرم مثل صدام

نفسه - ليس مجرد مجرم فاقداً للقيمة الاعتبارية الرمزية. إذا تفقنا على أن صدام يشكل لنا بعداً رمزياً؛ فحينئذ، يصح الاعتراض على التوقيات. أما إذا اعتبرناه مجرد مجرم، كغيره من ملايين المجرمين المحكوم عليهم للإعدام، فلا اعتراض على هذا التوقيت؛ بدليل أن هناك من ينفذ فيه الحكم في هذا اليوم وأمثاله من الأيام على امتداد السعالم، ولم نر في ذلك بأساً، بل نراها عدالة تستحق الاحتفال.

إذا اعتبرنا صداماً مجرد مجرم؛ كيف يمكن أن نعد إعدامه في يوم العيد مغلياً لبهجة العيد، أو كما يقول بعضهم: خطف فرحة العيد. الأولى - وفق منطق هذا السياق - أن يكون إعدامه زيادة في

بهجة العيد؛ لأن رؤية المجرم وهو ينال جزءاً من جزائه الذي يستحقه، يبعث روح الابتهاج بالعدالة. ولا عدالة بغير جزاء وعقاب عادل. ومن حق ملايين الضحايا - ضحاياهم - أن تفرح في هذا اليوم، بالاقتصاص ممن ظلمها.

نحن نعرف أن الأشهر الحرم يحرم فيها القتل والقتال. لكن، هذا لا يعني إيقاف الحدود، ولا عدم رد الاعتداء. يجري تنفيذ القصاص ومعاوية المجرمين في الأشهر الحرم، وأحياناً في منطقة الحرم ذاته. والحكم الشرعي في هذا معروف للجميع. ومع أن النبي المصطفى - صلى الله عليه وآله وسلم - كان قد تسامح مع قريش عام الفتح وأمنهم؛ إلا أنه استثنى من هذا العفو العام أفراداً ساءهم - لعظم جرائمهم، وأمر بقتلهم ولو وجدوا متعلقين بأستار الكعبة؛ لأن حرمة الزمان وحرمة المكان لا تعطي حصانة للمجرم الموهل في الجريمة - كصدام مثلاً.

٥ - الكيفية التي جرى بها تنفيذ الحكم. فهناك من لم يعترض إلا على الكيفية التي اقتيد بها صدام إلى حقه، وأنه قد تلقى بعض الإهانات. ولو أننا نظرننا بمنظور القصاص، لوجدنا أن طريقة إعدامه جرت على صورة في غاية الإنسانية؛ مقارنة بالطريقة التي كان يمارسها مع ضحاياهم. نعم، من حيث المبدأ، لا نوافق على إهانة المجرم؛ لحظة التنفيذ، ولا على التعرض لجثته بعد موته بأي نوع من أنواع الإهانة. لكن طريقة التنفيذ لا تعني الإهانة، وإن كانت تحكي القسوة وقسوة التنفيذ إذا كانت في صورة اقتصاص، لا ضير فيها، بل هي مبررة شرعاً وعقلاً. فالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عندما اقتص من العرنيين الذين قتلوا راعي إبل الصدقة بطريقة وحشية، عاملهم بالمثل، فقد قطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم، وتركهم يموتون تحت لهيب الشمس في حرة المدينة. وعندما قتل عقبة بن أبي معيط، بعد أسره في بدر، وقال له: يا محمد، من للصبية؟ قال: لهم النار.

والسفيون المتعاطفون مع صدام - لموقف طائفي؛ لا غير - يذكرون حديث (وإذا قتلتم فأحسبوا القتل) في حال صدام، ويتناسون حادثة العرنيين، وأن إحسان القتل إنما هو فيمن وجب قتله حداً، وليس في كل مقتول أو مقتص منه. وأظن موقف هؤلاء مختلف، لو كان جرى إعدام صدام على يد المليشيات السلفية في العراق، حتى ولو تم ذلك بوحشية ودون محاكمة!

٦ - الاعتراض على البعد الطائفي الذي ظهر وقت تنفيذ الحكم. وهو اعتراض مبرر، ويستحق الاستنكار؛ لأن صدام أكبر جرماً من أن يهصر عقابه في طائفة دون أخرى. وهذا الموقف الطائفي، يخسر به أصحابه أكثر مما يربحون؛ رغم كونهم إنشاً عبروا عن احتقان يمتد لعقود. لكن، لا يجب أن ننحس من هذا الموقف،

حتى وإن ظهر في صورته الطائفية التي نعترض عليها؛ لأننا نعترض على الموقف ذاته، وليس بوصفه مسيئاً للطائفة التي ينتسب إليها صدام، ولا تنتسب إليه. أنا كسني - ينتسب إلي صدام طائفاً ولا أنتسب إليه - اعتبر ما حدث خطأ، ولكنني لا أعتبره إساءة إلي؛ لأنني بريء من أية طائفة تعد صداماً منها، فضلاً عن أن تعده من رموزها. من يعد صداماً رمزاً من رموز طائفته السنية، فهو يستحق ذلك الإحساس بالإهانة، ومن يفتكره كذلك، فلا طائفية في الحدث من حيث المتلقي السني.

٧ - هناك من يعترض على كون تنفيذ الإعدام؛ لكونه - حسب رأيهم - سوف يؤجج روح العداة في العراق، وأنه لن يحل إشكاليات العراق الراهنة، وإنما سوف يعقدها، ويزيد من العنف الذي يراود القضاء عليه بإعدام صدام. والذي نعرفه أن القصاص، وتحقيق العدالة، ومعاوية المجرمين، لا تزيد حالة العنف، وإنما تقضي عليها، أو تحجم منها. لو كان هذا الاعتراض صحيحاً؛ لوجب أن لا يحاكم رؤساء العصابات، وزعماء المافيا؛ لأن هذه محاكمتهم وعقابهم؛ سيزيد من مستوى الجريمة!!! أما الحديث عن شجاعة المجرم ساعة التنفيذ، فذلك من المضحكات المبكيات في عالم العرب، وما أكثرها.

وأخيراً؛ لا بد من التنبيه على أن تقديس

كسني لا أعتبر الإعدام إساءة

إلي؛ لأنني بريء من أية طائفة

تعد صداماً منها أو من رموزها،

ومن يعده كذلك يستحق

ذلك الإحساس بالإهانة

المجرم من ناحية، ومنحه الغفران من ناحية أخرى، يعني إعطاء الجريمة شرعية استمرار وتوالد. إن هذا يعني صناعة عالم من القيم اللاإنسانية. يعني صناعة قيم تستهين بالإنسان، قيم لا وجود لها إلا في عالم العصابات، حيث القيمة لمن يمتلك أكبر رصيد من الضحايا. وبهذا، نقضي على كل إمكانية لصناعة مجتمع إنساني، مجتمع تكون القيمة العليا فيه للإنسان، ولقيم الأنسنة التي ما زلنا نحاول استنباطها في ثقافتنا العربية التي - للأسف - تخذلنا في كثير من المناسبات.

عن صحيفة الرياض، ٢٠٠٧/١/١١

أعلام الحجاز

أبو بكر الحبشي

الشرعية الكبرى بمكة المكرمة،
وبقي في القضاء حتى وفاته رحمه
الله بمكة المكرمة.

سار في القضاء سيرة حسنة،
وكان عاكفاً على الذكر والعبادة
وأدائه الفرائض ونوافل الطاعات،
منصرفاً عما سوى الله تعالى، لا
يجد الراحة إلا في العبادة والإطلاع
والبحث والمذاكرة والتدريس.

له: ألفية في السيرة النبوية
(خلاصة السير لسيد البشر؛ رسالة
في أحكام الصلاة؛ الدليل المشير
إلى فلك أسانيد الإتصال بالحبیب
البشر؛ ألفية في الفقه على مذهب
الإمام الشافعي)(١).

(١) أبو سليمان، محمود سعيد. تشنيف
الأسماع، ص ٢٦؛ وغازي، عبد الله بن
محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص
٢٣؛ والزركلي، خير الدين، الأعلام،
ج ٢، ص ٦٢؛ وعبد الجبار، عمر. سير
وتراجم، ص ٢٥؛ والقاداني، محمد
ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي
من أعلام الحرمين، ج ١، ص ١٦؛
والبلادي، عاتق بن غيث، نشر
الرياحين في تاريخ البلد الأمين، ج ١،
ص ١٦؛ زيدان، محمد حسين، جريدة
السندوة، العدد ٨٤٥٦، في
٢٢/٤/١٤٠٧هـ.

محمد بن حسين الحبشي، والشيخ
عبد الله زيدان في النحو والصرف
والبلاغة والفقه والحديث والتفسير
والمصطلح وأصول الفقه.

كما أخذ عن الشيخ عمر حمدان
المحرسى والشيخ أحمد ناضرين
والشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد
والشيخ عيسى رواس والشيخ يحيى
أمان والشيخ أمين سويد الدمشقي،
والشيخ محمد الطيب المراكشي،
والشيخ محمد سعيد يمانى، والشيخ
أحمد نجار، والشيخ محمد علي بن
حسين المالكي، والسيد علي بن عبد
الرحمن الحبشي، والشيخ خضر
الشنقيطي وغيرهم كثيرون.

وقد ذكر مشايخه في ثبته
(الدليل المشير إلى فلك أسانيد
الإتصال بالحبیب البشير).

قام برحلات إلى حضرموت،
 واجتمع بعلمائها وأخذ عنهم، وإلى
بومباي بالهند، ثم رجع إلى المدينة
المنورة وصحب السيد علي بن علي
الحبشي، والمسند محمد عبد الباقي
اللكوني، والأصولي عبد القادر بن
توفيق الشلبي، وقرأ عليهم
المسلسلات المتداولة.

وفي سنة ١٢٥٠هـ، عيّن مديراً
لمدرسة الفلاح بمكة المكرمة، وعيّن
سنة ١٣٦٢هـ قاضياً بالمحكمة

أبو بكر بن أحمد بن حسين بن
محمد الحبشي (١٣٢٠-١٣٧٤هـ).
العالم الفاضل والقاضي، الحسيني
العلوي الشافعي المكي.

ولد بمكة المكرمة ونشأ في حجر
والده وجدته لأبيه الحسين بن محمد
بن حسين، مفتي الشافعية بمكة
المكرمة.

ولما بلغ من العمر ست سنوات،
صحبته والده إلى الحج، ثم رجع
والده وظل صاحب الترجمة عند
جدّه لأمه السيد علوي بن أحمد
السقاف، الذي دخل مكة المكرمة
بطلب الشريف حسين بن علي سنة
١٣٢٧هـ، ومعه عائلته والمترجم
له.

قرأ القرآن الكريم على الشيخ
أحمد حمام، والتحق بمدرسة
الفلاح، فحفظ القرآن الكريم وجوّده
برواية حفص عن عاصم على
الشيخ حسن بن محمد سعيد، وعلى
القارئ الشيخ أحمد بن حامد
التيجي.

تخرج من مدرسة الفلاح ولازم
حضور حلقات الدروس في المسجد
الحرام، وفي منزل والده بحارة
الباب.

وتلقى وأخذ عن عدد من العلماء
الأعلام في عصره منهم: عمّه السيد

ملوك الصلاح والطهارة!

ما هو أهم من إصلاح العقيدة، فمن صلحت عقيدته، صلحت نظرته لولاة أمره، وحينها لن يرى سواداً ولن يدعو لإصلاح!

ماذا يقصد هؤلاء الحداثيون العلمانيون المشركون الصوفيون الروافض المتلبزلون من الإصلاح؟!

إنهم يريدون طعن العقيدة في صميمها؛ ولكن أنى لهم ذلك، وقد تكفل الله بحفظ هذا الكيان، الصرح الشامخ، وحفظ لحكام هذه البلاد كراسيهم، فهو من قدر أن يكونوا زعماء إلى الأبد، وهو من فضلهم على كثير ممن خلق تفضيلاً!

من يزعم الإصلاح يعترض على إرادة الله، الذي يؤتي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء، ولا شأن للأفراد في ذلك.. فلو رأى الله أن في آل سعود سوءاً لأزال ملكهم، وألحقهم بصدام وفرعون والحجاج.. فلا يعترضن معترض على ولادة أمره، وإن صفعوا وجهه وسرقوا ماله، وجدلوا ظهره واختطفوا حرمة، وأهانوا كرامته، وأذلوا رقبته، وفعلوا به ماشاً ووا.

وقبل هذا وبعده، إن للفساد ظواهر، والمملكة لم تشهد شيئاً من ذلك، فهأنت ترى المساجد ولله الحمد وبها المصلون، فهل هذا فساد، وهل المصلون مفسدون، وهل هذا يحتاج إلى إصلاح؟! وما أنت ترى العمران والشوارع والخدمات الأخرى، فهل هذا يحتاج إلى إصلاح؟! لربما (نقول لربما) هناك بعض النواقص هنا وهناك، ناتجة عن أخطاء فردية صغيرة، ولكن الصورة العامة تزيد يقيننا أن كل شيء يمضي بصورة سلسلة حسنة. فالمملكة هي الأفضل في كل شيء، والأجدر بكل خير إن شاء الله!

ما يردده أدوات الغرب بيننا بشأن الإصلاح يعني تسليم أو تسليم الأمر إلى غير أهله، وإن حدث، فانتظر الساعة، كما قال رسول الله: فهل تريد أيها الشعب السعودي العظيم أن تقوم ساعتك قبل أن يرتد إليك طرفك أو تقوم من مقامك؟!

هل تريد أن يسرع بك غضب الرب إلى الهاوية بعد أن تخرب الأرض ومن عليها؟!

إن: انطم، وتناول شيئاً من التبن الموجود في حظيرة مجاورة أو سوق الغنم، وأغمض عينيك، واحلم بالجنة، وادعوا لولاة الأمر بالخير، فهم سيتقدمونك باتجاهها حتماً!

ذات مرة قال الأمير نايف جملة في مقابلة له مع صحيفة سعودية، في إجابة على سؤال يتعلق بالضغوط الأميركية على المملكة من أجل الإصلاح، أنه لا يود استخدام كلمة (إصلاح) لأن الدعوة إليه تعني أن هناك في المملكة (فساد)!

وحاشا لله أن يكون في (مملكة التوحيد) فساد!

فهي طاهرة مطهرة لا يسكنها إلا مطهرون، ولا يحكمها إلا أطهر الخلق من أصناف نايف وإخوانه خاصة أبو الطهارة نفسها: سيدي ومولاي، صاحب السمو الملكي، أبو الكلام، الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران، والمفتش العام، الخ...

حاشا أن يكون مثل هؤلاء المطهرون، الأتقياء الأنقياء، بحاجة إلى إصلاح!

وإذا كان هؤلاء مفسدون، فمن الصالح إذن؟! إنها مؤامرة لطعن هذه البلاد التي نقاهها الله من الشرك في صميم قيادتها المؤمنة المدافعة عن الحق أينما كان، الداعية إلى الخير والناهية عن المنكر!

إنها مؤامرة تريد تشويه سمعة أ خيار الأمة، الذين لم يتركوا وراءهم لا بيضاء ولا صفراء!

نعم تركوا شيئاً من الأوراق الخضراء، يقال لها دولارات، فخدام الحرمين الشريفين السابق ترك نحواً من ١٥٠ ألف مليون دولاراً لأيتامه وعياله، هم في مسيس الحاجة إليها، وهو مبلغ تافه بمقاييس هذا الزمان. كما ترك لأيتام إياهم بعض الدور في عدة مدن من المملكة، وبعض العواصم العالمية، يزعم الأفاقون الذين يريدون بالمملكة سوءاً أنها قصورا، وأن بها مخابئ ضد القصف النووي، مع أن تقديرات سعرها جميعاً لا يدل على ذلك، إذ لا يتجاوز المبلغ خمسين ألف مليون من تلك الأوراق التافهة الخضراء! ولذا أوصى رحمه الله أن تكون تلك الدور المتواضعة من حصّة زوجته أم عزيز!

ومع هذا لازال عملاء الغرب من بني جنسنا، ومن يتكلمون لغتنا، ويستقبلون قبلتنا، ويحملون جنسيتنا، يرددون كالببغاوات أنهم يريدون الإصلاح!

لا أصلحهم الله! ولا هدامهم ولا وقفهم لخير!

كان الأجدر بهم أن يصلحوا (عقيدتهم) الشريكة، وأن يبتعدوا عن ثقافة (الخروج) على ولادة الأمر، فليس هناك

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء قضية وبلا هلال!

لتطرق الوهابي لا حدود له.



إنه مرض حقيقي مختزن في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطقية، لكنه لا يلقى حقيقة أن المريض بالتطرق لا يخر بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتترعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، وبسرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضا في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها). هذا المسجد

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أنشأن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فرع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زكي الحجازي
تأسيس مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجدين الوهابيين من أن يفت من بين أديبهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع ببقاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، والذان من خلاتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضييق العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء يتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودية ودعوتهم الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأذى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضمونا إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني، ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضا، بالرغم من الشعور المعالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة تحد. قبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- استراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفين
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





Safeya Bin Zayy